تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب

المحتويات

إستراتيجية بالجمعية المغربية للتضامن والتنمية في مجال تفعيل الديمقراطية المحلية 5

تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي 6
1. مشروع التقييم : لمحة عامة 6
2. لماذا تقييم الديمقراطية على المستوى المحلي ؟ 8
3. المنهجية المتبعة في عملية التقييم 8

تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب 11
I. ملخص عام 11
1. المجال التوعوي والتحسيسي 13
2. الانفتاح والتواصل 13
3. التخطيط والتدبير والتسيير التشاركي 14
4. القانون والميثاق الجماعي 14

II. المقدمة 15
1. خلفية مشروع التقييم 15
2. عملية التقييم في المغرب 17

III. الإطار العام للمدينة 21

IV. الديمقراطية التمثيلية 35
1. لمحة عامة حول مفهوم الديمقراطية التمثيلية وأهم الاستنتاجات 35
2. المؤسسات 35
3. العمليات 48

V. الديمقراطية التفاعلية 51
1. لمحة عامة حول مفهوم الديمقراطية التفاعلية وأهم الاستنتاجات 51
2. المؤسسات 51
3. العمليات 58

VI. الخلاصة والتوصيات 60

VII. البرنامج التنفيذي المقترح ووسائل المتابعة 66

الملحقات 67

لمحة عامة حول فريق العمل 69
لمحة عامة حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 71
لمحة عامة حول الجمعية المغربية للتضامن والتنمية 73
المراجع 75
المواد المرفقة 81

إستراتيجية «الجمعية المغربية للتضامن والتنمية» في مجال تفعيل الديمقراطية المحلية

تندرج عملية تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب وفق التسلسل الذي تتبعه «الجمعية المغربية للتضامن والتنمية افي إطار مشروع «تعبئة المجتمع المدني من أجل الترافع أمام البرلمان االذي يهدف إلى تأسيس علاقة جديدة بين المؤسسة التشريعية والمجتمع المدني من أجل المساهمة في إرساء دعائم ديمقراطية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات المجتمع المغربي.

وفهما منها بأن إنجاز التنمية والديمقراطية والتحديث يتطلب تحسين وتقوية هياكل الوساطة والتأطير السياسي المتمثلة في الأحزاب السياسية والهيئات النقابية والجمعيات ووسائل الإعلام وتوسيع المشاركة على كل المستويات المحلية والجهوية والوطنية. بادرت الجمعية المغربية للتضامن والتنمية شهر نونبر 2006 إلى تشكيل تحالف وطني من أجل ميزانية شفافة يضم مجموعة من الجمعيات التنموية المحلية والوطنية. وقد أعد هذا التحالف مذكرة تم تقديمها إلى السادة أعضاء البرلمان وتم تدارسها من طرف كل من لجنة الميزانية وبعض الفرق البرلمانية .ولإعطاء بعد أكثر محلية لهذا العمل، أعدت الجمعية مشروع تعبئة المجتمع المدني من أجل الترافع أمام البرلمان المغربي من أجل تبني ميزانية مفتوحة وذلك بشراكة مع مجموعة من الجمعيات المحلية عبر التراب الوطني .ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في المجهود المبذول من طرف مختلف الفاعلين لدعم هذه المؤسسة وخاصة :

- دعم البرلمان المغربي على الانفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني ؛
- دعم مشاركة المواطن المغربي في إدارة الشأن العام من أجل التزام ومسؤولية أكبر وانخراطه في نقاش عمومي في ما يخص مالية العامة سواء إن على المستوى المحلي أو الوطني ؛
- دعم فعالية النفقات العمومية وذلك في إطار الحكامة الجيدة التي انخرط فيها المغرب.

تعتمد المقاربة المعتمدة في المشروع المشار إليه على مشاركة الجمعيات المعبأة من طرف الجمعيات الشريكة في هذا المشروع للجمعية المغربية للتضامن والتنمية محليا وفتح نقاش عمومي محلي، في مرحلة أولى، حول مبادئ الميزانية الشفافة المحلية والوطنية، ثم في مرحلة ثانية، إعطاء مقترحات لها ارتباط بمجال اشتغال هذه الجمعيات وهي التعليم الأولي والتربية والتكوين وحقوق الطفل والمرأة وحقوق لأشخاص في وضعية إعاقة.

وباعتبار أن عملية تقييم الديمقراطية في المغرب التابعة لمشروع تقيم الديمقراطية في العالم العربي الممول من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية اوبشراكة مع ا المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الا تحيد عن أهداف البرنامج الذي تتبناهب الجمعية المغربية للتضامن والتنميةب، كان من البديهي أن تقيم شراكة معب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات التفعيل هذه العملية في التراب المغربي بشراكة مع مجموعة من المستشارين في التنمية المحلية بوساطة من الجمعيات المحلية التي سبق وأن اشتغلت معها في مشاريع من هذا النوع.

تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي

1. مشروع التقييم: لمحة عامة

تنطلق المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (Internacional IDEA) في نشاطها لدعم الديمقراطية حول العالم من إيمانها المطلق بأنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية وتحقيق شروط الاستدامة لها، ودون أن تبقى عرضةً للانتكاس، إلا إذا نبعت من داخل المجتمعات المحلية، واستندت في نظمها، وأطرها وطرق عملها إلى القيم، والمفاهيم والثقافة الخاصة بكل مجتمع، ونمت بما يتناسب مع واقعه وظروف نموه. وعليه، يتمثل الهدف الأعلى للمؤسسة في الإسهام بتطوير وتوطيد الممارسات والثقافة الديمقراطية، من خلال القيام بدور الداعم لتمكين المعنيين المحليين ومؤسساتهم، وتوفير الأ دوات والإرشادات المساعدة لهم، للعمل على تصميم نظمهم وعملياتهم الديمقراطية بما يتلاءم مع واقعهم وقيمهم وثقافة مجتماعاتهم.

من هذا المنطلق، وطالما أن عملية بناء الديمقراطية المستدامة لا بد وأن تبدأ بمحاولة لتحديد الاحتياجات والأولويات والرؤى المحلية/الوطنية، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وعملاً على تطبيق ذلك المبدأ على أرض الواقع، بتطوير أداةٍ ومنهجية لتقييم الديمقراطية على مختلف مستوياتها، الوطنية والمحلية، تقوم على أساس التقييم الذاتي لواقع الأمور من قبل من هم أدرى بظروف مجتمعاتهم ومعتقداتها .حيث ترى المؤسسة، ويوافقها في ذلك الكثير من الباحثين والمعنيين كما يتضح من خلال العديد من الدراسات والمبادرات المتعلقة بهذا المجال، بأن نقطة الانطلاق في بناء الديمقراطية وتعزيزها يجب أن تكون من خلال التقييم الذاتي الهادف إلى تحديد مواقع القوة والعمل على تطويرها، وتحديد مواقع الضعف واقتراح المعالجات الناجعة لها استناداً إلى ما يراه المعنيون المحليون في كل حالة على أنه حلولاً ممكنة، وواقعية وقابلة للتنفيذ بما يفي بحاجات المجتمع المحلي وأولوياته.

وبعدما تم تنفيذ هذه المنهجية من خلال بعض البرامج التقييمية التجريبية في عدد من البلدان الديمقراطية، الراسخة منها والناشئة، قامت المؤسسة بوضع برنامج تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي ودأبت للحصول على تمويل له من قبل وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة الخارجية الإسبانية، والتي أبدت حماساً له لاقتناعها بنجاعة المنهجية المقترحة .إلا أن طبيعة البرنامج ومستويات التمويل المتوفرة، حتّمت علينا العمل على انتقاء أربعة بلدان في العالم العربي لتنفيذ عملية التقييم فيها في مجموعة منتقاة من البلديات والسلطات المحلية التي تمثل كل بلد وتعكس صورة شاملة حول واقع العملية الديمقراطية على المستوى المحلي فيه، وذلك كخطوة أولى نأمل أن تتبعها خطوات مماثلة في المزيد من بلدان المنطقة. ولقد وقع الخيار على كل من الأردن، ومصر، والمغرب واليمن لما أبدته هذه البلدان من مبادرات في مجال التحول نحو الديمقراطية ولكونها تمثل بشكل جيد مختلف أجزاء الوطن العربي.

أما الهدف الأخير لمشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي فما هو إلا تحقيق خطوةً أخرى على طريق ترسيخ وتعزيز المبادرات الرامية إلى إرساء النظام الديمقراطي المستدام، بمفهومه كأحد الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها وحقها في الارتقاء بمستويات عيشها الكريم، وانطلاقاً من الواقع المحلي ومن المستوى الأساس فيما يعرف بعملية إدارة الحكم.

2. لماذا تقييم الديمقراطية على المستوى المحلي ؟

ترتبط الديمقراطية، بمفهومها العملي وبعيداً عن التنظير، بل وتعتبر إحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها وحقوقها .وهذا ما أكدت عليه الكثير من الدراسات الجادة نذكر منها بشكل خاص تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة تلك التي تم إعدادها حصرياً حول العالم العربي، والتي أكدت حقيقة النمو البطئ الذي تعاني منه بلدان المنطقة في تحقيق مستويات مقبولة للتنمية مقارنة مع مناطق أخرى من العالم .ولكي تؤدي العملية الديمقراطية ومؤسساتها دورها في التنمية، فلا بد أن تستند في أطرها، وأسسها، وبرامجها ومعالجاتها إلى رؤية المجتمع المحلي ومفهومه لأولوياته وكيفية التعامل معها من خلال التقييم الذاتي لتلك الاحتياجات والأولويات .ويمثل مستوى الحكم المحلي، بتسمياته المختلفة، اللبنة الأولى والمستوى الأساسي الأول الذي يلجأ له الفرد طلباً لمواجهة حاجياته اليومية، فهو المستوى الأكثر قرباً منه والأكثر تأثيراً في مجريات عيشه بشكل عام .وكما قال أحد الباحثين،ب فكل منا مرتبط بإدارة محلية ما على امتداد مختلف مراحل عمره، بدءً بلحظة تسجيله كمولود جديد، ومروراً بمجريات حياته اليومية والتي لا يمكن تخيلها دون توافر الخدمات الأساسية والحيوية التي توفرها الإدارة المحلية، وانتهاءً بتوثيق واقعة الوفاة.ب

لذلك، ودون الانتقاص من أهمية وضرورة العمليات الهادفة إلى تقييم الديمقراطية على المستوى الوطني الأوسع، كان لا بد من التوقف عند مسألة الديمقراطية على المستوى المحلي استناداً إلى أهميته وحيويته وقرب مؤثراته من الحياة اليومية للفرد، والعمل على تقييمها، بحيث تسير عملية البناء الديمقراطي، شكلاً ومضموناً، بدقة ومهنية وبما يضمن لها شروط النجاح والاستدامة، أي من الأساس إلى السقف، من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس، في محاولة لتعزيز ذلك البناء وتمكينه من تأدية دوره المحوري في التنمية.

3. المنهجية المتبعة في عملية التقييم

عملاُ على تحقيق أهداف عملية التقييم، والتزاماً بمبادئ العمل المذكورة أعلاه، تستند المنهجية التي تم اتباعها في تقييم الديمقراطية المحلية في البلدان الأربعة المشاركة، ودون استثناء، إلى المعايير العامة التالية القائمة على ضرورة النظر في الديمقراطية بمفهومها الشامل وبشقيها التمثيلي والتفاعلي :

- تم تنفيذ كافة فعاليات التقييم الميداني استناداً إلى المنهجية التي قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتطويرها، وذلك من خلال دليل التقييم الذي تم تعريبه ومواءمته مع واقع البلدان التي

شملتها عملية التقييم .وينقسم الدليل المذكور إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي :الواقع الجغرافي للوحدات المحلية وتأثيره على سير العملية الديمقراطية فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالواقع الاقتصادي ومؤشرات الإنماء؛ والديمقراطية التمثيلية، بما فيها ما يتعلق بالأطر القانونية، والنظم والعمليات الانتخابية، ونظم الأحزاب السياسية ومشاركة المواطنين، والانعكاسات المترتبة عليها؛ والديمقراطية التفاعلية وما يخص انفتاح السلطات والإدارات المحلية على جمهور المواطنين والمجتمع المحلي بشكل عام، ومدى استجابتها لاحتياجاتهم وقدرتها على التواصل معهم وإشراكهم في إدارة الشأن المحلي العام وعملية صنع القرار.ويخلص الدليل إلى التأكيد على ضرورة الخروج باستنتاجات واقعية، تصب في استخلاص توصيات عملية، ممكنة وقابلة للتنفيذ تتماشى مع الرؤية، والأولويات والقيم السائدة في المجتمع المحلي .كما وأن الدليل يحث القائمين على عمليات التقييم على التعامل معه كإطار عام واستكمال ما ورد فيه من خلال التطرق لأية جوانب ومسائل إضافية يرون بأنها تؤثر في مجريات العملية الديمقراطية على المستوى المحلي في مجتمعاتهم.

- لقد تم اختيار أربعة وحدات محلية (باستثناء مصر حيث أضيفت حالة خامسة) في كل بلد، بعناية واستناداً إلى معايير متفق عليها، بحيث تمثل الحالات المختارة عينة تمثيلية قدر الإمكان لواقع الديمقراطية المحلية في عموم البلد .ولقد روعي في عملية الاختيار أن تشتمل الحالات على مواقع تتفاوت فيما بينها من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات النمو والواقع الجغرافي لكل منها.

- للقيام بفعاليات التقييم الميداني في كل وحدة محلية، واستناداً إلى مبدأ التقييم الذاتي لواقع الأمور من قبل من هم أدرى بتفاصيلها، قامت المؤسسة المشرفة على مشروع التقييم في كل بلد، بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بانتقاء فريق محلي ضم خمسة من أبناء المجتمع المحلي في كل حالة، بحيث تشكل كل فريق من أفراد يمتلكون خلفيات متنوعة، وتجارب وخبرات مختلفة، بالإضافة إلى التنوع النوعي (رجال ونساء). ولقد دأبنا في كافة الحالات على أن يشمل فريق التقييم عضواً واحداً على الأقل من العاملين في مجال الإدارة المحلية، سواء كعضو منتخب في المجلس المحلي المعني أو كأحد الإداريين المتمرسين في الإدارة المحلية .وقبل الشروع بالعمل الميداني، نضمت لأعضاء الفرق المحلية دورة تدريبية حول تفاصيل العملية، ومنهجيتها وأهدافها.

- ولكي تبتعد العملية عن عمليات استطلاع الرأي أو المسح الميداني التقليدية، وتحقق دراسة معمقة لواقع الأمور في كل حالة، أعطيت فرق العمل الميداني ما مدته حوالي أربعة أشهر لإتمام فعاليات التقييم وإعداد تقاريرها المحلية .وتعتبر مسألة امتداد فترة العمل الميداني لبضعة أشهر من أحد الأوجه الجوهرية في منهجية التقييم المتبعة، حيث أنها سمحت لفرق التقييم الغوص في دقائق الأمور ومتابعتها على أرض الواقع، دون أن تقتصر مهمة التقييم على رصد مجموعة من الآراء الآنية.

- استناداً إلى ما تقدم، فلقد التزمت فرق العمل المحلية في كافة الحالات بالقيام بعملية تقييم معمّقة في وحداتها، من خلال الرصد، وجمع المعلومات والوثائق ذات العلاقة، ودراسة المراجع المتاحة، بالإضافة إلى الالتقاء بكافة شرائح المجتمع المحلي، على المستويين الفردي والجماعي، ودون استثناء أي منها، ومحاورتهم بالمواضيع المطروحة للتقييم .ولقد كان للخبرات والقدرات الذاتية لأعضاء الفرق المحلية، ودرايتهم الكافية بحقائق الأمور في مجتمعاتهم، دوراً كبيراً في استشفاف

الواقع والخروج بالاستنتاجات والتوصيات الممكنة، مما أسهم إلى حد كبير في إنجاح العملية برمتها والخروج بتقارير محلية تنبع من صلب الرؤية المحلية لواقع الديمقراطية في كل حالة.

- ولقد قام كل فريق من فرق التقييم المحلية بإعداد تقرير يخص الوحدة المحلية التي عملوا بها، تطرق إلى كافة محاور التقييم، ورصد وقائع الأمور، وخلص إلى استنتاجات تفصيلية كانت الأساس لوضع مجموعة من التوصيات العملية والواقعية، يمكن القول بأنها تمتاز جميعها بكونها تنبع من داخل المجتمع المحلي وتعبر عن رؤيته الذاتية لكيفية الاستفادة من مواقع القوة ووسائل المعالجة الممكنة لمواقع الضعف في الديمقراطية المحلية في كل حالة .ولقد تم توزيع تلك التوصيات على إطار زمني تقريبي يحدد ما هو ممكن على المدى القريب، وما يمكن التطرق له على المديين المتوسط والطويل. والتقرير الوطني الذي بين أيدينا الآن ما هو إلا ملخص عام لمجموعة التقارير المحلية في كل بلد، ومحاولة جادة للاستفادة من عينة التقييم ومقاربة واقع الديمقراطية المحلية بشكل عام فيه.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن النتائج المرجوة من هذه العملية لتقييم الديمقراطية المحلية تتلخص في محاولة تحديد مواقع القوة والاستفادة منها وتعزيزها، واستشفاف مواقع الضعف ومعرفة أسبابها، وبالتالي اقتراح المعالجات الممكنة لها، بالاستناد دائماً إلى ما يراه المعنيون المباشرون بالدرجة الأولى في دفع العجلة نحو مزيد من الديمقراطية المستدامة، والنابعة من صلب المجتمع المحلي، عملاً على تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية، لتحقيق مستويات أفضل من الإزدهار والتنمية.

تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب

I. ملخص عام

تعتبر عملية تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب إحدى مكوناتا مشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي االممول من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية اوالمنفد في المغرب بشراكة بين كل من ا المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات او «الجمعية المغربية للتضامن والتنمية».

تهدف عملية التقييم هذه إلى تقييم الديمقراطية المحلية في شقيها التفاعلي والتمثيلي لتحديد ميزات ومساوئ التمثيل من خلال الأحزاب السياسية على المستوى المحلي من جهة و تقييم مختلف أشكال الديمقراطية التفاعلية على المستوى المحلي من جهة أخرى.

يمكن تصنيف هذا التقييم بكونه عملية تقييم ذاتي في إطار بحث نوعي حول الديمقراطية المحلية الذي قامت به مجموعة من الفرق استنادا إلى دليل تقييم الديمقراطية المحلية في كل من بلدية أكدز (عمالة زاكورة) وجماعة كرامة (عمالة الراشيدية) والصويرة (الصويرة) ومارتيل (عمالة تطوان)، وذلك للخروج بتوصيات على مختلف المستويات (المدى القريب والمتوسط والبعيد).

ويمكن اعتبار هذا التقرير عبارة عن تقرير وطني مركب يستعرض مجمل ما تم ذكره في التقارير التي تم انجازها من طرف فرقاء العمل على الصعيد المحلي في الجهات السابقة الذكر من خلال أربعة محاور رئيسية يمكن تقديمها على الشكل التالي :

الإطار العام للمدينة : يستهل هذا المحور تقديمه للمجالات التي تم الاشتغال بها من الناحية الجغرافية والادارية لكل جهة ثم من الناحية الديمغرافية، والتركيبة والعلاقات الاجتماعية حيث أبرزت التقارير أن المجالات الأربعة تتميز بكونها عبارة عن قطعة فسيفساء تتعايش فيها مجموعة من الاثنيات وفصائل قبلية ذات جذور مختلفة ما زالت في الكثير من الحالات يحكمهاب المجلس القبلي االذي تراجعت بعض أدواره خصوصا في تسيير المجال وتدبير الموارد الاقتصادية مع تزايد تدخل الدولة في هذه القطاعات.

كما أن مجالات الاشتغال تتميز بتنوع الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها ساكنتها بين ما هو زراعي وغير زراعي وهزالة الدخل الفردي الذي يعود لهزالة مردودية هذه الانشطة التي تعاني الزراعية منها من موسمية الامطار وحدة المناخ والظروف الطبيعية بينما تعاني غير الزراعية منها من ضعف البنيات التحتية وحدة المنافسة في السوق وبساطة المواد الاولية الانتاجية .وما يميز مالية البلديات والجماعات هو افتقارها للدعم المادي والكفاءات البشرية وهزالة ماليتها السنوية العائدة بالأساس

إلى غياب سياسة وطنية واضحة تهدف إلى تحقيق المزيد من اللامركزية والاستقلال المالي لهذه الجماعات.

اما من الناحية الانمائية فإنها تعرف ضعفا إنمائيا وتراجعا في المؤشرات الاجتماعية، حيث تعرف ارتفاعا في كل من نسبة الأمية والهدر المدرسي خصوصا في صفوف الاناث وانتشار البطالة في صفوف الشباب ووضعية مزرية في المجال الصحي.

الديمقراطية التمثيلية : يتطرق هذا المحور في إطار تقييمه لواقع الديمقراطية التمثيلة داخل المجالات المدروسة إلى كل من الجانب المؤسساتي والجانب العملياتي لهذا الشق من الديمقراطية.

إن أبرز ما تم تسجيله على واقع الديمقراطية التمثيلية هو التراجع المستمر لثقة الناس في الأ حزاب السياسية وكذا التهميش الذي تتعرض له كل من فئة الشباب والنساء والساكنة الأمية والمهاجرين التي غالبا ما توفر الورقة الرابحة للأحزاب السياسية خلال العملية الانتخابية من خلال استغلال واقع الفقر والبطالة بالنسبة للشباب والأمية بالنسبة للنساء خصوصا خلال الحملة الانتخابية.

وينضاف إلى ذلك غياب مفهوم الحزب عن واقع الديمقراطية التمثيلية في المغرب الذي يتطلب برنامجا واضحا وأعضاء مستقرين ومقر قار، ويحل محل هذه المتغيرات متغيرات أخرى سوسيو-اقتصادية تفرض نفسها في الواقع المغربي، حيث أن القرابة والمكانة الاقتصادية ونفوذ المرشحين هي الأكثر تحكما في نتائج الانتخابات المحلية.

وقد تم التأكيد على أن القانون المنظم للانتخابات المحلية السابقة تكتنفه عدة ثغرات من شأنها التأثير على مسار الديمقراطية حيث أنه لا يوضح بشكل قاطع المستوى التعليمي للمرشحين ولا يتم تفعيل قوانين زجرية لمحاربة الرشوة خلال الحملات الانتخابية.

الديمقراطية التفاعلية : يتطرق هذا المحور مثله مثل المحور السابق في إطار تقييمه لواقع الديمقراطية التفاعلية داخل المجالات المدروسة إلى كل من الجانب المؤسساتي والجانب العملياتي.

تفتقر المجالس الجماعية والبلدية في المغرب إلى التواصل سواء مع الساكنة المحلية أو الجمعيات التي لا تجمعها بها سوى علاقات غير مؤسساتية .حيث تقتصر أعمال هذه الجمعيات على تقديم الخدمات وتلبية حاجيات الساكنة المحلية التنموية وتغفل عن الاهتمام بالجانب السياسي وتدبير الشأن المحلي.

كما هو واقع الديمقراطية التمثيلية في المغرب، فإن الديمقراطية التفاعلية تعاني من افتقارها إلى التنويع في آليات التواصل وعدم تكافؤ الآليات المعتمدة حاليا مع خصوصيات المغرب التي تعرف ارتفاعا في نسبة الأمية، وبعد المركز عن الدوائر الأخرى التابعة لمجال تسيير المجلس، وارتفا ع نسبة الساكنة المحلية التي تتحدث اللغة الامازيغية ولا تفهم اللغة العربية الفصحى ولاحتى الدارجة العربية.

كما أن الجماعات تحتاج إلى دعم من ميزانية الدولة لأنها لا تتوفر على موارد مالية تكفل لها الاكتفاء الذاتي ولو حتى لتلبية الحاجيات الأساسية والضرورية للساكنة المحلية.

التوصيات : يخلص التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات التي اعتمدت كأساس لتقديم بعض التوصيات الهامة والتي تنقسم إلى ثلاثة اقسام حسب المدى الزمني الذي يتطلبه انجاز كل توصية على حدة وهي التوصيات القصيرة المدى والتوصيات على المدى المتوسط وتوصيات المدى البعيد، ويمكن تقديمها حسب مجالات الاشتغال التالية :

1. المجال التوعوي والتحسيسي

إن التراجع المستمر لثقة الساكنة في الأحزاب السياسية وفي العملية الانتخابية يستدعي اجراء مجموعة من الحملات التوعوية والتحسيسية مع كل الجهات المعنية بالديمقراطية سواء التمثيلية أو التفاعلية، ومن أبرزهذه الجهات نجد :

الأحزاب السياسية : العمل على مراجعة سياستها في تدبير الشأن المحلي، وعلى المكاتب الوطنية والجهوية للأحزاب السياسية أن تعيد النظر في سياستها الداخلية عبر دمقرطة الاجهزة والقيام بعملية تأطير المواطنين بتوفير كل المساعدات اللوجيستيكية لتفعيل أنشطة الحزب من ضمان لكل من : مقر لفروعها، ووضوح برنامجها السياسي ومخططها الاستراتيجي، والتزام أعضاء الحزب ببرامج الحزب.

جمعيات المجتمع المدني : على كل مكونات المجتمع المدني أن تدعم الديمقراطية التمثيلية والتفاعلية بدمج البرامج التحسيسية السياسية وأهمية المشاركة في المجال السياسي وعدم الاكتفاء بالبرامج التنموية المعتادة، وتحسيس الساكنة بدورها الأساسي في تقييم أعمال المجالس المحلية، وأن تساهم في تعزيز الديمقراطية التمثيلية مثلها مثل الأحزاب.

القيام بدورات تكوينية وتحسيسية حول الانتخابات قبل شروع العملية الانتخابية قصد توعية المواطنين بمسؤوليتهم في المسار الانتخابي وتشجيع الشباب والنساء ليس فقط على المشاركة في الانتخابات بل حتى على الانخراط في العمل الحزبي والسياسي؛ إضافة إلى وجوب تفعيل دور لجنة الانتخابات وتأطير العملية الانتخابية وتوعية المواطنين حول اختصاصات الفاعلين المحليين.

2. الانفتاح والتواصل

بالنظر إلى ضعف آليات التواصل التي تم ادراجها في المحور السابق فإنه يجب خلق آليات وقنوات للتواصل الفعلي والبناء من أجل إشراك المواطنين في تتبع أداء المجلس البلدي وتفعيل الجلسات المفتوحة من خلال توفير المعلومة للمواطنين خاصة الأميين والمتواجدين بعيدا عن المجالس البلدية والجماعية.

3. التخطيط والتدبير والتسيير التشاركي

وباعتبار أن تحقيق الديمقراطية التفاعلية لا يمكن أن يتم إلا من خلال انفتاح الكل على الكل، الجمعيات والساكنة والأحزاب السياسية والمجلس البلدي والمنتخبون والسلطة المحلية، فإن عقد الشراكات بدل العلاقات غير المؤسساتية هو باب يجب التطرق إليه خصوصا بين كل من الجمعيات والمجلس البلدي، هذا إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني ككل وإشراكه في اتخاد القرارات المتعلقة بتدبير الشأن المحلي ودعم أكبر للحكامة الجيدة مما يوجب تفعيل آليات للتخطيط الاستراتيجي التشاركي لكل جماعة وبلدية.

4. القانون والميثاق الجماعي

أبرزت نتائج البحث الميداني على أن القانون المنظم للانتخابات المحلية تكتنفه عدة ثغرات من شأنها التأثير على مسار الديمقراطية، ولقد جاءت المطالبة باحداث تغييرات عليه خصوصا في النقاط التالية :

- الرفع من المستوى التعلمي للمنتخبين في القانون المنظم للانتخابات لأن وصول الأميين إلى مراكز القرار لن يحدث أي تغيير ولن يحدث أية تنمية ؛
- تعديل النظام الانتخابي وتكييف نوعيته مع خصوصيات كل منطقة وعدم اللجوء إلى عدد السكان لتحديد نوعيته ؛
- سن قوانين زجرية واضحة وتفعيلها لمحاربة الرشوة والتزوير وتحديد الميزانية الخاصة بالحملة الانتخابية ؛
- تعديل ظرفية الانتخابات المحلية حسب خصوصية كل منطقة لضمان مشاركة أكبر للساكنة المحلية؛
- دعم موارد البلديات والجماعات ومراقبة آدائها ؛
- إشراك الجمعيات في تعديل القانون المنظم للجماعات خصوصا النصوص المنظمة للعلاقة ما بين الجمعيات والسلطات المحلية وتحديد الاختصاصات وتبني الحكامة الجيدة.

II. المقدمة

في إطارب مشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي االممول من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية اوبشراكة بين كل من ا المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اوب الجمعية المغربية للتضامن والتنمية انجزت أربع فرق أربعة تقارير تجمل فيها ما تم التوصل إليه خلال تقييمهم للديمقراطية المحلية في كل من بلدية أكدز (عمالة زاكورة) وجماعة كرامة (عمالة الراشيدية) والصويرة (الصويرة) ومارتيل (عمالة تطوان)، ويمثل هذا التقرير التقرير الوطني التركيبي الجامع للتقارير الأربعة مستندا في ذلك على ما تم استخلاصه خلال عملية التقييم في الجهات الأربعة.

تهدف عملية التقييم إلى تقييم الديمقراطية المحلية في شقيها التفاعلي والتمثيلي لتحديد ميزات ومساوئ التمثيل من خلال الأحزاب السياسية على المستوى المحلي من جهة و تقييم مختلف أشكال الديمقراطية التفاعلية على المستوى المحلي من جهة أخرى.

وتعتبر هذه العملية بكونها عملية تقييم ذاتي في إطار بحث نوعي حول الديمقراطية المحلية الذي قامت به مجموعة من الفرق استنادا إلى دليل تقييم الديمقراطية المحلية، وذلك للخروج بتوصيات على مختلف المستويات (المدى القريب والمتوسط والبعيد).

1. خلفية مشروع التقييم[1]

يخدم إطار عمل دولة الديمقراطية أغراضا ذات صلة عديدة تعتبر مهمة في تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعميق الخبرة الديمقراطية لكافة المواطنين ويهدف بالأساس إلى :

- طرح الوعي العام حول ما تتضمنه الديمقراطية وكيف تتمثل المؤسسات السياسية وتتعلق بالأفكار الديمقراطية الأساسية.
- تناول هموم الشعب عبر تحديد مكامن القوة والضعف في الممارسة الديمقراطية ؛
- المناظرة العامة حول طبيعة النظام الديمقراطي والطرق التي يتم فيها اتبا ع الاصلاحات ؛
- اقتراح مجموعة من التوصيات تصا غ على شكل وثيقة لتقديم الاصلاحات.

ويرتكز إطار العمل على مجموعة أساسية من المبادئ الديمقراطية والقيم الوسيطة؛ حيث أنه يرتكز على مبدأين أساسين، هما :

- السيطرة الشعبية على اتخاذ القرار العام ومتخذي القرار ؛
- المساواة في الاحترام والصوت بين المواطنين في ممارسة هذه السيطرة.

أما بالنسبة للقيم الوسيطة فهي سبعة قيم :

- المشاركة ؛

1 للتوسع أكثر في هذه الفقرة المرجو العودة إلى :
– المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛ الدوحة، قطر 29 أكتوبر - 1 نوفمبر2006.
–لمحة عامة : مشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي .إيديا.

- التفويض ؛
- التمثيل ؛
- المساءلة ؛
- الشفافية ؛
- الاستجابة ؛
- التضامن.

ولقد تم استخدام كل من مبدأي الديمقراطية والقيم الوسيطة لبناء الركائز الرئيسية لإطار عمل التقييم والتي تشمل كل منها سلسلة من فئات التقييم الثانوية :

- **المواطنة والقانون والحقوق :**
  - الانتماء إلى الأمة والوطن ؛
  - قاعدة القانون وبلوغ العدالة ؛
  - الحقوق المدنية والسياسية ؛
  - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛

- **الحكومة الممثلة والمسؤولة :**
  - الانتخابات الحرة والعادلة ؛
  - الدور الديمقراطي للاحزاب السياسية ؛
  - فعالية الحكومة ومساءلتها ؛
  - السيطرة المدنية للجيش والشرطة ؛
  - تقليص الفساد.

- **المجتمع المدني والمشاركة الشعبية :**
  - وسائل الاعلام ؛
  - المشاركة السياسية ؛
  - استجابة الحكومة ؛
  - اللامركزية.

- **الديمقراطية التي تتخطى الدولة :**
  - الأبعاد الدولية.

ومن هذا المنطلق، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وعملاً على ماسبق ذكره أعلاه، بتطوير أداة ومنهجية لتقييم الديمقراطية على مختلف مستوياتها، الوطنية والمحلية، تقوم على أساس التقييم الذاتي لواقع الأمور من قبل من هم أدرى بظروف مجتمعاتهم ومعتقداتها.

2. عملية التقييم في المغرب

إن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تحدد نوعية التقنيات المثلى التي يجب تتبعها في كل بحث كيفما كانت طبيعته وتحدد إن كنا بصدد استعمال مناهج كمية [2] أو أخرى وصفية [3] وعليه فقد تم في إطار هذا البحث اعتماد التقنيات الوصفية بالدرجة الأولى [4] باعتباره بحثا وصفيا يهدف إلى استخلاص مجموعة من الآراء والتمثلات حول الديمقراطية المحلية.

غير أن هذه العملية عرفت تنوعا في استعمال تقنيات البحث الوصفية حسب خصوصية كل فريق عمل وخصوصية كل مجال بحث، حسب الشكل التالي :

- **بلدية أكدز:**

البحث القبلي: كيفما كانت المعرفة التي يحاول أي بحث تقديمها فهي تندرج داخل سياق عام للتطور العلمي والعالمي؛ حيث أنه قبل الانتقال إلى الميدان يجب البحث عن كل المعطيات الموجودة التي تمكن من فهم الظاهرة ووضعها في إطارها الصحيح.

دراسة من هذا النوع تقتضي من الباحث فهم صور أنظمة الحكم في بعدها التاريخي التطوري وفي اتجاه الصراع واللاتوازن وليس فقط في اتجاه التوافق والتوازن بين مكونات المجال المدروس .وبذلك تكون نقطة انطلاقة البحث هي من النتائج التي توصلت إليها الأدبيات السابقة للبحث والدراسات الإحصائية إضافة إلى التقارير والملفات الموضوعاتية .كما يفرض الاشتغال الميداني على الباحث أن يستعين بأدوات وتقنيات مختلف العلوم الاجتماعية والانسانية وذلك في إطار تحديده للميدان الذي سوف يشتغل فيه حيث يتم تحديده تحديدا جغرافيا خرائطيا وتحديدا إداريا.

قراءة المجال من خلال الملاحظة: الملاحظ هو قارئ للمجال بلغة يجب تأملها، حيث تكتسب أو تفقد خصوصياتها من خلال التراكيب و يكون هناك تداخل بين مكونات لا تنتمي إلى مجال معين واحد، أي أن فهمها يوجب فهم التناص اللغوي فيما بينها والاشتغال في هذا الإطار يتم من خلال أوصاف مجردة وذلك يخص استعمال لغة وصفية تقريرية وشبكة الملاحظة تحيلنا إلى مجموع المعطيات التي تم استسقاءها من الواقع.

المقابلة الفردية: المقابلة هي من بين أهم تقنيات البحث الميداني التي تهدف إلى جمع معلومات وصفية تختزل كلا من المواقف والمعتقدات والتجارب الشخصية للمستجوب؛ وهي تعتمد على الثقة المتبادلة بين الباحث والمبحوث للحصول على أكبر عدد ممكن من المعلومات وتفترض تسلسلا منطقيا للأسئلة المطروحة التي يجب أن تراعي في صياغتها الوضوح وسهولة الفهم والمستوى الثقافي للمبحوث.

2 تتميز المناهج الكمية بكونها ترتكز على الصياغة الرقمية و تصنيف المعطيات الإحصائية في محاولة منها لمعرفة التوجهات والسلوكيات و هي بذلك لا تتطلب تفاعلا بين الباحث و المبحوث وأهمها هو الاستمارة حيث يتم تحليلها إحصائيا.

3 تهدف المناهج الوصفية إلى معرفة رؤى المبحوث وآرائه وحوافزه وتصوراته ومشاعره وتجاربه المختلفة ومعتقداته واتجاهاته، ومن بين أهم تقنياتها المقابلة التي يتم تحليلها بواسطة تحليل المحتوى على خلاف الاستمارة التي يتم تحليلها إحصائيا، وقد تتميز المقابلة بالبرودة أو بالتردد أو التوتر حسب درجة التفاعل بين الباحث والمبحوث.

4 Voir : - Leon Festinger et Daniel kartz : les méthodes de recherche dans les sciences sociales .Presse universitaire de France.1959
- Georges Thines et anes lempereur : Dictionnaire Général des sciences Humaines. Edition Universitaire ;1988
- Marcel Mauss : Manuel d'ethnographie. Edition .1926

وقد تم في هذا الأطار القيام بالمقابلات الفردية مع كل من الساكنة بمختلف الدوائر المنتمية إلى مجال بلدية أكدز ورئيس البلدية وممثل للسلطة المحلية وفاعل جمعوي وآخر حزبي ولقد تمت كلها في ظروف ملائمة وبتعاون كبير مع المستجوبين.

المجموعة البؤرية: المجموعة البؤرية هي صنف من أصناف المقابلات الجماعية يتم اعتمادها للحصول على معلومات كيفية وليست كمية ويتم من خلالها طرح مجموعة جد محصورة من الأسئلة الرئيسية ويتحكم النقاش في لائحة الأسئلة الفرعية الثانوية، وهي عبارة عن مجال للحوار بين مختلف العناصر يتم من خلالها طرح الرأي والرأي الآخر غير أن منشط المجموعة البؤرية عليه أن يضبط موضوع وكيفية الحوار ومدته.

ولقد تم اعتمادها مع الساكنة من مختلف الدوائر المنتمية لبلدية أكدز وممثلي الجمعيات الناشطة بمجال البلدية والأحزاب السياسية خصوصا الممثلة داخل المجلس البلدي، غير أنه وخلافا للمقابلات الفردية فإن السلطات المحلية تحفظت في بداية الأمر على إجراء هذه المقابلات رغم أنها أقيمت في دار المواطن لضمان الحياد .وقد اثر ذلك سلبا خصوصا على المجموعة البؤرية الخاصة بالأحزاب السياسية التي لم تعرف حضور إلا أربعة أحزاب، أما المجموعة البؤرية الخاصة بالساكنة فلقد تخلف عنها ساكنة المركز بالرغم من كونهم الأقرب إلى المقر الذي أجريت فيه المقابلة.

استطلاع الرأي: يعتبر استطلاع الرأي أداة تمكن الباحث الميداني من معرفة آراء الساكنة المعنية ببحثه وتمثلاتها وهي أداة تشبه إلى حد كبير أداة الاستمارة وفي هذا الأطار تم إجراء هذا الاستطلاع مع الساكنة المحلية لبلدية أكدز بمختلف الدوائر وعلى اختلاف ميزاتها العمرية والجنسية والاثنية والمهنية .ولقد تمت بدون مقاطعة أو اعتراض.

- **جماعة كرامة:**

قام فريق العمل بجماعة كرامة بعقد مجموعة من اللقاءات تمت بشكل سلس ولم تتعرض لأي ضغوطات وهي على الشكل التالي :

على مستوى المجلس الجماعي: تم عقد لقاء في مقر المجلس الجماعي ضم كل من رئيس المجلس والكاتب العام للمجلس وبعض المستشارين وكذا بعض العاملين فيه.

على مستوى القطاع الصحي: تم عقد لقاء مع مسؤولي قطاع الصحة (الطبيب الرئيس / والممرض الرئيسي) تمحور حول العلاقات القائمة بين الجماعة القروية لكرامة وقطاع الصحة وعلاقة القطاع الصحي بالمصالح الخارجية الأخرى وكذا علاقته بتنظيمات المجتمع المدني والمواطنين.

على مستوى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت فرع كرامة: تم عقد لقاء مع المسؤول الأول عن قطاع الفلاحة بمنطقة كرامة تمحور حول آليات تسيير الشأن المحلي بالجماعة وكيفية تلقي شكاوي المواطنين والاستجابة لمطالبهم.

على مستوى قطاع التعليم: تم عقد لقاء مع مدير ثانوية طارق بن زياد وبعض الإداريين تمحور حول العلاقات القائمة بين الجماعة القروية لكرامة وقطاع التعليم وعلاقة القطاع التعليمي بالمصالح الخارجية الأخرى وكذا علاقته بتنظيمات المجتمع المدني والمواطنين.

اللقاء مع الفعاليات الجمعوية :تم عقد اللقاء مع مجموعة من الفعاليات الجمعوية وتمحورت التساؤلات حول إمكانية وجود علاقات شراكة ثلاثية الأطراف : جمعيات المجتمع المدني، الجماعات والقطاعات الخارجية.

المواطن الكرامي وتدبير الشأن المحلي : لاستقراء أراء المواطنين في كل ما يجري ومعرفة تصورهم عن الديمقراطية المحلية بجماعة كرامة تمت صياغة استمارة على شكل مجموعة من الأسئلة واختيار عينة مكونة من ٦٠ فردا يتوزعون عمريا ما بين سن ١٨ الى حدود ٢٠ سنة.

- **الجماعة الحضرية الصويرة:**

جمع المعلومات: للإحاطة بالموضوع كان من الضروري التنقيب والبحث عن مجموعة من المعطيات الأساسية والمساعدة المتعلقة بالجماعة الحضرية للصويرة، حتى يتسنى لنا فهم التطور الذي عرفته الديمقراطية المحلية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي.

الملاحظـــــة: وذلك من خلال قراءة المجال والكشف عن خصوصياته السوسيو-ثقافية والسوسيو-اقتصادية والعمرانية في تأثيرها على الممارسة الديمقراطية بالمدينة لاستخراج فرضيات للدراسة.

الاستمـــارات: من خلال اعتماد استمارات متنوعة حسب الأهداف المتوخاة منها والفئة المستهدفة منها .فقد قام الفريق بإعداد استمارات للمواطنين والجمعيات والمنتخبين وقام بتفريغها وتحليلها.

المقابـــــلات: نظرا لتوفر المدينة على أشخاص ذاتيين ومعنويين يعتبرون كموارد أساسية نظرا لإحاطتهم بواقع الممارسة الديمقراطية بالمدينة فقد تم الاعتماد عليهم من خلال اللقاءات الفردية أو الجماعية.

- **الجماعة الحضرية مارتيل:**

المقابـــــلات: تمت مقابلة سبعة جمعيات مدنية فاعلة في مجالات الثقافة والبيئة والتنمية الاجتماعية منها ما ينشط على مستوى المدينة ككل ومنها ما ينشط على مستوى الحي، كما قامت كل هذه الجمعيات بتعبئة استمارة خاصة بـها، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع شخص مورد جامعي متخصص في الشأن المحلي والعلوم الإدارية.

المقابلات المطولة : تم إجراء مقابلة مطولة مع رئيس المـجلس البلدي لمرتيل ومع الكاتب العام للجماعة ورئيس مصلحة التعاون والشراكة، مع تعبئة استمارة من طرفهما، وإجراء مقابلة مطولة مع منسق فريق المعارضة مع تعبئة الاستمارة وحضور إحدى لقاءاتهم التواصلية مع المواطنين و هيآت المجتمع المدني في المدينة، قدموا خلاله حصيلة عملهم كمعارضة وتقييم عمل الأغلبية.

جلسات عمل : تم عقد جلسات عمل وتعبئة الاستمارة مع ممثلي أربعة منابر إعلامية تمثل الإعلام المحلي، الجهوي والوطني المسموع والمكتوب وتعبئة استمارة شاملة من طرفهم.

استقصاء الآراء : قام فريق البحث باستقصاء آراء ثلاث فعاليات اقتصادية أساسية بالمدينة تنشط في مجال العقار والنظافة، اغلبها حاصل على امتياز التدبير المفوض لقطاعات حيوية بالمدينة، وتم كذلك استقراء وجهات نظر ثلاثة أحزاب سياسية بالمدينة من حساسيات مختلفة.

III. الإطار العام للمدينة

لمحة عامة حول مفهوم الإطار العام وأهم الاستنتاجات[5]

يعتبر الاطار العام أحد ركائز البحوث الاجتماعية والانسانية كيفما كانت نوعيته سواء أكان يهدف الحصول على معلومات كمية أو أخرى نوعية ،وتتجلى أهميته بشكل كبير في مجال تقييم الديمقراطية سواء في إطارها الوطني أو المحلي.

حيث لا يمكن فهم سيرورة اشتغال آليات الحكم المتبع لمنطقة معينة إلا إذا ما تم رصد كل الجوانب التاريخية والاقتصادية والثقافية والاثنية والاجتماعية، الشيء الذي يمكن من تقييم الديمقراطية المحلية وفهم مكامن قوتها لتعزيزها ومكامن ضعفها لاصلاح الخلل فيها.

وسيعمد هذا التقرير في هذا الجانب إلى التطرق إلى النقاط التالية لكل مجال على حدى :

- الجغرافيا والمكونات المتعلقة بها ؛
- الديمغرافيا، التركيبة والعلاقات الاجتماعية ؛
- القاعدة السوسيو/اقتصادية ؟ المالية البلدية ؛
- الإنماء والمؤشرات الاجتماعية.

- **الجغرافيا والمكونات المتعلقة بها :**

	بلدية أكدز	جماعة كرامة	جماعة الصويرة	جماعة مارتيل
الانتماء الجهوي	تابعة لإقليم زاكورة المحدثة وفق مرسوم عدد 2-79-281 بتاريخ 7 أبريل 1997 التي تنتمي إلى جهة سوس ماسة درعة.	تتواجد جماعة كرامة في جهة مكناس تافيلالت وتقع إداريا ضمن المجال الترابي لقيادة كرامة دائرة الريش عمالة الرشيدية جهة مكناس تافيلالت.	توجد الجماعة في جنوب غرب المغرب على محيط الأطلسي، تفصلها نفس المسافة تقريبا عن ثلاثة أقطاب سوسيو-اقتصادية مهمة هي مراكش وأسفي واكادير، وهي عاصمة عمالة الإقليم الذي ينتمي إلى جهة مراكش تانسيفت الحوز	تنتسب الجماعة إلى إقليم تطوان الذي يكون إلى جانب كل من عمالة المضيق-الفنيدق، وإقليم شفشاون، وإقليم العرائش المجال الترابي لولاية تطوان بجهة طنجة-تطوان.
الموقع الجغرافي	تقع على بعد 65 كلم من جنوب مدينة وارزازات و 92 كلم من شمال زاكورة وهي إحدى مكونات منطقة درعة التي تقع في الجنوب الشرقي بين خطي عرض 99 و 31 شمالا وخطي طول بين 5 و ٧غربا؛ وتمتد واحة درعة على مسافة 200 كلم من أفلاندرا إلى الكوع6؛ وتقدر مساحتها بحوالي 23000 كلم 2.	وتحد كما يلي : شمالا :عمالة ميسور وقيادة القصابي عمالة بولمان شرقا :جماعة كير وقيادة بني تجيت جنوبا :جماعة الخنك غربا :قيادة ايت ازدك جماعة كرس تيعلالين وجماعة امزيزل تليشت	يحدها جنوبا جماعة سيدي كاوكي، وشرقا جماعة إدا وكرض، وشمالا جماعة أوناغة وغربا المحيط الأ طلسي.	تحد الجماعة الحضرية لمرتيل بالبحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق، والجماعة الحضرية لمدينة المضيق من الشمال، وجماعة الملالين القروية من الشمال الغربي، والجماعة الحضرية لتطوان من الجنوب الغربي، وجماعة أزلا القروية من الجنوب.

5 تم أخذ مضامين هذه الفقرة من : إلهام الكوال، الأنشطة غير الزراعية بالمجتمع القروي المغربي، نموذج السياحة القروية بأكدز، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 2008.

الخصائص الجغرافية

تنتمي جبال أگدز إلى سلسلة جبال الأطلس المتوسط، ويتخلل المنطقة جبلب كيسان المعروفة به، وتعرف المنطقة بكونها تتوفر على طاقات وإمكانيات طبيعية متنوعة بين الطابع الجبلي والصحراوي والواحوي. مما يجعل منها منطقة ذات مناخ صحراوي من الدرجة الأولى؛ حيث أن درجة الحرارة تكون جد مرتفعة في الصيف (ما بين 38 و 44 درجة)، وجد منخفضة في الشتاء (ما بين 1 و 7 درجات) وتتميز بقلة الأمطار التي لا تتجاوز 110 ملم في السنة.

ويغلب على تضاريسها طابع الانبساط كما انها تتميز بتقطعها الشديد الذي يؤول إلى كثرة المسيلات ويتميز مناخ المنطقة بكونه شبه صحراوي قاري، وتتميز الحرارة بالتفاوت الكبير سواء بين الفصلين البارد والحار أو بين الليل والنهار حيث يصل المدى الحراري اليومي إلى 20°C في حين يصل المدى الحراري السنوي إلى 40°C كما أن المنطقة تعرف ظاهرة الجمد (الصقيع) خاصة في شهري دجنبر ويناير .كما أنها تتميز بهزالة التساقطات المطرية التي لا تتعدى 200 ملم في السنة.

مناخ الصويرة عموما معتدل طول السنة، درجات الحرارة تتراوح بين 28° و 18° في فصل الصيف وما بين 21° و 10° في فصل الشتاء .تعرف المدينة هبوب رياح قوية يطلق عليها محليا بالشرقي ابتدأ من شهر مارس الى اواخر شهر أغسطس، لدرجة أن البعض يسمي الصويرة مدينة الرياح.

تتشكل تضاريس الجماعة من وحدتين متميزتين، هما :سهل مرتيل الممتد على مساحة تناهز ألف هكتار؛ وتلال كدية الطيفور، في الحدود الشمالية للجماعة، التي يبلغ ارتفاعها 332 مترا عن مستوى سطح البحر .ويتم التقاء اليابس بالبحر على شكل شاطئ يمتد على طول شريط ساحلي سهل الولوجية، ولا يتحول إلى سفوح جرفية إلا شمالا عند كدية الطيفور ويمتاز مناخ جماعة مرتيل بتعاقب فصل صيفي لطيف ومشمس، وفصل شتوي معتدل ورطب، حيث يتراوح معدل الحرارة بين 10 درجات شتاء و 25صيفا، ويبلغ متوسط التساقطات 760 ملم سنويا

تتميز المناطق الأربعة المدروسة كباقي التراب المغربي بموسمية الامطار وحدة المناخ والظروف الطبيعية التي تؤثر سلبا في الكثير من الأحيان في المنتوج الفلاحي رغم اعتبار المغرب بلدا فلاحيا، كما أن غنى وتنوع هذه المناطق من الناحية التضاريسية وبالرغم من كون ذلك يكسبها جمالية تشجع السياحة القروية فيها إلى أنه يساعد على عزل المناطق القروية والدواوير البعيدة، الشيء الذي يؤثر سلبا على استفادة الساكنة من حقوقها التعليمية والتطبيبية، فكيف يمكن الحديث هنا عن المشاركة في العملية الاقتراعية أو تقييم عمل المجالس البلدية والجماعية وحضور أنشطتها واجتماعاتها.

- **الديمغرافيا، التركيبة والعلاقات الاجتماعية**

عرفت المجالات الأربعة التي شملها مشروع تقييم الديمقراطية المحلية استقرارا بشريا عبر فترات تاريخية مختلفة مكونة بدلك تجمعات سكنية ضمت تجمعات بشرية متنوعة عرقيا واجتماعيا؛ وتتكون هذه التجمعات من العناصر التالية :

6 المنعطف النهري ل «محاميد الغزلان »

التنوع الاجتماعي لبلدية اكدز

العرب

توافد العرب على المنطقة عبر مرحلتين الأولى كانت عبر الفتوحات والثانية تميزت بوصول أفواج من قبائل بني معقل في ق 13خلال العهد الموحدي واستمرت حتي ق16م .حيث وصلت ضمن تجمعات بني هلال التي نقلها الموحدون من تونس إلى المغرب وأنزلوهم بهوامش الصحراء وترجع أصولهم إلى اليمن. كانت القبائل المعقلية المقيمة بدرعة تنتقل عبر الصحراء وتذهب كل سنة ببضائعها إلى "تومبوكتو" اوقد عرفت بثرائها وممتلكاتها العديدة وأراضي الحرث والإبل.

دراوة

انطلاقا من دلالة المفهوم لغويا فهو يعني ساكنة المنطقة بصفة عامة، لكن استعماله المحلي يطلق بالأساس على السود أي ذوي البشرة السمراء. تعتبر هذه الفئة أول من استقر بالمنطقة وتشير بعض الدراسات إلى أن أصلهم من الغرب الإثيوبي وهم الفئة التي تلقب ب االتشوسيين (االوجوه المحترقة بسبب الشمس)، وقد كانت هذه العناصر تشكل قاعدة الهرم الاجتماعي بدرعة كما شكلت الأداة المنتجة في المجال الزراعي

الأمازيغ

يرجع أصل هذه القبائل إلى القبائل الصنهاجية التي اجتاحت المغرب خلال العهد المرابطي وقد تعرضت هذه القبائل للجلاء عند التوافد المعقلي على المنطقة فاستقروا بالأطلس ودرعة الوسطى، وقد استطاعوا تكوين حلفب اتحاد آيت عطا انسبة إلىب دادا عطا االأحد أحفادب الشيخ عبد الله بن احساين اولقد دفن ب"ثلاث ن إلكتاون".

اليهود

يبقى تاريخ استقرار هذا العنصر بالمنطقة غير مضبوط بدقة وهناك ثلاثة روايات لذلك؛ الأولى وهي ما تتداوله أغلب القصص الشفوية عبر التراب المغربي والتي تقول بأنهم كانوا يتجهون إلى المناطق التي طالها الاستعمار وخربها وذلك لسهولة استيطانها واستغلال ثرواتها مستغلين بذلك الخراب الذي أحدثه المستعمر .أما الثانية فهي متمثلة في بعض الروايات التي ترجع استقرارهم إلى القرن العاشر قبل الميلاد مع وصول التجار الفينيقيين إلى الشمال الإفريقي أو عبر هجرات اليهود الأوروبيين خاصة من إسبانيا أو البرتغال خلال القرن الخامس عشر الميلادي؛ أما الرواية الثالثة فهي تتمثل في القصور التي تضم بقايا اليهود التي تحمل أحيانا أسماء ذات أصول يهودية (بني زولي، بني حيون، بني أصبيح)... وقد قدرب سبيل مان اعدد الأسر المستقرة بثمانية عشر أسرة إلى حدود الثلاثينيات التي ظلت في تعايش مع ساكنة المنطقة إلى أواخر الستينيات حيث غادرت آخر العائلات في اتجاه فلسطين المحتلة.

التنوع الاجتماعي لجماعة كرامة

النازحون

من قصور ايت عيسى قيادة بن تجيت وكذا بعض التجار والحرفيين من مناطق مختلفة من المغرب، ويتكلم اغلب السكان اللغة الامازيغية بنسبة 99%.

الشرفاء

يعتبرون بحكم اعتبارهم الديني المتربعين على الهرم الاجتماعي في الوقت الذي لا يشكلون إلا 1% من السكان، ويتميزون بخصوصيات معينة عن غيرهم كاتخاذ اللغة العربية لغة للتواصل اليومي والتميز في الأ سماء وكذا في العلاقات الأسرية التي تحث على عدم مصاهرتب ابربرين االامازيغ

آيت سغروشن

ينحدرون من جدهم الأعلى مولاي علي بن عمر والذي يجهل لحد الآن مكان دفنه ويصعب أصلا تحديد معنى كلمة اسغروشن ا ويتميزب ايت سغروشن ابلباسهم التقليدي وتقديسهم للخيمة كمكان للسكن بل والتمسك بها ولو بعد بناء المنازل. ويشتغلون بالرعي وممارسة بعض الزراعات الخفيفة ويعيشون في الغالب الأعم على الترحال بين المناطق.

ايت أزدك

ينحدرون من جدهم سيدي علي أبورش أو بيبورش ويعدون الركيزة السكانية الثالثة للمنطقة ويعرفون بالمنطقة ب "اكرامن" أي الشرفاء بالامازيغية، ومن ثم أصل تسمية منطقة كرامة، وقد تعددت الآراء حول أصولهم إلا انه إجمالا يمكن القول أنهم جاؤوا من منطقة تنغير (إقليم ورزازات) بالجنوب الشرقي من المغرب وحملوا معهم رزمة من القصب دفنوها بقصر ايت علي بكرامة كدلالة على ارتباطهم بجدهم الأعلى° لذا يعد سكان هذا القصر اقرب "اكرامن" إلى جدهم من سواهم، لهذا فهم يحرمون حرق القصب وتتفرع عنهم عدة قصور تبدو لأول وهلة مختلفة ومتباينة فيما بينها، ويمارس ايت أزدك الزراعة وتربية الماشية بحكم استقرارهم في الشريط الزراعي المحاذي لوادي كير.

التنوع الاجتماعي لجماعة الصويرة

أكدت الأبحاث الأركيولوجية التي أجريت بجزيرة موكادور قرب مدينة الصويرة وجود مرفأ تجاري فينيقي، إغريقي، روماني .حسب المؤرخين فإن اسم موكادور هو الاسم القديم للصويرة، أتى من الاسم الفينيقي ميكدول والذي يعني الحصن الصغير.

تأسست مدينة الصويرة سنة 1765 من طرف السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي جعل منها مرفأ تجاريا مفتوحا في وجه التجارة الخارجية بغية تطوير المغرب لعلاقاته مع أوربا، فأصبحت موكادور تلعب دورا تجاريا تستقطب التجار والقوافل الإفريقية.

إن شكل هذه المدينة الخاص وموقعها المتميز، استطاع أن يجلب إليها تجارة كبرى وبذلك، توجه آلاف اليهود المغاربة للمنطقة للتجارة واستقروا بها إلى غاية أواخر الستينات.

تاريخيا نشطت في مدينة الصويرة عدة جاليات، ولعبت الجالية اليهودية والتي تواجدت بها إلى حدود الستينيات من القرن الماضي دورا مهما في تنشيط الحياة الاقتصادية والثقافية بها.

كما يسجل تاريخ الصويرة كذلك إقبال فنانين مرموقين، من رسامين، مخرجين، ممثلين ومغنين، أنجزوا بها عدة أعمال فنية و ثقافية متنوعة.

يشكل الأمازيغ نسبة 26% من ساكنة الصويرة، لكن تحليل بنية ساكنة الصويرة حسب اللغة التي يتكلمونها يفرز 84,1% من الذكور يتكلمون الدارجة العربية كأول لغة و 86% من الإناث يتكلمون اللغة العربية كأول لغة، في حين نسبة 15,9% من الذكور و 14% من النساء يستعملون تاشلحيت كلغة أولى .مما يجعل هذه الفئة تواجه صعوبات في الاندماج في الحياة العامة وفي الدراسة بالنسبة للأطفال .

إلا أن هناك فئة قليلة تستعمل لغات أجنبية كالفرنسية، الاسبانية، الايطالية والألمانية، ويتعلق الأمر بالأجانب المقيمين بالجماعة الحضرية للصويرة.

التنوع الاجتماعي مدينة مارتيل

تعتبر مرتيل من المدن التي أسست في الأصل، منذ الفترة الاستعمارية الإسبانية، حسب خطة معمارية تستند على أهداف عسكرية تنطلق من تعزيز بعض المنشآت التي تخدم بالأساس المستعمر الإسباني في ترسيخ تواجده كبناء حصن/برج مرتيل ومقر الجمارك وبعض المخازن والكنيسة التي سهر على إنشائها المهندس العسكري خواكين ساليناس منذ 1912 في المناطق المجاورة لمصب نهر مرتيل .عقب ذلك عرفت المدينة توسعا هندسيا متناسقا حسب ما سهر على تنفيذه المهندس المعماري كارلوس أوليفو ابتداء من 1927. حيث تظهر ساحة عمومية تتوسط مجموعة من الشوارع والأزقة ذات التخطيط الهندسي المنظم.

شكلت مارتيل لعقود من الزمن ما يمكن الاصطـلاح على تسميته بالمدينة/العنبر(ville dortoir)، حيث كان يقصدها السكان للنوم بعد يوم من العمل في مدينة تطوان؛ ولم تجلب اهتمام التطوانيين إلا من باب أنها فضاء تابع لمدينة تطوان لا يقصد إلا للاستجمام والترويح عن النفس .هذه العلاقة جعلت النمو الديموغرافي لمرتيل يسير ببطء كبير لعقود من الزمن .وأثر ذلك بدوره على الممارسة الديمقراطية بالمدينة حيث ظلت آليات هذه الممارسة رهينة للتأثير الكبير الذي كانت تمارسه حاضرة تطوان بثقل .ولم ينظر إلى مرتيل إلا كتابع يوجد في هامش المدينة، ومن ثمة لم تشتغل الديمقراطية المحلية بمرتيل إلا خلال العقود الأخيرة بعد أن أصبح معدل نمو المدينة يفرز معطيات جديدة لها رهاناتها و تحدياتها المتداخلة مع تأثيرات المدينة الجارة وليس فقط تابعة للمدينة تطوان

منذ 1999 :

- 22.6% من الساكنة الوافدة على المدينة أتت من جماعات أخرى من داخل إقليم تطوان واستقرت بالجماعة الحضرية لمرتيل.
- 14.6% وفدت على المدينة من إقليم أو عمالة أخرى، ولكن ضمن الحدود الجغرافية لجهة طنجة–تطوان.
- 16.3% أتت من جهة أخرى أو وسط آخر من التراب الوطني.
- 5% تعكس حالة الانتقال مباشرة من البادية إلى مدينة مرتيل.

أظهرت التقارير الأربعة أن المجالات التي شملها مشروع تقييم الديمقراطية المحلية عبارة عن قطعة فسيفساء تتعايش فيها مجموعة من الاثنيات وفصائل قبلية ذات جذور مختلفة ما زالت في الكثير من الحالات تحكمهاب المجلس القبلي االتي تراجعت بعض أدوارها خصوصا في تسيير المجال وتدبير الموارد الاقتصادية مع تدخل الدولة، وتتزايد وتيرة هذا التراجع ونسبة تدخل العامل الاثني والانتماء القبلي كلما انتقلنا من مجال حضري إلى آخر شبه حضري أو قروي، وترتبط هذه الوتيرة بتواجد فئات مستثنية من المشاركة في التسيير المجالي واستئثار فئات أخرى على تدبير الشأن المحلي كما كان ذلك واضحا في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة.

وتجدر الإشارة إلى أن جل هذه المناطق تعرف بروز فئة جديدة من الساكنة المحلية وهم أجانب وذوي جنسيات مختلفة أغلبهم من الدول الأوروبية وبالرغم من كونهم لا يحدثون تغييرا ملحوظا في تسيير الشأن المحلي في الوقت الراهن إلا أنه لا يمكن إغفالهم كفئة سكنية مستقرة قد تتدخل في المستقبل من قريب أو من بعيد في إحداث تغييرات على مستوى تسيير المجال.

وكمثال على تواجدهم فقد وصل عددهم في مدينة مارتيل إلى 70 شخصا موزعين حسب إحصاء سنة 2004 كالتالي :

عدد الأجانب المقيمين بمرتيل	70
إسبان	27
سوريون	20
فرنسيون	10
عراقيون	07
جزائريون	05
تونسيون	01

- **القاعدة السوسيو/اقتصادية؟ المالية البلدية**

عرف النظام الاقتصادي المغربي بصفة عامة عدة تطورات، يمكن رصدها في مرحلتين [7] كبيرتين :

مرحلة ما قبل الاستعمار: كانت المجتمعات القروية المغربية تعتمد على الرعي والزراعة؛ حيث كانت هذه المرحلة تتميز بالملكية القبلية للأراضي وقلة الملك الخاص للأراضي الزراعية ونظام المقايضة حيث لم تكن الساكنة القروية مضطرة إلى التعامل بالنقود.

كما أن الرهان الوحيد الذي كان للنظام الاقتصادي في تلك المرحلة هو ضمان بقاء الساكنة المحلية عن طريق توفير بالدرجة الأولى المأكل والمشرب والملبس والسكن الذي يحميهم من التقلبات المناخية.

مرحلة ما بعد الاستعمار : ساهم الاستعمار بشكل كبير في خلق ظاهرة الهجرة لبعض الأسر جراء الجوع والأعمال الشاقة والسجن، وقد كانت الهجرة إما داخلية (بني ملال، قنيطرة، مراكش، الدارالبيضاء)... أو خارجية (وخصوصا إلى كل من الجزائر وفرنسا). أما أكثر ما يلاحظ عليها فهو بروز حاجيات جديدة في تصاعد مستمر نتيجة لاحتكاكهم بالأجنبي سواء أكان ذلك في إطار تعاملهم مع المستعمرين أو في إطار تأثير المدن على البوادي المغربية .مما أدى إلى ضرورة الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي والتعامل بالعملة، أي الانتقال من الإنتاج العائلي المحقق للاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج لأجل البيع والمتاجرة قصد سد حاجيات جديدة من العلف وفواتير الكهرباء والماء الصالح للشرب والسقي وتمدرس الأطفال الذي يتطلب التنقل إلى مراكز بعيدة عن السكن العائلي والتطبيب والملابس الجاهزة والغاز الصالح للطهي.....

الشيء الذي أدى بدوره إلى ظهور عدة أنشطة غير زاعية من شأنها سد الحاجيات الجديدة للأسر المغربية، خصوصا في ظروف مناخية متقلبة وآليات فلاحية تقليدية لا تساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الانتاج الفلاحي، إضافة إلى ضيق المساحات المزروعة الراجع إلى تعدد الشركاء في الإرث.

ولقد تعددت الأنشطة الاقتصادية بتعدد المناطق المدروسة كل واحدة حسب مميزاتها المناخية ومميزاتها الجغرافية وطبيعة تضاريسها وتربتها ووفرة المياه وموقعها من التراب الوطني المغربي، ويمكن إجمالها فيما يلي :

- **الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية المأجور عنها:** يرتبط انتشار هذا لنوع من الأنشطة بمدى قرب القرى المغربية من المراكز الحضرية أو السياحية، ومدى وجود أنشطة تجارية بها أو بالمناطق المجاورة لها، وهي جد متنوعة حيث أن هذه القرى تتوفر على بعض المؤسسات العمومية أو شبه العمومية التي تستدعي وجود عمال ومشغلين مداومين بها، وكذا عمال البناء وبعض المزاولين لمهن حرة كالمشغلين بالنقل مثلا، إضافة إلى بعض الموظفين التابعين للدولة كالشيخ والمقدم وموظفي الجماعات القروية والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية، وغيرها من المؤسسات التي تكون عبارة عن مندوبيات .ولا يقتصر الأمر على ذلك حيث يمكن أن نظيف إلى هذه اللائحة عمال موسميين يرتبط عملهم بالعمل الزراعي إضافة إلى الفرق الفنية المحلية التي تنشط خلال المهرجانات والمواسم والأعراس.

- **تربية الماشية وحيوانات الجر:** تعتبر تربية الماشية وحيوانات الجر من الأنشطة الاقتصادية الأكثر شيوعا بالقرى المغربية حيث اعتبرت من بين المحددات المادية للتمايز الاجتماعي بين العائلات ومصدرا للتفاخر والجاه[8]. ويعتبر هذا النشاط ذو وظيفة ادخارية؛ يتم اللجوء إلى بيع جزء منها خلال الضائقات المالية وتواجه بها التقلبات الاقتصادية والمناخية.

• **التجارة:** التجارة كنشاط غير زراعي لها أشكال متعددة تقتصر في بعض الأحيان على بيع بعض المواد الاستهلاكية والتجهيزية من طرف باعة متجولين من خلال حملها على ظهور الخيليات (الخيول والبغال والحمير) في المجالات القروية أو أنها تتم في نقط ثابتة مثل دكاكين بيع المواد الغذائية والأسواق الأسبوعية والمراكز التجارية في المجالات شبه الحضرية والحضرية.

• **الهجرة الداخلية:** تضافرت عدة عوامل منها العوامل الطبيعية المتمثلة في توالي سنوات الجفاف، وشلل الاقتصاد المحلي المرتكز أساسا على الفلاحة، وضعف مردودية المنتوج الزراعي إلى الدفع بالكثير من شباب المنطقة إلى الهجرة خارج حدود الإقليم للبحث عن عمل يساعد في الرفع من مستوى عيش الأسر في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة .غير أن كلا من الصويرة ومارتيل تعتبران مجالات استقطاب للمهاجرين.

• **الصناعات المحلية التقليدية:** تعتمد الصناعات التقليدية المحلية على استعمال موارد أولية محلية أيضا، كصناعة الخزف والدوم والحلفاء[9] والقصب وأحيانا يتم اعتماد موارد مستوردة في النسيج والطرز، وتتسم هذه الصناعات بكونها في أغلب الأحيان متوارثة ولا تغطي سوى الاستهلاك المحلي الداخلي، ويصدر القليل منها إلى المناطق المجاورة وغالبا ما تعرف منافسة من طرف البضائع الجاهزة مثلها والمصنعة بطرق حديثة والتي غالبا ما تكون أعلى منها جودة وأقلها كلفة[10].

• **السياحة:** تستمد السياحة أسسها من التاريخ العريق للمنطقة؛ بفضل الموقع الاستراتيجي كصلة وصل بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وباستغلال المؤهلات الطبيعية والتراث المعماري لكل منطقة.

• **الصيد البحري:** يتوفر المغرب على احتياطات سمكية كبيرة ومتنوعة بفضل اتساع مجاله البحري وينقسم أسطول الصيدصالبحري إلى أسطول للصيدصالساحلي (84% من الإنتاج)، وأسطول للصيد بأعالي البحار (15%). وتتنوع منتوجات الصيد البحري بالمغرب، ما بين سمك سطحي وسمك أبيض ورخويات وقشريات التي يوجه أغلبهاصللتصدير .وكباقي القطاعات الاقتصادية الأخريصصيعاني قطاع الصيد البحري بالمغرب من عدة مشاكل، تتجلى أساسا في غياب البنيات التحتية الضرورية وغياب التأطيرصوالتنظيم على مستوى الإنتاج والتسويق.

9 نباتات محلية تستعمل في الصناعة التقليدية وكثيرة الانتشار في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية

[10] Khalid boukich. Environnement et développement rural dans le rif central. Mémoire de 3éme cycle en aménagement et urbanisme.rabat.1999. P : 108.

وتتوزع هذه الأنشطة في المجالات المدروسة حسب الجدول التالي :

الأنشطة الاقتصادية	بلدية أكدز	جماعة كرامة	الجماعة الحضرية للصويرة	مدينة مارتيل
الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية المأجور عنها	✔	✔	✔	✔
تربية الماشية وحيوانات الجر	✔	✔	_	_
تربية النحل	_	✔	_	_
تربية النحل	✔	✔	✔	✔
الهجرة	✔	✔	✔	✔
الصناعات التقليدية	✔	✔	✔	_
السياحة	✔	_	✔	✔
الصيد البحري	_	_	✔	✔

أما فيما يخص مالية كل جماعة فهي على الشكل التالي :

بلدية أكدز

تبلغ الميزانية العامة السنوية حوالي 5.054.900.00 درهم منها مداخيل مقابل خدمات، ضرائب مباشرة وغير مباشرة، مداخيل الأملاك، حصة من الضريبة على القيمة المضافة، وتبلغ حصة العائدات التي تجمعها البلدية حوالي 800.000.000 درهم أي 16% كما تحصل على حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة تشكل حوالي 80% من ميزانيتها السنوية أي حوالي 3874000.00 درهم (سنة 2007).

جماعة كرامة

تعتمد الجماعة بشكل شبه كلي في ميزانيتها على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والتي تشكل ما يقارب 90% من الميزانية العامة للجماعة وقد تم تسجيل المداخيل/ النفقات بالدرهم حسب الشكل التالي : 2005 الجزء 1 (2391390.21/2391390.21) الجزء 2 (246309.84/2004604.85) و 2006 الجزء 1 (2526195.45/2526195.45) الجزء 2 (1051778.88/2137511.12) و 2007 الجزء 1 (2675943.70/2675943.70) الجزء 2 (149212.14/1400918.50).

الصويرة

تختلف مداخيل البلدية وتعتبر الضرائب المحولة أهم مصدر لها، حيث تبلغ نسبتها 32% في 2006 و 33% في 2007 من مجموع المداخيل. بالإضافة إلى مداخيل الاحتلالات المؤقتة والأسواق والخدمات والضرائب المحلية. في حين توجه أغلب مصاريف البلدية إلى التسيير وخاصة أجور الموظفين التي بلغت على التوالي سنة 2006 و202007 : 802 621 20 25 درهم و556210,00 20 درهم، ثم التجهيز المتعلق بالخدمات الأساسية كتدبير النفايات، الصرف الصحي، الإنارة العمومية والتي تم تفويضها للقطاع الخاص والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

مارتيل

لم يتم التطرق بشكل مفصل للميزانية في التقرير الخاص بمدينة مارتيل

رغم هذه الأرقام المسجلة في ميزانية المجالس السابقة الذكر، تحتاج الجماعات إلى دعم من ميزانية الدولة لأنها لا تتوفر على موارد مالية تكفل لها الاكتفاء الذاتي ولو حتى لتلبية الحاجيات الأساسية والضرورية للساكنة المحلية .وتفتقر المجالس الجماعية والبلدية في المغرب إلى التواصل سواء مع الساكنة المحلية أو الجمعيات التي لا تجمعها بها سوى علاقات غير مؤسساتية. حيث أصبحت تعوضها الجمعيات التي تقتصر أعمالها على تقديم الخدمات وتلبية حاجيات الساكنة المحلية التنموية.

- **الإنماء والمؤشرات الاجتماعية**

بالرغم من التنوع الشكلي للانشطة الاقتصادية المزاولة من طرف الساكنة النشيطة للمناطق التي شملتها عملية تقييم الديمقراطية المحلية إلا أن الاحصائيات تبرز أن ثلاثة من أصل هذه المناطق الأربعة تنتمي إلى أفقر الجهات في المغرب كما يوضح ذلك الرسمين المواليين :

مؤشر الفقر بالوسط القروي حسب الجهات في الاول من شتنبر 2004

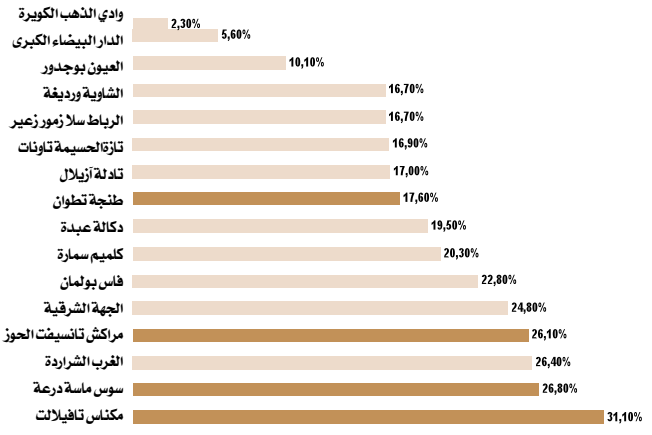

خريطة الفقر بالجماعات

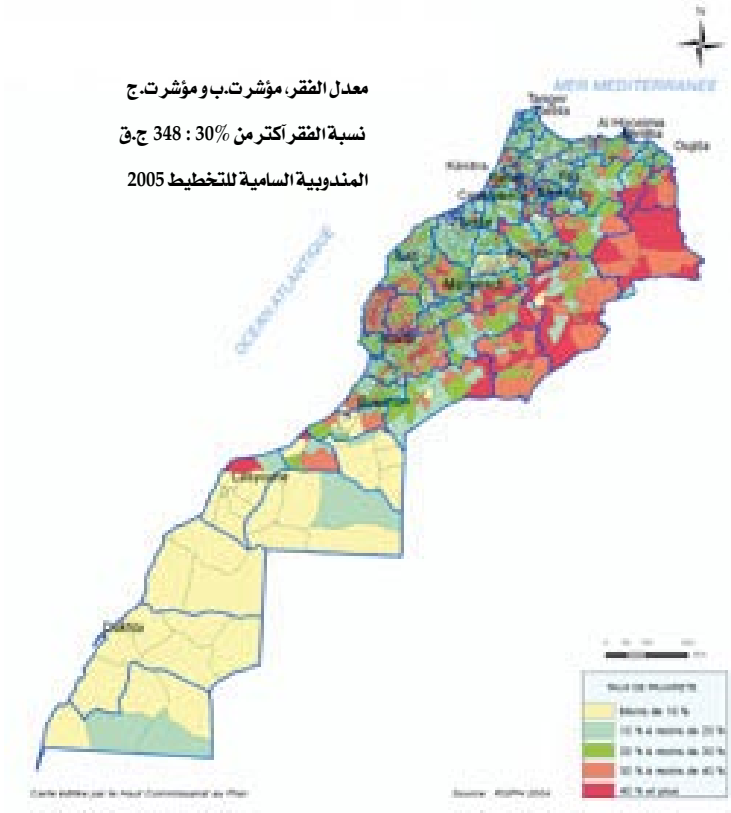

وبالعودة إلى المعطيات الواردة في التقارير الأربعة فإن نسبة الفقر جد مرتفعة في كل من جماعة كرامة وبلدية أكدز في حين تتراجع حدتها في كل من مارتيل والصويرة بالرغم من انتماء هذه الأخيرة إلى رابع جهة فقيرة على المستوى الوطني، كما أن جماعة كرامة وبلدية أكدز تتميزان كذلك بارتفاع في نسبة الأمية بالمقارنة مع المنطقتين الاخريين، غير أن المناطق الأربعة تعرف ارتفاعا في نسبة البطالة التي تتراجع نسبتها في مدينة مارتيل.

ويمكن تلخيص النسب التي تم التطرق إليها في الفقرة السابقة في الجدول التالي :

المؤشرات	بلدية أكدز	جماعة كرامة	الجماعة الحضرية للصويرة	مدينة مارتيل
الفقر الجهوي	28,8%	29,49%	28,10%	17,80%
الساكنة النشيطة	+30%	27,47%	5,7%	7,11%
الفقر المحلي	-	700	40 000	14 448
البطالة	16,09	-	16,35	12,7
الأمية	69,3	70%	30,3	47%

غير أن هذه المناطق الأربعة تعرف تدهورا على عدة مجالات بنسب مختلفة تتزايد حدتها في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة تقترب نسب هشاشتها من النسب الوطنية في كل من مدينة مارتيل والجماعة الحضرية للصويرة، ومنها:

التعليم: يتميز القطاع التعليمي بتدهور حالة البنيات التحتية، وغياب فضاءات التنشيط السوسيو-ثقافي، وضعف المردودية والجودة، وضعف انخراط محيط المؤسسة في تدبيرها، ونقص في التكوين المستمر وانتشار ظاهرة الاكتضاض في الأقسام؛ كما أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي إلا وتنخفض نسبة الالتحاق، فأعلى نسبة من المتمدرسين نجدها في المستويين الابتدائي والاعدادي في حين أن النسبة ضعيفة جدا في صفوف اللذين يتابعون دراستهم في كل من المستويين الثانوي والجامعي.

وعلى سبيل المثال، يبلغ مجموع التلاميذ والطلبة بمدينة الصويرة 22995 موزعين على مختلف الأسلاك التعليمية والقطاعين العام والخاص، وتصل نسبة التمدرس في صفوف الفئة من 6 إلى 11 سنة إلى103%، ونسبة انقطاع التلاميذ في الابتدائي 2.6% وفي الإعدادي والثانوي% 5.3.

الصحة: أول جانب من جوانب الصحة التي تثير الجدل في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة والصويرة هي الصحة الانجابية، حيث ترتفع نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة وينتج ذلك عن ما تتعرض له الأم الحامل من صعوبات تتجلى في ضعف الرعاية الصحية وبعد المراكز الصحية وضعف تجهيزاتها، وسوء في التغذية بسبب تدني مستوى عيش الأسرة، وكذا ارتفاع معدل الولادات للمرأة الواحدة، وغياب قاعة ولادة في عدة مناطق منتمية لها وعدم توفر سيارة إسعاف وضعف تجهيزات المستوصفات في المراكز.

هذا بالإضافة إلى أن قلة المراحيض داخل البيوت، وانعدام الحمامات، والتقتير في استعمال المياه خوفا من ارتفاع الفواتير، وتعايش الماشية مع الإنسان داخل المنزل، كلها عوامل تساهم في تفشي الأوساخ والقمامة والروائح الكريهة، مما يؤثر سلبا على صحة الإنسان ويدفع إلى انتشار أمراض مرتبطة بقلة النظافة، كالرمد الحبيبي وضيق التنفس والفطريات الجلدية .ومن الاستراتيجيات المتبعة في العلاج نجد المعالجة الشعبية بالأعشاب التي تلجأ إليها الساكنة بسبب التكاليف المادية التي يتطلبها الطب الحديث.

غير أن تقرير مدينة مارتيل يؤكد أن المدينة تتمتع، بفضل وجود كل دائرتها الترابية داخل المدار الحضري، بأوجه التأطير الصحي التي نجدها عادة في المدن حيث يمكن الانتقال بسرعة إلى المراكز الصحية المتوفرة بالمدينة، أو الاستفادة من البنيات الصحية التي توفرها مدينة تطوان المجاورة.

السكن: يغلب على جماعة كرامة وبلدية أكدز طابع السكن القروي، وتظهر التقارير الأربعة ضعفا على مستوى البنيات التحتية والانمائية، بالاضافة إلى تواجد الإسطبلات داخل المنازل في المناطق القروية وشبه الحضرية، وغياب آليات الصرف الصحي وانتشار الحفر الخاصة.

الطرق: تتميز الطرق المغربية وليس فقط على مستوى المناطق الأربعة المدروسة بكونها في حالة رديئة وضعيفة لا تؤمن تواصلا كافيا بين مكونات المجالات الداخلية من جهة وبين المدن المجاورة من جهة أخرى .فباستثناء المحاور الأساسية، تبقى الطرق الداخلية، الرابطة بين الأحياء، في حالة رديئة ويزيد تدهورها خصوصا في فصل الشتاء حيث يتحول جانب كبير منها إلى حفر وبرك تغمرها مياه الأمطار.

إن الضعف الملموس في البنيات التحتية والمؤشرات الإنمائية يفسر طبيعة العلاقة الإدارية التي تربط الساكنة المحلية بالمجالس الجماعية أو البلدية خصوصا بالنسبة للمناطق البعيدة، حيث أن عزلة المناطق البعيدة يحتم عليها عدم اللجوء إلى البلديات والجماعات إلا لقضاء أغراض إدارية.

11 ادريس ولد القابلة، ا قضايا مغربيةب، مجلة الحوار المتمدن، العدد 758 28 - 02 - 2004

IV. الديمقراطية التمثيلية

1. لمحة عامة حول مفهوم الديمقراطية التمثيلية وأهم الاستنتاجات[11]

الديمقراطية التمثيلية شكل من أشكال الديمقراطية، يختار فيها الناخبون على نحو حر وسري في انتخابات تعددية ممثلين حزبيين أو مستقلين ينوبون عنهم، محليا (مجالس محلية) وجهويا (مجالس الجهة) ووطنيا (البرلمان).

ولقد أبرزت التقارير الأربعة أن هناك تراجع مستمر لثقة الناس في الأحزاب السياسية وكذا التهميش الذي تتعرض له كل من فئة الشباب والنساء والساكنة الأمية والمهاجرين التي غالبا ما توفر الورقة الرابحة للأحزاب السياسية خلال العملية الانتخابية من خلال استغلال واقع الفقر والبطالة بالنسبة للشباب والأمية بالنسبة للنساء خصوصا خلال الحملة الانتخابية.

وينضاف إلى ذلك غياب مفهوم الحزب عن واقع الديمقراطية التمثيلية في المغرب الذي يتطلب برنامجا واضحا وأعضاء مستقرين ومقر قار، ويحل محل هذه المتغيرات متغيرات أخرى سوسيو-اقتصادية تفرض نفسها في الواقع المغربي، حيث أن القرابة والمكانة الاقتصادية ونفوذ المرشحين هي الأكثر تحكما في نتائج الانتخابات المحلية.

وقد تم التأكيد على أن القانون المنظم للانتخابات المحلية السابقة تكتنفه عدة ثغرات من شأنها التأثير على مسار الديمقراطية حيث أنه لا يوضح بشكل قاطع المستوى التعليمي للمرشحين ولا يتم تفعيل قوانين زجرية لمحاربة الرشوة خلال الحملات الانتخابية.

2.المؤسسات

- **الإطار الوطني والقانوني**

الحزب السياسي هو[12] تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ، قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح، و تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم .وهي بهذه الصفة، تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي.

تؤسس الأحزاب السياسية وتمارس أنشطتها بكل حرية وفقا لدستور المملكة وطبقا لأحكام هذا القانون، ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور والقوانين أو يهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة، وكل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو يقوم بكيفية عامة على كل أساس تمييزي أو مخالف لحقوق الإنسان.

11 ادريس ولد القابلة، ا قضايا مغربيةب، مجلة الحوار المتمدن، العدد 758 28 - 02 - 2004
12 حسب القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية

للمغاربة ذكورا وإناثا البالغين سن الرشد أن ينخرطوا بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية، غير أنه لا يمكن لشخص يتوفر على انتداب انتخابي ساري المفعول في إحدى غرفتي البرلمان تم انتخابه فيها بتزكية من حزب سياسي قائم أن ينخرط في حزب سياسي آخر إلا بعد انتهاء مدة انتدابه أو في تاريخ المرسوم المحدد، حسب الحالة، لتاريخ الانتخابات التشريعية العامة الخاصة بمجلس النواب أو بمجلس المستشارين بالنسبة لأعضاء البرلمان المؤهلين للترشيح لهذه الانتخابات .كما أنه لا يمكن أن ينخرط في حزب سياسي :

1- العسكريون العاملون من جميع الرتب ومأمورو القوة العمومية ؛
2- القضاة وقضاة المجلس الأعلى للحسابات وقضاة المجالس الجهوية للحسابات وحكام الجماعات والمقاطعات ونوابهم ؛
3- رجال السلطة وأعوان السلطة ؛
4 - الأشخاص الآخرون غير المشار إليهم أعلاه الذين لا يستفيدون من الحق النقابي عملا بالمرسوم رقم 2.57.1465 الصادر في 15 من رجب 1377 (5 فبراير 1958) في شأن ممارسة الموظفين الحق النقابي، كما وقع تغييره بالمرسوم الملكي رقم 010.66 بتاريخ 27 من جمادى الآخرة 1386 (12 أكتوبر 1966).

أما على المستوى المحلي فإن كل التقارير خصوصا في كل من الصويرة وبلدية أكدز وكرامة أكدت على أنها تعرف استثناءا لفئة النساء والشباب من عملية الترشيح للانتخابات .أما أن نجد أحد هذين العنصرين في مراكز صنع القرار داخل المكتب الحزبي فذلك منعدم بالنسبة للنساء وقليل إلى شبه منعدم في صفوف الشباب.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الحملات الانتخابية لم تعرف نزاعات حادة بين المرشحين في الانتخابات السابقة، حيث تبقى مجرد نزاعات ومشادات كلامية لا تصل إلى حد التبليغ عنها والبت فيها من طرف القضاء.

وقبل التطرق إلى طبيعة النظام الانتخابي وأداؤه، فيما يلي تعريف بالسلطة الإدارية وجرد لمهامها وآليات مراقبة أدائها.

- **السلطة الإدارية**

تعتبر السلطة المحلية بمثابة الممثل للدولة والممثل للسلطة التنفيذية على مستوى التقسيمات الترابية الإدارية للبلاد، ويمارس رجال السلطة المحلية مهامهم حسب قوانين لا تتوافق مع الصفات الرسمية لهم وكأنها صفات تشريفية فقط دون إجبارية التكوين العسكري والإداري الخاص بتلك الصفة، وذلك حسب ما يلي :

رجل السلطة الإدارية	صفته	مهامه واختصاصاته
العمال	ممثلين للملك ومندوبين له في العمالات والأقاليم	السهر على تطبيق الظهائر والقوانين والأنظمة وتنفيذ قرارات وتوجيهات الحكومة.
الخلفاء الأولين للعمال	ضابط شرطة قضائية	عمل إداري محض، ويجوز لهم في الحالات الخاصة القيام بإجراءات التثبت من الجريمة.
القياد والباشوات	ضابط شرطة قضائية	عمل إداري محض ويحيلون كل مشتكي أو متضرر على مراكز الدرك الملكي أو الشرطة قصد تسجيل شكايته.
خلفاء الباشوات والقياد	أعوان الشرطة القضائية	مساعدة ضباط الشرطة القضائية على مزاولة مهامهم وإحاطة رؤسائهم الأعلى رتبة علما بجميع الجنايات والجنح التي تبلغ إلى علمهم وأن يقوموا حسب الأوامر بالتثبت من المخالفات للقانون الجنائي وقانون الشغل وقانون الأجانب ونصوص يطلق عليها عادة الشرطة المختلفة وجمع كل المعلومات في هذا السياق.
موظفو مصالح الشرطة العاملة		
الدركيون الذين ليست لهم صفة ضباط الشرطة القضائية		
بعض الموظفين والأعوان		

إن اغلب رجال السلطة الإدارية المحلية ينتمون إلى إدارات مختلفة، حيث نجد رجال الدرك الملكي ينتمون إلى إدارة الدفاع الوطني، في حين ينتمي رجال الأمن الوطني ورجال السلطة إلى وزارة الداخلية، كما أن بعض الموظفين والأعوان ينتمون إلى وزارات مختلفة، كوزارة الفلاحة ووزارة المالية ..وهذه الوضعية تجعلهم يخضعون إلى مراقبة مزدوجة من طرف السلطة القضائية من جهة ومن طرف رؤسائهم من جهة اخرى.

وبصفة عامة فإن اختصاصات السلطة الإدارية المحليةصهي كالتالي :

- المحافظة على النظام والأمن العمومي بتراب الجماعة، تأسيس الجمعيات والتجمعات والصحافة ؛
- تنظيم الانتخابات ومحاكم الجماعات والمقاطعات والنقابات المهنية والنظر في النزاعات الاجتماعية؛
- تنظيم المهن الحرة ومراقبة نشاط الباعة المتجولين بالطرق العمومية ؛
- تنظيم ومراقبة استيراد الأسلحة والذخائر والمتفجرات وترويجها وحملها وإيداعها وبيعها واستعمالها؛
- مراقبة مضمون الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلانات والشعارات.
- منح سلطة الصيد البري وجوازات السفر.
- مراقبة الأثمان وتنظيم الاتجار في المشروبات الكحولية أو الممزوجة بالكحول .
- مراقبة الأسطوانات وغيرها من التسجيلات السمعية البصرية.
- تسخير الأشخاص والممتلكات للخدمة العسكرية الإجبارية.
- التنظيم العام للبلاد في حالة الحرب.

- **النظام الانتخابي وأداؤه**

	بلدية أكدز	جماعة كرامة	جماعة الصويرة	مدينة مارتيل
طبيعة النظام	يعتمد نظام الدوائر(أي نظام التصويت الفردي) في النظام الإنتخابي وينبني على إعتبارات إثنية ومصالح قبلية وليس الهدف منه تنظيم مشاركة الناخبين حيث أن المعايير التي تحدد المرشح للانتخابات لا تتم وفق البرنامج السياسي له أو توجهه الحزبي بقدر ما يكون وفقا لشروطب المجلس القبلي االتي تلزم الكل بالتصويت له خلال الانتخابات	بحكم الطابع القروي لجماعة كرامة وانسجاما مع القانون الانتخابي المغربي فان النظام المعمول به هو نظام الاقتراع الأ حادي المباشر.	خلال الانتخابات الأخيرة للمجلس الجماعي لمدينة الصويرة ، كان نمط الاقتراع فرديا، ونظرا لكون عدد سكان الجماعة الحضرية لمدينة الصويرة فاق 35000 نسمة بحلول انتخابات 2003، فإن نمط الاقتراع المعتمد فيها هو نمط الاقتراع باللائحة.	نظام الاقتراع الفردي الأحاديب أي مرشح الدائرةب

التقسيم الاداري	تنقسم بلدية أكدز إلى ثلاث جماعات وتتكون من 11 دائرة موزعة على الشاكلة التالية: المركز:ثلاث دوائر أكدز القصر : 5 دوائر أسليم : ثلاث دوائر	تنقسم الجماعة إلى 13 دائرة انتخابية وتتميز الدوائر الانتخابية بكونها غير متساوية من حيث حجمها ومساحتها وحجم المنتخبين بها ، كما يعد الاختلاف على المستوى القبلي السمة الغالبة بها فباستثناء دائرة كرامة المركز حيث تتكون من ساكنة غير متجانسة قبليا باعتبارها كتجمع شبه حضري يستقطب ساكنة مختلفة الانتماء على المستوى القبلي، فان الدوائر الأخرى غالبا ما ترتكز على الانتماء إلى قصر أو قبيلة محددة	خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة، تم تقسيم الجماعة الحضرية للصويرة إلى 31 دائرة انتخابية تضم 79 مكتبا للتصويت، وكانت في معظمها متفاوتة في الحجم وعدد السكان والناخبين، بحيث لم يرتكز على معايير محددة، حيث هناك دوائر تضم 200 ناخبا مقابل أخرى تضم أكثر من 2000 ناخبا	لم يتم ذكر التقسيم الانتخابي لمدينة مارتيل في التقرير الخاص بها

نتائج النظام الانتخابي	وتنتج عنه مجموعة من النزاعات ومجموعة من الطعون لكنها تبقى شفهية لم تصل إلى مستوى الكتابة أو إلى القضاء .ويؤثر هذا النظام الإنتخابي بشكل سلبي على سير الحملات الإنتخابية لكونه لا يمثل حجم الأصوات المعبر عنها، وينتج عنه ما يعرف بعدم التناسب في توزيع المقاعد لصالح أي من الأ حزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات .وينتج عنه أيضا رئيس لا يتمتع بقدر من الإستقلالية عن المجلس	النفور من المشاركة في الانتخابات وذلك لغياب وجوه شابة في المشهد العام واستمرار نفس الوجوه الانتخابية بل استمرار عائلات محددة في دوائر معينة بصفة توارثية مما يولد نفور من العملية ككل ويفقد الثقة فيها واستمرار ظاهرة الرشوة وشراء الأصوات بالمال أو بالمواد الغذائية الأساسية.	لم يؤثر نظام الأحزاب ولا نظام الانتخابات على تشكيل المجلس والمكتب الجماعي، ولا على إفراز الرئيس في الانتخابات الجماعية الأخيرة، بل تم تشكيل المجلس وتوزيع المهام بشكل توافقي بين الأ قطاب القوية التي تحرك الاقتصاد في الصويرة، وهم رواد الاستثمارات العقاريةوالسياحية والسلطة الإقليمية، لأن الهدف من التنافس على المقاعد الأولى ظل يحكمه التوجه العمراني، السياحي،والثقافي .وبمجرد الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل المجلس، لا يبقى هناك وجود للحزب في حياة المجلس، بحيث لا يحاسب الحزب ولا يقيم أداء منتخبيه.	ينتج عنه عدم التناسب في توزيع المقاعد لصالح أي من الأ حزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات. وينتج عنه أيضا رئيس لا يتمتع بقدر من الإستقلالية عن المجلس

الحملة الانتخابية	تنقسم مواردها إلى قسمين :موارد حزبية توزع على المرشحين في بداية الحملة الانتخابية من طرف المكتب الوطني لكل حزب والتي لا تتجاوز 2.500 درهم لكل مترشح، وموارد شخصية من المال الخاص للمترشح للانتخابات المحلية .غير أن الدوائر المتواجدة "أسليم" اتعرف استثناءا خاصا حيث تقوم المجلس القبلي ابتمويل ومساعدة المرشح للانتخابات الذي توده أن يفوز بها وبالاجماع.	مرحلة الحملة الانتخابية هي محطة للوعود من طرف المنتخبين ومحطة للابتزاز من طرف الناخبين	تساهم الدولة في تمويلها وفق شروط يحددها مرسوم وزارة الداخلية، إلا أن الحزب الحاكم يعتمد كليا على تمويل زعيمه رجل الأعمال الذي لا يكتفي فقط بتمويل فرع الصويرة بل يمول كذلك الحزب على المستوى الوطني وكل فروع الجهة. ويمكن الإشارة إلى أن الأموال التي تنفق في الحملات الانتخابية لبعض اللوائح، تتعدى بعشرات المرات الميزانية القانونية لذلك.	يتم تمويل الأ حزاب السياسية من طرف لوبيات القطاع الخاص خاصة خلال الانتخابات وأنه أحيانا يفرضون ترشيح أشخاص محددين لحماية مصالحهم

مواضيع الحملة	تهم جل مواضيع الحملة الإنتخابية المحلية : قطاع الخدمات ومجال تسيير الإدارة وكيفية تنمية المداخيل وبناء الشراكة ويظهر بوضوح أن مواضيع جدول أعمال الإدارة المحلية لا يرتبط ببرنامج الحملة الإنتخابية بل تظهر أولويات جديدة ليست لها علاقة بمواضيع الحملة الإنتخابية كالتعليم والصرف الصحي.	إن الوعود الانتخابية تشكل عاملا مهما في التصويت حيث يمثل معيار التصويت على المرشح لوعود انتخابية غالبا ما تتعلق بقضاء مصالح محددة كتشغيل ابن أو قريب وغيرها من المصالح الشخصية نسبة مهمة تصل إلى 30%.	إن برامج الأحزاب الوطنية تكاد تنعدم في الحملة الانتخابية، لتحل محلها مواضيع ذات أولوية بالنسبة للساكنة، أهمها في الصويرة هو الصرف الصحي وإعادة إسكان قاطني الأحياء العتيقة وتأهيل بعض الأحياء المهمشة والتشغيل والتنشيط الثقافي والرياضي والدعم الاجتماعي....	وتصدرت القضايا الرئيسية التالية اهتمامات المرشحين خلال الانتخابات الأخيرة : الصحة، الشغل، التعليم، البنية التحتية (الماء والكهرباء، الطرق).. النظافة، جلب الاستثمارات والسياحة، وهي مواضيع لها طابع محلي ووطني في نفس الوقت.

- **نظام الأحزاب السياسية**

تنشط في المجالات الأربعة عدة أحزاب سياسية أما بالنسبة للأحزاب الممثلة في مجالسها فهي :

	بلدية أكدز	جماعة كرامة	جماعة الصويرة	مدينة مارتيل
حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	02	02	02	*
حزب الإستقلال	02	01	03	
حزب الحركة الشعبية	02	-	-	
حزب الحركة الوطنية الديمقراطية	02	01	01	
حزب التجمع الوطني للأحرار	01	08	-	
حزب جبهة القوى الديمقراطية	02	-	01	
حزب الحركة الاجتماعية	-	-	-	
حزب التقدم والإشتراكية	-	-	12	
حزب العدالة والتنمية	-	-	02	
حزب العهد	-	01	01	
حزب اليسار الإشتراكي الموحد	-	-	-	
حزب الاتحاد الدستوري	-	-	03	
رابطة الحريات	-	-	02	
القوات المواطنة	-	-	02	

* لم يتم النطرق إليها في التقرير الخاص بمدينة مارتيل وتم الحديث فقط عن أحزاب المعارضة والموالاة.

غير أن استقرار الناشطين في هذه الأحزاب غير رهين ببرنامج الحزب أو توجهاته السياسية، ذلك أنه يتم تغيير الانتماء لحزب معين كلما تعارضت المصالح الشخصية للمنتخبين مع باقي أعضاء الحزب الواحد .وكذلك الشأن بالنسبة للتكتلات التي تقام خلال أو بعد الحملة الانتخابية فهي لا تكون إلا لضمان النصاب اللازم في التصويت داخل المجلس البلدي لاتخاذ قرارات تتماشى مع المصالح الخاصة للمتكتلين، دون تواجد لتكتلات تعبر عن المعارضة أو الموالاة ودون فقدان المقعد.

وبصفة عامة فإنه في كل المناطق التي تمت فيها عملية التقييم يمكن الحديث عن غياب واضح لمفهومب حزب سياسي اسواء من الموالاة أو من المعارضة، وبالتالي لا وجود لأي تأثير على أداء رئيس المجلس البلدي والمجلس المنتخب والإدارة المحلية بشكل عام .بل يمكن الحديث هنا عن وجود أشخاص ذاتيين يمارسون حرية النقد بطريقة غير معلنة ومعارضة الأغلبية الحاكمة بمنطق حرية النقد وليس بطرح سياسات وبرامج بديلة لمناقشتها في دورات المجلس.

في حين أنه يتعين على كل حزب سياسي [13] أن يتوفر علي برنامج مكتوب ونظام أساسي مكتوب ونظام داخلي مكتوب ويحدد برنامج الحزب، على الخصوص، الأسس والأهداف التي يتبناها الحزب في احترام لدستور المملكة ومقتضيات القانون.

يحدد النظام الأساسي، على الخصوص، القواعد المتعلقة بتسيير الحزب وتنظيمه الإداري والمالي وفقا لأحكام القانون ويحدد النظام الداخلي، على الخصوص، كيفيات تسيير كل جهاز من أجهزة الحزب وكذا شروط وشكليات اجتما ع هذه الأجهزة.

يجب أن ينظم الحزب السياسي ويسير بناء على مبادىء ديمقراطية تسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة الفعلية في إدارة مختلف أجهزته وأن ينص في نظامه الأساسي على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب.

يجب على كل حزب سياسي أن يتوفر على هياكل تنظيمية مركزية كما يمكن لكل حزب أن يتوفر على تنظيمات على المستوى الجهوي أو على صعيد العمالة أو الإقليم أو على الصعيد المحلي ويجب أن تكون طريقة اختيار وتزكية مرشحي الحزب لمختلف الاستشارات الانتخابية مبنية على مبادىء ديمقراطية.

- **المسؤولون المنتخبون**

أما بالنسبة للمجلس المنتخب، فإنه [14] يتولى تدبير شؤون الجماعة مجلس منتخب تحدد مدة انتدابه وشروط انتخابه وفق الأحكام المقررة في قانون مدونة الانتخابات، ويحدد عدد أعضاء المجلس الجماعي الواجب انتخابه في كل جماعة بمرسوم على أساس القواعد والشروط المقررة بمقتضى القانون المتعلق بمدونة الانتخابات.

13 حسب القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية
14 حسب القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي

ينتخب المجلس الجماعي من بين أعضاءه رئيسا وعدة نواب يؤلفون مكتب المجلس وينتخب أعضاءه لمدة انتداب المجلس الجماعي .يجرى الانتخاب خلال الخمس عشر يوما الموالية لانتخاب المجلس الجماعي أو لتاريخ انقطاع المكتب بصفة جماعية عن مزاولة مهامه لأي سبب من الأسباب .ويجتمع المجلس في كل الحالات بدعوى مكتوبة من السلطة الإدارية المحلية المختصة .يجتمع المجلس طبق شروط النصاب القانوني تحت رئاسة العضو الأكبر سنا من بين أعضائه الحاضرين ويتولى العضو الأصغر سنا من بين أعضاء المجلس الحاضرين ممن يحسنون القراءة والكتابة مهمة كتابة الجلسة ويحرر محضر متعلق بها .تحضر الجلسة السلطة الإدارية المحلية المختصة أو من يمثلها .يتم انتخاب الرئيس والنواب بالاقتراع الأحادي الإسمي بالتصويت السري، ولتكون عملية التصويت صحيحة ينبغي أن تجري باستعمال معزل وصندوق شفاف وأوراق التصويت وأغلفة غير شفافة تحمل خاتم السلطة الإدارية المحلية. ولا يتم الانتخاب في الدور الأول بالاقتراع إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم.

وخلافا للانتخابات التشريعية البرلمانية، التي غالبا ما يتم فيها فرض المرشح عن كل حزب من طرف المكتب الجهوي أو الوطني لكل حزب، فإن المسؤولون المنتخبون خلال الانتخابات المحلية لايمثلون في الغالب توجها سياسيا أو حزبا معينا بقدر ما ينتخبون كأفراد تدعمهم انتماءاتهم الاثنية بالدرجة الأولى وتجبرهم مصالحهم الشخصية على تغيير انتماءاتهم الحزبية فيما بعد دون مراعاة صبغة الحزب السياسية كمعارضة أو موالاة.

وتنعدم تدخلات المكتب الوطني أو الجهوي للحزب خلال الانتخابات المحلية حيث يتم اختيار المرشحين عن الأحزاب الناشطة بقرار من أعضاء المكتب المحلي للحزب، وذلك باللجوء إلى من هم الأكثر قربا من الساكنة ويتوفر على أعلى قدر من ثقتهم والذي يكون غالبا ما يقدم مساعدات، وغالبا ما يتم اللجوء إلىب المجلس القبلي اكقوة ضاغطة، في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة لأنها هي الجهة الوحيدة الكفيلة بترشيح منتخب معين وضمان فوزه بالاجماع.

وتشمل اختصاصات رئيس المجلس الجماعي مايلي :

- يعتبر رئيس المجلس الجماعي السلطة التنفيذية للجماعة .يرأس المجلس الجماعي ويمثل الجماعة بصفة رسمية في جميع الحياة المدنية والإدارية والقضائية ويسير الإدارة الجماعية ويسهر على مصالح الجماعة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ؛

- يتولى الرئيس رئاسة جلسات المجلس باستثناء الجلسة المخصصة لدراسة الحساب الإداري والتصويت عليه .وفي هذه الحالة يحضر الجلسة وينسحب وقت التصويت .وينتخب المجلس دون مناقشة بأغلبية الأعضاء الحاضرين رئيسا لهذه الجلسة يختار خارج أعضاء المكتب ؛

- ينفذ الرئيس مقررات المجلس ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على مراقبة تنفيذها ؛

- يمثل الرئيس الجماعة لدى المحاكم ما عدا إذا كانت القضية تهمه بصفة شخصية أو بصفته وكيلا عن غيره أو شريكا أو مساهما أو تهم زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرين ؛

- يمارس رؤساء المجلس الجماعي بحكم القانون اختصاصات الشرطة القضائية الجماعية والمهام الخاصة باختصاصات الشرطة الإدارية الجماعية والمهام الخاصة المخولة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها إلى الباشاوات والقياد، باستثناء المواد التي تبقى من اختصاصات السلطة الإدارية المحلية ؛

- يمارس رئيس المجلس الجماعي اختصاصات الشرطة الإدارية في ميادين الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تنظيمية وبواسطة تدابير شرطة فردية هي الإذن أو الأمر أو المنع ؛

- يعتبر رئيس المجلس الجماعي ضابطا للحالة المدنية ويمكن تفويض ذلك إلى النواب كما يمكن تفويضها أيضا للموظفين الجماعيين طبق لأحوال القانون المتعلق بالحالة المدنية .يقوم طبق الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل بالإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها .ويمكنه تفويض هذه المهام إلى الكاتب العام للجماعة ورؤساء الأقسام والمصالح بالجماعة المعينين طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل ؛

- يمكن أن يتولى رئيس المجلس تلقائيا وعلى نفقة المعنيين بالأمر العمل طبقا للشروط المحددة للمرسوم الجاري به العمل على تنفيذ جميع التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرور والسكينة والمحافظة على الصحة العمومية ؛

- يجوز للرئيس أن يطلب عند الاقتضاء من السلطة الإدارية المحلية المختصة العمل على استخدام القوة العمومية طبقا للتشريع المعمول به قصد ضمان احترام قراراته ومقرراته ؛

- يسير رئيس المجلس الجماعي المصلحة الجماعية ويعتبر الرئيس التسلسلي للموظفين الجماعيين ويتولى التعيين في جميع المناصب الجماعية ويدبر شؤون الموظفين الرسميين والمؤقتين والعرضيين طبق الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

يمارس المجلس بالأخص اختصاصات ذاتية واختصاصات تنقلها إليه الدولة وهي كالتالي [15]:

الاختصاصات الذاتية

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- المالية والجبايات والأملاك الجماعية (ويشمل ذلك إعداد الميزانية واعتمادها) ؛
- التعمير وإعداد التراب ؛

15 للمزيد من التفصيل المرجو العودة إلى الفصل الأول من الباب الرابع للقانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي

- المرافق والتجهيزات العمومية المحلية ؛
- الوقاية الصحية والنظافة والبيئة ؛
- التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية ؛
- التعاون والشراكة.

الاختصاصات القابلة للنقل

- إحداث وصيانة المدارس ومؤسسات التعليم الأساسي والمستوصفات والمراكز الصحية ومراكز العلاج ؛
- إنجاز برامج التشجير وتحسين وصيانة المنتزهات الطبيعية المتواجدة داخل النفوذ الترابي للجماعة ؛
- إحداث وصيانة المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة ؛
- حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية ؛
- إنجاز وصيانة مراكز التأهيل والتكوين المهني ؛
- تكوين الموظفين والمنتخبين الجماعيين ؛
- البنيات التحتية والتجهيزات ذات الفائدة الجماعية.

اختصاصات استشارية

يقدم المجلس الجماعي اقتراحات وملتمسات ويبدي آراء ولهذه الغاية :

- يقترح على الدولة وعلى الأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام الأعمال الواجب القيام بها لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة، إذا كانت هذه الأعمال تتجاوز نطاق اختصاصاتها أو تفوق الوسائل المتوفرة لديها أو الموضوعة رهن تصرفها ؛
- يطلع مسبقا على كل مشروع تقرر إنجازه من طرف الدولة أو أية جماعة أو هيئة عمومية أخرى بتراب الجماعة، ويبدي رأيه وجوبا حول كل مشروع تقرر إنجازه من قبل الدولة أو أية جماعة أو هيئة عمومية أخرى بتراب الجماعة، إذا كان من شأن تحقيقه أن يرتب تحملات على كائن الجماعة أو يمس بالبيئة ؛
- يبدي رأيه حول سياسات وتصاميم إعداد التراب والتعمير وتحديد المجال الترابي للجماعة كما يبدي رأيه حول مشاريع وثائق التهيئة والتعمير طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ؛
- يبدي رأيه كلما استوجبت ذلك القوانين والأنظمة المعمول بها أو كلما طلبته الدولة أو غيرها من الجماعات العمومية الأخرى ؛

وباعتبار أن الساكنة المحلية أعربت عن عدم توفرها على المعلومات الكافية التي تخص تخصصات المجلس البلدي أو الجماعي فهي ذات آراء متباينة بهذا الصدد، بين من يعتبر أن دور الساكنة المحلية ينحصر في العملية الاقتراعية وبين من يعتبر بأن المنتخبون هم من اختيار الساكنة وبالتالي فيجب تقبل نتائج هذا الاختيار، ومنهم من يعتقد بأن العملية الانتخابية ككل هي عملية صورية وبأن كل شيء تم تخطيطه مسبقا، وبالتالي لا داعي للتفكير فيما تنتجه الانتخابات أو كيفية سير الأمور داخل المجلس.

3. العمليات

- **إدارة الانتخابات**

يعهد تنظيم الانتخابات والسهر عليها إلى وزارة الداخلية، الممثلة محليا بالسلطة المحلية .وتضم كل من مدونة الانتخابات ومراسيم وزارة الداخلية، مختلف الإجراءات والشروط المتعلقة بتنظيم الانتخابات، بدءا من وضع اللوائح الانتخابية إلى إعلان نتائج الاقتراع وتشكيل المجالس الجماعية الانتخابية، وتحدث لهذه الغاية لجان إدارية ولجان فصل، وكذلك تعين محاكم للفصل في النزاعات الانتخابية.

يعرف الميثاق الجماعي في المادة الأولى الجماعات على أنها وحدات ترابية داخلة في حكم القانون العام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .وتنقسم إلى جماعات حضرية وجماعات قروية.

تحدث الجماعات وتحذف بمرسوم، ويحدد مركز الجماعة القروية بقرار لوزير الداخلية، ويغير اسم الجماعة بمرسوم، باقتراح من وزير الداخلية كذلك بعد استشارة المجلس الجماعي المعني أو باقتراح من هذا الأخير.

تنظم الانتخابات الجماعية في المغرب عادة مرة كل ست سنوات ويمكن تمديدها .وتحدد مدونة الانتخابات شروط وإجراءات تنظيم الانتخابات، من وضع اللوائح الانتخابية، وضع الترشيحات والحملات الانتخابية وانتخاب المجالس، كما تحدد نمط الاقتراع في الجماعات المحلية وحجم وتركيبة المجالس الجماعية .

وتحدد المادة الرابعة من مدونة الانتخابات الناخب في كونه مغربيا ذكرا أو أنثى بالغا من العمر 18 سنة شمسية ومقيما في الجماعة، وهي بذلك لا تعطي الحق لمشاركة المقيمين الأجانب في الانتخابات.

في السنوات الأخيرة، ظلت الحظوظ متساوية بين جميع الفئات الاجتماعية في الانتخاب والترشيح، إلا أنه خلال هذه السنة تم تخصيص كوطا لتمثيلية النساء في الانتخابات الجماعية المقبلة، بحيث ألزم القانون تمثيلية النساء بنسبة 12% في تشكيلة المجالس المرتقب انتخابها خلال الاستحقاقات المقبلة لـ 12 يونيو 2009.

تنص مدونة الانتخابات كذلك على مختلف النصوص المتعلقة بالفصل في النزاعات الانتخابية المرتبطة بكل مراحل العملية الانتخابية.

أما التقارير الأربعة فقد أبرزت أنه لم تتلقى الإدارة الإنتخابية أي شكاوى أو إدعاءات التزوير والإحتيال، وقد تم ضمان حق المشاركة في عملية الإقتراع للجميع دون تمييز ومراعاة ذوي الإحتياجات الخاصة بمساعدتهم في عملية الإقتراع حسب مساطير مدونة الانتخابات .أما عملية المراقبة من طرف

باقي فرق المجتمع المدني والمنظمات الدولية فلم تتم إلا على مستوى مدينة مارتيل بدون الاشارة إلى عددها وكذلك على مستوى بلدية أكدز بحضور كل من :

- المرصد الوطني لمراقبة الإنتخابات ؛
- النسيج الجمعوي لمراقبة الإنتخابات ؛
- جمعية حارت تمسكالت للتنمية ؛
- المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ؛
- INDA، المركز الدولي للانتخابات.

ولقد قامت هذه المنظمات عقب عملية التقييم هذه بكتابة التقارير والخروج بتوصيات لم يتم ملاحظة أي إنجاز لها إلى الحين.

- **مشاركة الناخبين**

تميزت الانتخابات الأخيرة بخفض سن التصويت إلى 18 سنة، بهدف الرفع من مشاركة الشباب. إلا أن هذه الفئة لم تقبل على المشاركة في الانتخابات بشكل كبير، وذلك راجع لقلة البرامج التحسيسية من طرف الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وفقدانهم للثقة في العمل السياسي، كما أن الأحزاب السياسية لا تتحرك إلا قبيل كل استحقاق انتخابي مما يجعل الوعي بالمشاركة السياسية في المجالات المدروسة ضعيفا جدا وعلى حد سواءٍ.

وعلى غرار ما يقع بكل المغرب سجلت التقارير الأربعة ضعف الانخراط في الأحزاب بنسبة مرتفعة، وذلك راجع الى فقدان الثقة في العمل الحزبي بشكل خاص وغياب قدرة الأحزاب على استمالة منخرطين وإقناعهم على تبني تصوراتها، كنتيجة حتمية لغياب الواقعية في برامجها واعتمادها على شعارات براقة، وغياب الديمقراطية الداخلية، وكذا نتيجة لاستمرار زعامات بعينها في المناصب لمدة طويلة وعدم فسح المجال لقيادات جديدة وشابة قادرة على ترجمة اهتمامات الساكنة الى تصورات وبرامج واقعية.

أن الحديث عن الديمقراطية المحلية يعني بالضرورة الحديث عن مشاركة جميع مكونات المجتمع في المسلسل الديمقراطي .ولعل من بين المؤشرات المهمة التي تدل على هذا التطور هو مشاركة المرأة في الانتخابات .فالمجتمعات المتقدمة تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء مجتمع ديمقراطي عن طريق مساهمتها الفعالة في هذه الاستحقاقات.

والمغرب، كذلك، من بين الدول التي تبنت مشاركة المرأة بشكل فعال إلى جانب الرجل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية. وبالتالي إعطاء حيوية لنمو مجتمع متوازن يمكنه أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، يحتل موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات أهمية خاصة في المجتمع المغربي .فالمغرب يعتبر هذه المشاركة حقا يضمنه القانون (الدستور وقانون الانتخابات)، يمكن المرأة من ولوج هيئات اتخاذ القرار عن طريق الترشيح والتصويت .فالانتخابات هنا ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي وسيلة تمكن المرأة من بلوغ مكانتها في مؤسسات صنع القرار بما يضمن إطلاق طاقات أبنائه رجالاً ونساءً وتحقيق التنمية والمساواة والعدالة الاجتماعية .وبالرغم من ذلك، فان مشاركة المرأة في الانتخابات تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز نسبة 12% على الرغم من مطالبة مجموعة من الهيئات الحقوقية لرفع هذه النسبة إلى الثلث.

اجمالا، تعتبر مشاركة المرأة في العملية الانتخابية تصويتاً وترشيحاً مؤشرا مهما لقياس تطور المجتمع المغربي .ورغم حصولها على حقها بالتساوي الكامل مع الرجل وممارستها هذا الحق الدستوري في التصويت والترشيح، حتى لو كان عدد النساء المشاركات في الاقترا ع يساوي أو يقترب من عدد الرجال، فانه لا يعني بالضرورة تحصيل النساء على تمثيلية في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع (50%) أو يدنو منها، بم يعنى أن المساواة القانونية قد لا تحل كل إشكاليات المرأة، أو تلغي التمييز ضدها، والمهم في هذا أن الانتخابات هي ظاهرة حضارية ومشاركة المرأة فيها تكسبها محتواها الديمقراطي الحقيقي.

V. الديمقراطية التفاعلية

1. لمحة عامة حول مفهوم الديمقراطية التفاعلية وأهم الاستنتاجات

الديموقراطية التشاركية ليست فقط النموذج المثالي للسياسة الحديثة بقدر ما هي نموذج للانجاز، فكلما كان المواطنون قادرون على التعبير والتداول في مستقبل مدينتهم كلما كانت الجماعة قادرة على العمل للوصول إلى غاياتها، وكلما كان النظام السياسي ياخد بعين الاعتبار انتظارات أعضائه كلما كان فعالا.

كما هو واقع الديمقراطية التمثيلية في المغرب، فإن الديمقراطية التفاعلية تعاني من افتقارها إلى التنويع في آليات التواصل وعدم تكافؤ الآليات المعتمدة حاليا مع خصوصيات المغرب التي تعرف ارتفاعا في نسبة الأمية، وبعد المركز عن الدوائر الأخرى التابعة لمجال تسيير المجلس، وارتفاع نسبة الساكنة المحلية التي تتحدث اللغة الامازيغية ولا تفهم اللغة العربية الفصحى ولا حتى الدارجة العربية.

كما أن الجماعات تحتاج إلى دعم من ميزانية الدولة لأنها لاتتوفر على موارد مالية تكفل لها الاكتفاء الذاتي ولو حتى لتلبية الحاجيات الأساسية والضرورية للساكنة المحلية .وتفتقر المجالس الجماعية والبلدية في المغرب إلى التواصل سواء مع الساكنة المحلية أو الجمعيات التي لا تجمعها بها سوى علاقات غير مؤسساتية .حيث تقتصر أعمال هذه الجمعيات على تقديم الخدمات وتلبية حاجيات الساكنة المحلية التنموية وتغفل عن الاهتمام بالجانب السياسي وتدبير الشأن المحلي.

2. المؤسسات

- **السلطات المحلية والديمقراطية التفاعلية**

تتميز الإدارة المحلية الديمقراطية عن باقي أشكال الادارات المحلية الأخرى من خلال أربعة ميزات أساسية هي : انفتاحها التام على المواطنين، إنصافها في معاملتهم على أساس من المساواة، شفافية بنيتها التنظيمية وإجراءاتها، واستجابتها لاحتياجات مواطنيها.

- **ميزة الانفتاح**

أبرزت الدراسات الميدانية التي قامت بها فرق العمل في المناطق الأربعة التي شملتها عملية تقييم الديمقراطية المحلية أن أكثر من 50% من الساكنة لا تتوفر على معلومات بكون جلسات المجلس مفتوحة في وجه المواطنين ولا تعلم بوجود إعلانات أو طرق لإخبار المواطنين عن موعد وموضوع الجلسات المفتوحة، و 47% منها لها علم بوجود إعلان يتم تعليقه في مقر المجلس البلدي وأنه يتم توجيه استدعاء لبعض المعنيين مثل الأعيان والفاعلين في العمل الجمعوي.

ويعزو البعض ذلك إلى عدة عوامل أبرزها عدم بذل مجهودات كافية لنشر المعلومات لإشراك المواطنين في صنع القرارات على المستوى المحلي، والإقصاء التام للمرأة الأمية في الحصول على المعلومة من طرف الإدارة وكذا الزوج، وعدم التدقيق حول تواريخ الاجتماعات، وعدم موائمة وسائل الاخبار والتواصل مع الساكنة مع خصوصيات المنطقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة الأمية.

أما نسبة مشاركة الساكنة المحلية في الجلسات المفتوحة للمجلس وأنشطته فإنها شبه منعدمة إلى منعدمة، وذلك أن نسبة كبيرة لا تعتبر الحضور والمشاركة من شأنها ولا تؤمن بجدوى ذلك كما لا تعتبر أنه من اختصاصها، إضافة إلى أن عدم موائمة ظرفية الجلسات مع أنشطة الساكنة وانشغالاتها لا تمكنهم من الحضور خاصة النساء ربات البيوت .إضافة إلى اعتقادهم بأن الجلسات مفتوحة قانونيا لكن فعليا لا يتم ذلك نظرا لمشكل الأمية، ولانعدام الرغبة عند المواطنين وعند مسيري الشأن المحلي ولنقص في الإخبار، وبأن دور المواطنين يتوقف عند الاقتراع واختيار ممثلين عنهم، بحيث تبقى العلاقات منحصرة في الحصول على بعض الوثائق الإدارية فقط.

- **النزاهة/المساواة**

باعتبار أن نسبة كبيرة من الساكنة المحلية تفقد ثقتها في المنظومة السياسية والحزبية ككل فإنها تعتبر أن النظام الانتخابي وكل ما ينتج عنه، سواء مكتب المجلس البلدي أو قراراته هو نظام يستثني بعض الفئات الاجتماعية خاصة النساء، والشباب والمعاقين .وقد أجمعت نتائج البحث الميداني في كل من بلدية أكدز وجماعة كرامة على ذلك.

أما على مستوى مدينة مارتيل فإن الحديث عن التهميش والاقصاء كان له بعد آخر حيث جاء في التقرير على أن التهميش هنا له دلالة اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، بمعنى أن كل من يعيش تحت عتبة الفقر أو من يعاني من آفة البطالة أو من يجد صعوبة في الاندماج داخل النسيجين الاقتصادي والاجتماعي للمدينة فهو يحمل معه إحساسا بالتهميش، قد يجعله ينظر إلى المتحكمين في إدارة الشأن المحلي كطرف لم يفلح في تذليل الصعاب للجميع ويتولد تبعا لذلك إحساس بالغبن قد يتم التعبير عنه كنوع من أنواع الإقصاء والتهميش.

في حين يبرز تقرير الجماعة الحضرية للصويرة على أن المجلس البلدي للصويرة يتميز بوجود تمثيلية مهمة للنساء تصل إلى 13 % وتمثيلية أهم للأعضاء من أصول امازيغية، إلا أن هذا الامتياز ليس وليد تطور الوعي السياسي والعمل الحزبي بالمدينة، بل يرجع إلى الظروف التي أفرزت المجلس الحالي كالنظام الانتخابي، والحملات والتوافقات....

من جهة ثانية، لم يتم تسجيل أية برامج أو سياسات خاصة لدى المجلس الصويري، لفئات معينة كالنساء، الأشخاص المعاقين، أو الفئات المعوزة، باستثناء الامتيازات والتسهيلات التي تقدم للأجانب للاستقرار أو الاستثمار في المدينة، والتي غالبا ما تدعم من جهات خارج المجلس.

- **الشفافية**

بصفة عامة يمكن لأي مواطن الاطلاع على بعض وثائق الجماعة، طبقا لما ينص عليه القانون، وهذه الوثائق هي : الميزانية، الحساب الإداري، محاضر الجلسات وتصميم التهيئة والإعلانات الخاصة بالمباريات والامتحانات المهنية .ولم يعمل المجلس البلدي للصويرة على تطوير أدوات أخرى للتقرب من المواطنين والتواصل معهم، كاستعمال التكنولوجيا الحديثة للاتصال وخلق موقع الكتروني يعرف بالجماعة وأجهزتها وبرامجها.

غير أن التقارير الأربعة أكدت على أن تطبيق الشفافية هو جد محدود، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها سيادة الزبونية، والرشوة، والمحسوبية والمصالح الخاصة، بالإضافة إلى أن مصالح واختيار الساكنة لا يتلاءم في بعض الأحيان مع مصالح السلطات المحلية وتكتلات المجلس البلدي.

- **الاستجابة لاحتياجات المواطنين**

تتعدد احتياجات ومشاكل الساكنة بتعدد المناطق واختلاف كل منطقة عن أخرى، إلا أن هذا التعدد يقابله توافق وإجماع في الرأي حول عدم رضى الساكنة على خدمات المجلس البلدي، حيث تم التعبير عن ضعف البنيات التحتية (الطريق، المستوصف، تدبير النفايات، غياب الإنارة في أغلب الأزقة)، مقابل فرض ضريبة مرتفعة دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للساكنة، بالاضافة إلى أن تدبير النفايات لا يشمل كل المناطق التابعة للبلديات رغم أداء الضريبة السنوية، واستفحال ظاهرة الزبونية في الاستفادة من بعض الخدمات والمماطلة على المواطنين في تنفيذ بعض المساطر.

وفي ظل هذه الظروف التي تؤثر بشكل سلبي على تسيير المجال والموارد البشرية والمالية تتضخم وقائع إقصاء الفئات الفقيرة والمهشمة من الولوج إلى بعض الخدمات، الشيء الذي يفسر ذكر المواطنين أنهم يلجأون إلى جمعيات المجتمع المدني في الكثير من الأحيان لتجاوز بعض الصعوبات الظرفية، ذلك أن الجمعية تعوض دور البلدية في بعض الأحيان في حملات النظافة والتطبيب والتلقيح والتوعية ...

- **المجتمع المدني، القطاع الخاص، المجموعة الدولية ووسائل الإعلام**

تختلف الإحصائيات المرتبطة بعدد الجمعيات في المغرب من مؤسسة إلى أخرى، حيث تتراوح بين 20000 و 30000 جمعية، كما تختلف القراءات في المنهجية التي يمكن اتباعها في تقسيم مراحل تطور العمل الجمعوي بالمغرب، وهناك قراءة تقسم هذا النمو إلى ثلاث أجيال وهي :

الجيل الأول: جمعيات الإعانات ذات الطابع النخبوي البرجوازي، التي تضم أكبر النوادي على المستوى الوطني والمحلي، أعضاؤها من ذوي الشركات الكبرى والمراكز الإدارية العليا، لم تكن تهدف إلى تغيير المجتمع، وكانت تعبئ موارد مهمة تستخدم في الغالب إما في تقديم إعانات على شكل لوازم مدرسية، نظارات للأطفال الذين يعانون من مشاكل في البصر أو تجهيزات للمعاقين، بعضها لا يزال إلى يومنا هذا من خلال ما يعرف بموائد الإفطار في رمضان.[16]

[16] Aziz CHAKER . « le développement social au Maroc entre l'administration publique et l'administration privée question sur la place et la réalité du tiers secteur » ONG et gouvernance dans le monde arabe, colloque organisé dans le cadre du programme MOST (UNESCO). En partenariat avec l'IRD. Le CEDEJ. Le CEPS d'AL AHRAM. Mars 2000 au Caire. PAGE 2

الجيل الثاني : ظهر في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ارتبطت هي الأخرى بالنخب المحلية وهي ما يعرف بالجمعيات الجهوية (فاس سايس، الأطلس الكبير، رباط الفتح، أبي رقراق)....هذه الجمعيات الكبرى استفادت من الدعم المتواصل للسلطات العمومية، وكذلك من المركز الذي منح لها كجمعيات ذات النفع العام .لا تختلف الجمعيات الجهوية كثيرا عن النموذج الأول، بل تمتاز بصلاحيات أكبر من الأولى وبدعم كبير من السلطات تتمثل في سهولة حصولها على مقرات وكذلك على تمويل لأ نشطتها، ولقد سعت هذه الجمعيات إلى إدماج النخب المحلية القروية والحضرية في الانتقال السياسي الذي كان يعرفه المغرب.[17]

الجيل الثالث : هي الجمعيات التنموية التي اهتمت بالعمل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، عرفت نموا كبيرا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أن فكرة استعمال طاقات السكان المحليين جاءت من خلال هذه الجمعيات، كما أن منظمات التعاون الدولية وعدد من المانحين بدءوا في البحث عن شركاء يتمتعون بصفة القرب من السكان المحلين ويلعبون دور الرابط بين هذه المؤسسات والمجموعات السكانية المحلية، فالسكان المحليون مدعوون للمشاركة من خلال جمعياتهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية وإدارتها .وتتوفر هذه الجمعيات على استقلالية كبيرة اتجاه السلطات العمومية وبكفاءة التدخل في محاربة الفقر والإقصاء.[18]

كل هذه العوامل ساهمت في ميلاد عدد من الجمعيات لسد بعض الحاجيات كالتدخل في مجال الاستنظاف والصحة، محو الأمية والتمدرس، تعميم التكوين، أنشطة مدرة للدخل، حماية البيئة، وظهرت جمعيات أخرى لدعم المقاولات الصغرى وجمعيات التضامن وأخرى تهتم بفئة معينة من المجتمع (أطفال، نساء، شباب)....ونشهد حاليا بروز نوع جديد من الجمعيات كجمعيات التوعية السياسية، حقوق الإنسان، الشفافية، وجمعيات توسع من مجالات تدخلها لخلق تنمية مندمجة للسكان. [19]

ويتكون المجتمع المدني المشتغل في المجالات الأربعة من جمعيات ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية ومنظمات أهلية واتحادات جمعوية :

[17] Moustapha CHADLI « la société civile ou la quête de l'association citoyenne » publication de la faculté des lettres et des sciences humaines. Rabat2001. série : Essais et études N° 32page 25.

[18] Aziz CHAKER . « le développement social au Maroc entre l'administration publique et l'administration privée question sur la place et la réalité du tiers secteur » ONG et gouvernance dans le monde arabe. colloque organisé dans le cadre du programme MOST (UNESCO). En partenariat avec l'IRD. Le CEDEJ. Le CEPS d'AL AHRAM. Mars 2000 au Caire. PAGE 2.

[19] publication CERED « population et développement » 1998. page 393

- **بلدية أكدز**

نوعية المنظمة		عددها الاجمالي
الجمعيات المحلية	الجمعيات العاملة داخل البلدية تنموية (أكدز وأسليم)، التعليم الأولي، جمعية أفاق للمعطلين، جمعية أفاق درعه، فيدرالية جمعية السقي، جمعيات أباء وأولياء التلاميذ، جمعيات ثقافية، جمعيات رياضية، جمعيات دار الطالب والطالبة، اتحادات، جمعيات نسويه.	22
المنظمات غير الحكومية الوطنية	الجمعية المغربية لدعم المبادرات المحلية، الجمعية المغربية للتنمية والتضامن	02
المنظمات غير الحكومية الدولية	التعاون البلجيكي، جمعية فرنسية، التعاون الياباني، السفارة الأمريكية.	04

- **جماعة كرامة**

إسم الجمعية	تاريخ التأسيس	نوعها (أهدافها)	عدد أعضائها			عنوانها
			ذ	أ	المجموع	
جمعية واحة كير	2002	تنموية	01	08	09	مركز كرامة
جمعية أخام أمقران	2004	تنموية	0	11	11	مركز كرامة
جمعية الخير	2000	تنموية	0	09	09	تاكريرت
جمعية كرامة النسوبة	1998	تنموية	11	0	11	قصر الكبير
جمعية اغرم اختار	2004	تنموية	02	11	13	قصر الكبير
جمعية ايت أسعيد اعمرو	2002	تنموية	0	09	09	ايت أسعيد اعمرو
جمعية لهري	2006	الماء الصالح للشرب	0	09	09	لهري
جمعية تالهريت	2006	الماء الصالح للشرب	0	09	09	تالهريت
جمعية موكر للماء	2006	الماء الصالح للشرب	0	11	11	موكر
جمعية موكر زنتوار	2001	تنموية	0	13	13	موكر
جمعية كير الأعلى	2001	تنموية	0	13	13	تيطنعلي
جمعية مولاي علي بن عمر	2006	فلاحية	0	31	31	مركز كرامة
تعاونية تيطنعلي	2005	فلاحية	0	11	11	تيطنعلي
تعاونية سيدي علي أبورش	1992	فلاحية	0	11	11	مركز كرامة

تعاونية الفلاح	1999	فلاحية	0	11	11	مركز كرامة
تعاونية أم السعد	2006	فلاحية	0	07	07	مركز كرامة

- **الجماعة الحضرية للصويرة**

تعرف مدينة الصويرة نموا متزايد للجمعيات، فيسجل بها أزيد من 400 جمعية، من مختلف الاهتمامات، في مقدمتها الجمعيات الاجتماعية والثقافية ثم وداديات الأحياء، الجمعيات التربوية، جمعيات آباء وأمهات تلاميذ المؤسسات التعليمية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات المهنية والجمعيات المهتمة بالإعاقة.

- **مدينة مارتيل**

تضم مدينة مرتيل أكثر من 102 جمعية، 10 منها فقط تنشط وتعمل باستمرار. هذه الجمعيات تتدخل في قطاعات وأقطاب اهتمام مختلفة :

- جمعيات ثقافية : السينما، المسرح...
- جمعيات آباء وأولياء التلاميذ
- تعاونيات ومجموعات مهنية :الصيادون، تجار الأسواق، الفلاحة...
- جمعيات التنمية الشاملة : منتدى الشمال، مبادرات...
- جمعيات رياضية
- جمعيات البيئة
- جمعيات النساء والطفل
- جمعيات الشباب العاطل
- جمعيات الأعمال الاجتماعية
- جمعيات الأحياء

غير أن هذا التعدد لا يخفي حقيقة أن العمل الجمعوي يعترضه عدد من الإكراهات نذكر من بينها ما يلي :

- غياب النظرة الشمولية لدى أجهزة الدولة والجماعات المحلية لدور الجمعيات في التنمية الذي يتطلب نشر رسائل واضحة حول مشاركة هذه الجمعيات.

- إكراهات من النوع التقني تعرقل الشفافية في التمويل الذاتي للجمعيات غير الحكومية، وفي لجوئها إلى موارد مالية خارجية لا تخضع لإجراء تحقيقات حسابية.

- غياب إطار شرعي من شأنه أن ييسر الإقحام الكمي للجمعيات في مجهودات التنمية المستديمة.

- انعدام الإمكانيات البشرية والمادية الكافية، فأغلب الجمعيات غير الحكومية تفتقر إلى الحنكة والاحترافية في العمل فيما يخص التدبير الإداري والمالي، والصياغة والتنفيذ، وتتبع وتقييم المشاريع.

هذه الإكراهات تفرض بإلحاح تطوير ثقافة حقيقية للمسؤولية في العمل الجمعوي، لأن التبعية المعنوية والمادية لجهات خارجية تنطوي على مخاطر الانحراف.

وبالرغم من أنه على المستوى القانوني يتم تسديد المساعدات (المنح) من طرف الجماعات العمومية للجمعيات كإجراء أحادي الجانب، أو عن طريق عقدة بين المؤسستين، فالإجراء أحادي الجانب يسلب للجمعية شخصيتها ويخضعها لإرادة الجماعة المحلية، أما ما تم بالتعاقد فيفسح المجال للتشاور بين المشاركين الذين يهدف كل واحد منهم إلى مصلحة معينة، أي أن الجماعة العمومية تعترف بشخصية الجمعية. [20]

لكن يمكن تصور استفادة المنتخبين المحليين من علاقة القوة التي تفرض اتفاقيات جاهزة مسبقا ومفروضة، والجمعيات في موقف ضعف أمام الجماعات المحلية، فإذا أرادت الجمعية أن ترجح لصالحها علاقة القوة وتستفيد منها، تبحث عن نبذ عزلتها بتشكيل جبهة موحدة مع نظيراتها أو ضمان المساعدة التقنية للاتحادات التي تنتمي إليها.

تتموقع الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات العمومية والجمعية بين السوق والتنازل على اعتبار أن الجمعية تقدم خدمات للسكان، وبما أن هذه الخدمات ليست ذات مردودية مالية يأتي أغلب تمويلها من الجماعة العمومية المتعاقدة .يشبه موضوع هذه التعاقدات التنازل الذي يتمثل في تقديم خدمات لطرف ثالث، كما يشبه السوق في طريقة التمويل .فالجمعيات تنقصها العدة للتصدي لضغوطات السلطات المحلية، التي تتوسل إليها بتقديم العون، إلا إذا وعت بكيفية استخدام حقها في الحصول على ذلك، بل تنسحب وتتنازل عن هذا الحق كلما رفضت الرضوخ لما تفرضه الجماعة المحلية .هنا أيضا يطرح مشكل الرقابة فعندما تمنح المنحة للجمعية تراقب مجالات صرفها حتي لا يتم تحويلها إلى اتجاهات أخرى.

إلا أن هذه المعطيات تبقى معزولة وفردية نسبيا، بحيث لا نجد من بين المشاركات ذات الطابع المؤسسي ما يرقي بالحركة الجمعوية المحلية والبنيات الجماعية الصغرى (لجان الأحياء ومجالس الدواوير، إلخ) ويقيمها بطريقة ممنهجة ويشركها رسميا في الإدارة المحلية، وخاصة في عملية إعداد وتنفيذ مخطط التنمية والميزانية الجماعية .والحال أن هذا الاحتمال يصطدم في الممارسة بعدد معين من العقبات هي:

- غياب إطار قانوني للمشاركة الموسعة :فالميثاق الجماعي لسنة 1976 يختلف عنه في بلدان أخرى بعدم ذكره للمشاركة الشعبية .وهذا الميثاق لا يحدد، كما هو الشأن في بلدان أخرى، الإطار القانوني

[20] M.Alkhaiti et M. ouaziz «vie associative et dynamique locale, perspective pour le développement par la bas». colloque international «région et développement économique» tom3, rabat _ Maroc 19-20/10/1995. page 216.

21 إدريس عبادي، دور الجمعيات في التسيير المحلي امساهمة في كتاب ا أي مساهمة جمعوية في التخفيف من عجز الديمقراطية المحليّة، الفضاء الجمعوي، الموائد المستديرة لعام .2003 صفحة62.

22 إدريس عبادي، دور الجمعيات في التسيير المحلي امرجع سبق ذكره .صفحة.63

الذي يمكن للجماعات أن تجرب وتعتمد في إطاره أشكالا مؤسسية للمشاركة الشعبية. [21]

- عندما نتحدث عن الجماعات المحلية فنحن بالتالي نتحدث عن المنتخبين فهؤلاء غالبا ما ينظرون إلى الجمعيات التنموية على أنها أداة للتنافس السياسي أساسا .وهذا يفرض عليهم محاولة اختيارهم (بترؤسها أو بإلحاقها بحزب أو شخصية) أو تهميشها تماما .

- تجري الشراكة التي تمارسها بعض الجماعات في اتجاهين :من جهة نحو الحركة الجمعوية، ونحو المقابلة من جهة أخرى .وعلى العموم فالجماعات تظل متشككة من المنظمات غير الحكومية المحلية، وخاصة التي تتعامل مع السكان مباشرة. كما أن نمط الاقتراع على أساس الدائرة الانتخابية حد أساسي لتنمية الشراكة عن قرب .فمعظم المنتخبين المحليين الحضريين والقرويين لا يريدون أي فاعلين ينافسونهم في مناطق نفوذهم، وبذلك يعارضون كل محاولة انفتاح على فاعلين اجتماعين مهما بلغوا من النشاط وسعة الخيال.[22]

غير أن الصعوبات التي تميز العلاقة بين الجماعة المحلية والجمعية التنموية المحلية لا تظهر في حالة الشراكة مع المنظمات عير الحكومية الأجنبية حيث تكون العلاقات أقل صراعية، ولاسيما أن هذه المنظمات تأتي بمهارات متعددة مصحوبة أحيانا بموارد مادية لا يستهان بها تعزز عمل الجماعة المحلية .

إلا أن فكرة الشراكة يواجهها عدد من الصعوبات التي تعرقل تطورها :

- غياب إطار قانوني خاص يحدد حقوق وواجبات الأطراف المنخرطة في عملية الشراكة .فالكثير من المبادرات تخفق بسبب انعدام المرجعية القانونية المشتركة التي يستند إليها أصحابها لإنجاح مشروعهم .لكن لابد من الاعتراف بأن الفراغ القانوني الحالي ليس أمرا سيئا بالضرورة، ما دام يمكن الدولة من تتبع تجارب الشراكة الجارية واستخلاص الدروس منها عند التقنين.
- اللجوء إلى شراكات ظرفية، أي إلى عمليات محدودة، غير ناضجة، لا تصدر عن إرادة القيام بمشروع تنموي، بل تمليها الرغبة في إنقاذ الموقف، في تلبية اعتبارات سياسية وظرفية محضة.

3. العمليات

- **أشكال ووسائل التواصل مع جمهور المواطنين**

أكدت التقارير الأربعة على أن الادارة المحلية للمناطق الأربعة المدروسة ومختلف مكونات المجتمع المدني على انحصار استعمالها للوسائل التالية للتواصل مع المواطنين :

– إعلانات منحصرة في المجلس البلدي ؛
– علاقات شخصية : الجوار، القرابة ؛

- توزيع بعض المطبوعات ؛
- اجتماعات تشاورية ؛
- مجموعة عمل مركزة ؛
- عروض و معارض عامة.
- يتم استعمال المسجد خصوصا من طرف الجمعيات المحلية لإخبار المواطنين عن بعض القرارات خصوصا في المجالات القروية.

- **عمليات التواصل مع جمهور المواطنين**

أبرزت نتائج الدراسات الميدانية وجود لوبي يحتكر اتخاذ القرارات، واستثناء كبير للمرأة خاصة الأمية على مستوى الولوج إلى المعلومة، والمشاركة في اتخاذ القرار .بالإضافة إلى أنه يتم التنسيق والتعاون مع بعض الجمعيات في بعض النقاط المحدودة والموسمية، ويتم الاقتصار في أغلب الأحيان على الجمعيات المختارة من طرف السلطات المحلية .مما يزيد من حدة غياب تواصل مهيكل مع المواطنين ونقص كبير في معلومات المواطنين حول تدبير الشأن المحلي وانحصار المعلومات في مركز البلديات .

- **الاستفتاءات والمبادرات الشعبية**

أظهرت نتائج كل التقارير على أنه لا يتم اعتماد الاستفتاءات والمبادرات الشعبية لمناقشة المشاكل الداخلية للبلدية أو في اطار اتخاذها للقرارات المتعلقة بسياستها المتبعة لتدبير الشأن العام أو صرف الميزانية.

تبرز النقاط السابقة الذكر أن الديمقراطية التفاعلية تعاني من افتقارها إلى التنويع في آليات التواصل وعدم تكافؤ الآليات المعتمدة حاليا مع خصوصيات المغرب التي تعرف ارتفاعا في نسبة الأمية، وبعد المركز عن الدوائر الأخرى التابعة لمجال تسيير المجلس، وارتفا ع نسبة الساكنة المحلية التي تتحدث اللغة الامازيغية ولاتفهم اللغة العربية الفصحى ولاحتى الدارجة العربية.

وإن ذلك، وإن كان يبرز مدى افتقار هذه المؤسسات إلى نصوص تشريعية تخول لها إمكانية تعدد وسائل التواصل مع جمهور المواطنين وافتقارها للدعم المادي لتبني هذا التعدد وانعدام التكوين المستمر لمواردها البشرية لتفعيل هذا التعدد، فإن الساكنة المحلية ترى أن هذا الافتقار جزء لا يتجزأ عن المنظومة الانتخابية ككل وبأنه يقصد ابعاد المواطن وتكريس سياسة احتكار اتخاذ القرارات والموافقة عليها دونما الرجوع إلى آراء ومتطلبات الساكنة المحلية

VI. الخلاصة والتوصيات

تعددت التوصيات والملاحظات التي تم تسجيلها في التقارير الأربعة .وعليه ندرج هنا كافة التوصيات كما جاءت في كل تقرير حسب كل منطقة بالرغم من أن بعضها تتميز بالعمومية وبكونها غير عملية، وذلك لضمان مصداقية أكبر وهي كالتالي:

بلدية أكدز

تتمحور مجمل التوصيات التي تطرق إليها التقرير حول نقطة رئيسية أكدت عليها كل الفئات التي شملها البحث الميداني، وهي غياب مخطط استراتيجي واحد وموحد لبلدية أكدز، مخطط يكفل لكل الفرقاء الاشتغال كل في مجاله وكل حسب اختصاصه ولكن في إطار برنامج موحد يشمل كل خطوات ومشاريع هذه الفرق .وتنقسم هذه التوصيات إلى ثلاثة اقسام حسب المدى الزمني الذي يتطلبه انجاز كل توصية على حدة.

فالبنسبة للتوصيات القصيرة المدى فهي ترتكز على ضرورة القيام بتأطير العملية الانتخابية من طرف كل مكونات المجتمع المدني، الجمعوي منها والسياسي وكذا المجلس البلدي، عبر تنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية لتشجيع الساكنة على المشاركة في العمل السياسي ككل والعملية الانتخابية بصفة خاصة .إضافة إلى وجوب إشراك الكل في اتخاذ قرارات تدبير الشأن المحلي داخل المجلس البلدي.

وترتكز التوصيات على المدى المتوسط حول مراجعة المكاتب، سواء السياسية أو الجمعوية، لطريقة اشتغالها على المستوى المحلي خصوصا بالنسبة للأحزاب السياسية التي تفتقر إلى متابعة ودعم من طرف المكاتب الجهوية والوطنية لضمان استمرارية انشطتها .ولتفعيل اكثر للديمقراطية سواء التمثيلية أو التفاعلية فإنه من الضروري خلق آليات تواصل بين الفرقاء الذين شملهم البحث الميداني من جهة وبين الساكنة من جهة أخرى،

أما توصيات المدى البعيد فيمكن اجمالها بضرورة احداث تغييرات في القانون المنظم للانتخابات المحلية من جهة والميثاق الجماعي من جهة أخرى؛ وتشمل التغييرات في القانون المنظم للانتخابات كل من رفع المستوى التعليمي للمنتخبين، واعتماد نظام اللائحة في الانتخابات المحلية، وإضافة قوانين زجرية وتفعيلها لمحاربة الرشوة، مع تعديل ظرفية الانتخابات المحلية لتتزامن مع تواجد المهاجرين لضمان عدم اقصاء أي فئة من فئات المجتمع .بينما تشمل التغييرات في الميثاق الجماعي وجوب دعم موارد المجلس البلدي ومراقبة آدائه وإحداث تمثيلية للجمعيات داخله وإشراكها في اتخاذ القرارت وتفعيل الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي.

جماعة كرامة

تم تقسيم التوصيات حسب التسلسل الزمني التالي :

	محليا	وطنيا
المدى المتوسط	• التنسيق بين مختلف الفاعلين الأساسيين لتقييم المرحلة السابقة. • القيام بوضح مخطط استراتيجي للجماعة. • الترشيد في استغلال الموارد المتاحة . • خلق خلية للاتصال من داخل الجماعة.. • العمل على وضع المعلومة رهن إشارة الجميع (خلق موقع الكتروني/جريدة محلية). • الاستفادة من تجارب نموذجية بمناطق مجاورة.	• دعم تمثيليات المصالح الخارجية بالمنطقة وتزويدها بالتجهيزات اللازمة . • الاستفادة من الطاقة البشرية الشابة المتواجدة بالمنطقة. • تفعيل اللامركزية على ارض الواقع .

المدى البعيد	• التكوين المستمر للموظفين الجماعيين. • دعم وتقوية قدرات المجالس الجماعية. • تعبئة اليد العاملة العاطلة وإشراكها في انجاز مشاريع تنموية محلية بإتباع وسائل تقنية بسيطة. • توفير البنيات التحتية الأساسية للساكنة (طرق كهربا ماء..). • اشراك المواطنين أفرادا ومؤسسات في عمليات البناء والرقابة. • ضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات. • الاستفادة من التجارب التقليدية للتداول في الشأن الجماعي المحلي وتطويرها.	• تفعيل مستجدات الميثاق الجماعي لسنة 2008. • تفعيل مستجدات مدونة الأسرة. • دعم وتقوية قدرات المجتمع المدني. • إعادة النظر في القانون الجبائي المتعلق بجبايات الجماعات المحلية بجعله يراعي الخصوصيات المحلية. • خلق منتديات للشباب • خلق مجالس تمثيلية للأطفال.
	• تأمين انخراط ومشاركة كافة المجموعات والشرائح في المجتمع لا سيما الشباب والنساء. • تطوير برامج تربية مدنية تستهدف بالخصوص السكان في المناطق المعزولة. • وضع معايير محددة وملزمة لتحديد حجم الدوائر الانتخابية.	• إعادة النظر في السياسات التنموية الخاصة بالمنطقة. • إعادة النظر في الميثاق الجماعي بشكل يسمح بمشاركة أوسع لكل الفاعلين الأساسيين. • إعادة النظر في مدونة الانتخابات بشكل يسمح بتشكيل مجالس محلية منسجمة وذات كفاءة. • إعادة النظر في التقسيم الانتخابي بشكل يسمح بتشكل دوائر انتخابية منسجمة. • إعادة النظر في قانون الأحزاب بشكل يسمح بتشكل أحزاب ذات قوة والخروج من وضعية البلقنة. • إعادة النظر في قانون الحريات العامة بشكل يعطي صلاحية تأسيس الجمعيات لوزارة العدل أو وزارة التنمية الاجتماعية عوض وزارة الداخلية. • إعادة النظر في القانون الجبائي المتعلق بجبايات الجماعات المحلية بجعله يراعي الخصوصيات المحلية .

الجماعة الحضرية للصويرة

جاءت توصيات التقرير الخاص بالجماعة الحضرية للصويرة على الشكل التالي :

- **على المدى القصير:**

– إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
– وضع نظام صارم يمكن الجماعة المحلية من استخلاص مستحقاتها في الأكرية والاحتلالات المؤقتة.
– خلق أدوات للتواصل مع المواطنين والمواطنات ومع باقي الفاعلين.
– اعتماد هيكلة إدارية محكمة لتدبير الموارد البشرية ومصالح الجماعة.
– تفعيل دور الكاتب العام للجماعة.
– تفعيل الدور التداولي للمجلس من خلال كل الأعضاء أيا كان موقعهم السياسي .
– تفعيل دور الأحزاب السياسية من خلال التأطير والتعبئة.
– تشبيك وتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني تأهيلا لها للمساهمة في بناء القرارات التي تهم الجماعة.
– إدماج التكنولوجيا الحديثة في تدبير شؤون الجماعة.
– اعتماد مقاربة تشاركية وتنموية في إعداد وتنفيذ وتقييم ميزانية الجماعة.
– استثمار كفاءات وتجارب الأعضاء في التسيير الجماعي.
– وضع برنامج للتكوين وتقوية القدرات لفائدة الموظفين والأعضاء.
– تأهيل بناية الجماعة.
– التدبير المفوض لبعض القطاعات (سوق الجملة، المحطة الطرقية والمجزرة).

- **على المدى المتوسط:**

البنيات التحتية	– إصلاح شبكة الصرف الصحي وتعميمها – تأهيل مجموعة من الأحياء السكنية وتزويدها بالضروريات
المجال الاجتماعي	– إعادة إسكان ساكني الأحياء الآيلة للسقوط – الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تطبيق معايير واضحة في التصاميم – الاهتمام بالمرأة والشباب من خلال خلق فضاءات حرة للتأطير والتكوين
المجال الثقافي والرياضي	– خلق فضاءات رياضية وثقافية – المساهمة في تأطير ودعم الجمعيات الرياضية والثقافية
المجال الاقتصادي	– تشجيع الاستثمارات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المقاولات – تنظيم الحرف – خلق أسواق تجارية / سوق أسبوعي
المجال السياحي	– تنظيم القطاع السياحي وهيكلته – مراقبة أسعار المؤسسات والمرافق السياحية – خلق أنشطة سياحية متوسطة

- **على المـدى البعيـد :**

ويرتبط هذا المستوى من التوصيات بما هو وطني :

- إعطاء صلاحيات واسعة للجماعات المحلية
- تقليص دائرة الوصاية التقليدية وتدشين مرحلة جديدة من الرقابة القضائية
- إعداد تدابير وقوانين تمييزية إيجابية لتوسيع مشاركة النساء والشباب في تدبير الشأن الجماعي.
- تفعيل دور المجالس الجهوية للحسابات وضرورة تبني مراقبة قبلية من طرف هذه المجالس للميزانيات المعدة من طرف المجالس الجماعية
- إعتماد التدبير المرتكز على النتائج في تسيير الجماعات المحلية
- إعطاء صلاحيات أوسع للكاتب العام في المجالس الجماعية
- ضرورة تخرج موظفي الجماعات المحلية من مدارس ومعاهد مختصة في التدبير والتسيير
- تدعيم مفهوم اللامركزية الحقيقية في صياغة السياسة التنموية بالجماعات المحلية
- إعادة النظر في الميثاق الجماعي والقوانين الانتخابية

مدينة مارتيل

كباقي التقارير تم ادراج التوصيات حسب التسلسل الزمني التالي :

- **على المدى القصير :**

- دعوة الجماعة الحضرية لتحسين التواصل مع محيطها العام عبر وضع نظام للاتصال الخارجي، مع توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان اطلاع المواطنين والمواطنات على أنشطة مجلس الجماعة ونشر وتداول المعلومات والوثائق.
- دعوة الجماعة الحضرية لتنشيط وتفعيل مصلحة التعاون والشراكة عبر تمكينها من وسائل العمل ومن الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة.
- دعوة الجمعيات لتقوية قدرات أطرها عبر وضع برامج تكوينية ؟ تدريبية داخلية.
- دعوة الجمعيات لتحسين تواصلها مع المواطنين والمواطنات وإشراكهم في تقيـيم برامجها .
- خلق مبادرات للرفع من درجة ثقة المواطنين والمواطنات في الإدارة المحلية والاحزاب السياسية والعمليات الانتخابية، عبر العمل مثلا على تنظيم منتديات لتقييم حصيلة عمل المجلس البلدي الحالي، وإطلاعهم على نمط الاقتراع الجديد الذي سيتم العمل به خلال الانتخابات الجماعية القادمة لاول مرة بجماعتهم، وإشراكهم في وضع البرامج الانتخابية السياسية.

- **على المدى المتوسط :**

- بالنسبة للمجلس البلدي المحلي عليه ان يقوم بخلق آلية لمأسسة المشاركة المواطنة (مجلس استشاري محلي مثلا)، وبناء الثقة بينها وبين باقي الفاعلين المحليين خاصة الجمعيات المدنية و مؤسسات القطاع الخاص ولإضفاء المزيد من الشفافية على السياسات العمومية المحلية.

– تحسين التنسيق والتعاون بين الفاعلين المحليين قصد الوصول الى الالتقائية وتفادي هدر الطاقات والإمكانيات وتقليل نسبة المنازعات. – العمل على تحسين مخطط التنمية المحلية بمرتيل الذي اعدته سنة 2006 الجماعة الحضرية للمدينة بدعم من المنتدى المغربي الحضري قصد إعداد مخطط استراتيجي للمدينة مع اعتماد مقاربة تشاركية في إعداده وتنفيذه وتقييمه.
– العمل على تحسين التنسيق بين الفاعلين المحليين خاصة الجماعة المحلية والفاعلين الوطنيين(برامج محلية وبرامج وطنية).
– على القطاع الخاص أن يدعم برامج التنمية المحلية بشكل أكثر فعالية وبشكل شفاف وواضح، وعليه ان يخلق تواصل حول ذلك بين المواطنين والمواطنات ووسائل الاعلام.
– على الأحزاب السياسية ان تعيد النظر في أساليب عملها وفي علاقتها بالمواطنين والمواطنات لتجاوز العمل المناسباتي الضيق الأفق ولمواكبة الشأن المحلي بشكل دائم والمساهمة في صنع القرارات المحلية.
– توفير ظروف عمل أفضل للمعارضة داخل المجلس عبر تمكينها من الولوج للوثائق والمعلومات والعمل على استدماج آراءها كلما كانت لفائدة المنفعة العامة .
– على الجمعيات المدنية ان تخلق إطار للعمل المشارك يعتمد رؤية متوافق حولها لقضايا الشأن المحلي قصد تطوير وتحسين قدراتها في التأثير على السياسات العمومية المحلية.

- **على المدى الطويل :**

– على السلطات المركزية وخاصة وزارة الداخلية إعادة النظر في الاطار القانوني المنظم لعمل الجماعات المحلية، وذلك للرفع من الوصاية القوية عبر الغاء نظام المراقبة القبلية وتقوية نظام المراقبة البعدية على قرارات وأعمال الجماعات المحلية .
– إعادة النظر في دور المجالس الجهوية للحسابات وتقوية اختصاصاتها بالشكل الذي سيعزز آليات المراقبة البعدية على الجماعات المحلية.
– تقوية الإطار القانوني المنظم للعمليات الانتخابية المحلية بتضمينه إجراءات ومقتضيات تجرم بشكل واضح ومشدد استعمال المال وشراء الذمم.
– تعزيز المساواة بين الجنسين في الحق في المشاركة السياسية عبر رفع من النسبة المخصصة للنساء خلال الانتخابات الجماعية القادمة ١٦ يونيو٢٠٠٩، والتفكير في تقنيات وطرق تنظيم ذلك وإعطائها الصبغة القانونية اللازمة عبر إدماجها في القوانين المؤطرة للعمليات الانتخابية المحلية. – العمل على إجراء استطلاعات للرأي العام وللمواطنين والمواطنات على الخصوص قبل القيام بأي تعديل يمس إحدى الجوانب الأساسية للديمقراطية المحلية (مثلا تغيير نمط الاقتراع أو اختصاصات المجلس)...

VII. البرنامج التنفيذي المقترح ووسائل المتابعة

أبرزت نتائج البحوث الميدانية على أن الخلل القائم على مستوى تطبيق مبادئ الديمقراطية المحلية يتمثل في غياب برنامج تشاركي ونظرة موحدة لكل الشركاء المعنيين بتدبير الشأن المحلي. مما يحيلنا إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي التشاركي لتدبير الشأن المحلي والذي يستلزم برنامجا دقيقا وانفتاح المؤسسات المعنية على بعضها ومشاركة الكل في هذه العملية التشاركية.

انطلاقا من كون الديمقراطية المحلية ليست وصفة جاهزة أو شكل محدد من الأشكال التي يتم جلبها من منطقة إلى أخرى، بل هي عملية بناء ومسلسل من العمليات المركبة والمتواصلة في الزمان والمكان المحددين، يبقى تشكيل لجنة من جميع الفاعلين المحليين المعنيين بالديمقراطية المحلية احد أنجع الوسائل لمتابعة وقياس التقدم الحاصل على مستوى تطور الديمقراطية المحلية، لكون هده اللجنة ستتشكل من معنيين مباشرين بالديمقراطية المحليةصومرتبطين يوميا بأرض الميدان، مما سيسهل من مأمورية التتبع والرصد اليومي للوضع .ودلك من اجل انجاز تقارير دورية نصف سنوية أو سنوية حول مدى التقدم الحاصل في مجال الديمقراطية المحلية سواء تمثيلية منها أو تشاركيه، كما يجب عليها ان تبقى في اتصال مباشر مع المواطن باعتباره محور العملية الديمقراطية باكملها .

ويجب أن تكون هذه اللجنة عبارة عن هيئة مستقلة مكونة من جميع الفاعلين المحليين تكون مهمتها التقييم الديمقراطي للجماعات المحلية من خلال :

- إعداد دراسات حول الوضعية الديمقراطية بالجماعة.
- إقتراح حلول وبدائل للنهوض بأوضا ع الديمقراطية المحلية.
- قراءة وتحليل الميزانية بناءا على مقاربات حقوقية ونوعية.
- وضع خطة واضحة المعالم لدعم الديمقراطية المحلية بالجماعة.
- إعداد تقارير دورية حول الممارسة الديمقراطية بالجماعة.

الملحقات

- لمحة عامة حول فريق العمل
- لمحة عامة حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
- لمحة عامة حول الجمعية المغربية للتضامن والتنمية
- مصادر المعلومات
  - آليات الاشتغال
  - المراجع
- المواد المرفقة

لمحة عامة حول فريق العمل

- بلدية أكدز

- جماعة كرامة

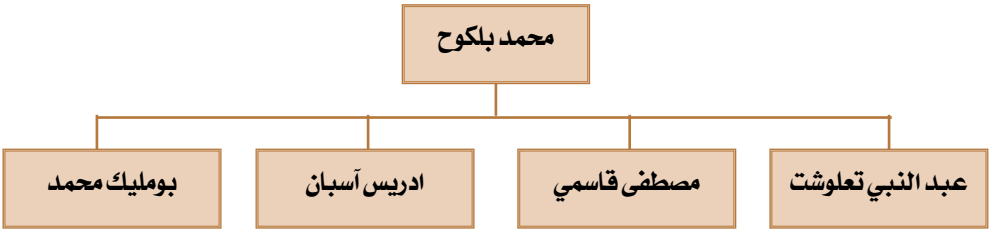

- الجماعة الحضرية للصويرة

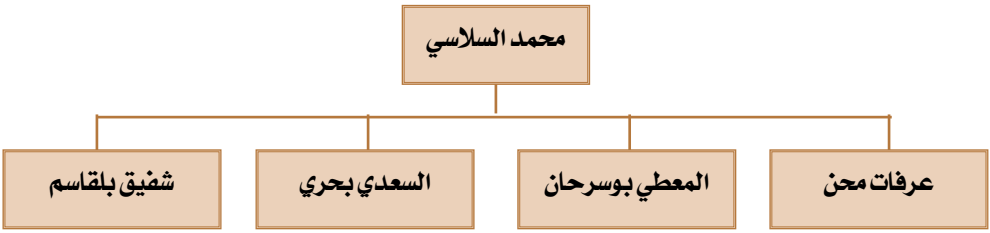

- مدينة مارتيل
  - نادية الناير
  - عبد المالك أصريح
  - محمد يوبي إدريس

لمحة عامة حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
(International IDEA)

دعماً للديمقراطية حول العالم

منذ تأسيسها سنة1995 ، تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ومقرها في العاصمة السويدية، ستوكهولم، كمنظمة دولية لإرساء الديمقراطية المستدامة حول العالم، حيث تنتشر نشاطاتها في كافة أرجاء العالم، مع التركيز على أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا .وتتمثل أهدافها في تعزيز كفاءة المؤسسات الديمقراطية ودعم العمليات الديمقراطية، من خلال النشاطات التالية :

- توفير منتدى لتبادل الآراء حول مبادئ الديمقراطية لكل من الباحثين، وصانعي السياسات، والنشطاء وممثلي وسائل الإعلام؛
- تنفيذ الأبحاث استناداً إلى التجارب العملية، وتطوير المعالجات وتنظيم الدورات التدريبية الهادفة إلى تعزيز العملية الديمقراطية؛
- تعزيز الشفافية، والمسؤولية والكفاءة في إدارة العمليات الانتخابية.

مجالات اختصاص المؤسسة

تختص المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في المجالات التالية :

1. **البناء الديمقراطي وإدارة الصراعات :** حيث تعمل المؤسسة في مجالات البناء الدستوري، والمصالحة، والحوار والأمن الإنساني، مستهدفةً المجتمعات التي تمر في مراحل انتقالية، خاصةً تلك الخارجة من مراحل تتصف بالعنف وبضعف مؤسسات الحكم.

2. **العمليات الانتخابية :** بما في ذلك العمل على تعزيز استقلالية الانتخابات وإدارتها بشكل مهني، ومواءمة النظم الانتخابية للظروف القائمة في كل حالة، بالإضافة إلى بناء وتدعيم ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ككل وتطوير سبل المشاركة فيها على أوسع نطاق .ولهذا الغرض تعمل المؤسسة على تطوير المواد والمراجع التدريبية للعاملين في الانتخابات، وتوفير المعلومات والتحاليل المقارنة للأوجه السياسية والفنية المتعلقة بتصميم، وتنظيم وتنفيذ الانتخابات.

3. **الأحزاب السياسية :** عملاً على تعزيز مبادئ المساواة والمشاركة، بما في ذلك إشراك المرأة في الحياة السياسية، حيث تبحث المؤسسة في طريقة عمل الأحزاب السياسية، والإطار القانوني لها، ومصادر

تمويلها، وطرق إدارتها وعلاقتها بجمهور المواطنين .وتعمل المؤسسة على إيجاد أفضل السبل لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة في الحياة السياسية، خاصةً ما يتعلق بإشراك المرأة، وذلك من خلال تقديم التجارب المقارنة حول كيفية تطبيق نظم الحصص (الكوتا) مثلاً وغيرها.

الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تتألف عضوية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من مجموعة من الدول الديمقراطية التي توفر لها الدعم السياسي والمادي للقيام بمهامها. ويبلغ عدد الدول الأعضاء حالياً 25 دولة هي : أسبانيا، أستراليا، ألمانيا، الأروغواي، باربادوس، البرتغال، بلجيكا، بوتسوانا، البيرو، تشيلي، جنوب أفريقيا، الدنمارك، السويد، سويسرا، غانا، فنلندا، القرن الأخضر(كاب فيردي)، كندا، كوستاريكا، ماوريشيوس، المكسيك، ناميبيا، النرويج، الهند وهولندا .وتتمتع اليابان بصفة المراقب في مجلس المؤسسة، كما وتتمتع المؤسسة بصفة المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (Internacional IDEA)
msborg, SE-103 34 Stockholm, Sweden Str
Tel: +46-8-698-3700; Fax: +46-8-20-24-22
E-mail: info@idea.int
<http://www.idea.int>

لمحة عامة حول الجمعية المغربية للتضامن والتنمية

الجمعية المغربية للتضامن والتنمية

تاريخ التأسيس :

– فبراير من سنة 1993.

طبيعتها المؤسساتية :

– منظمة ذات النفع العام.

أهدافها :

– تعزيز الكفاءة المؤسساتية للجمعيات.
– تعبئة الدينامية المحلية حول الحاجيات الأساسية.
– تكوين الأطر المسيرة للجمعيات.
– تطوير إمكانيات الجمعيات في مجال التخطيط وتسيير المشاريع التنموية .

آليات اشتغالها:

– توفير الدعم التقني لتعبئة الساكنة المحلية.
– توفير الدعم التقني لتسيير وتتبع الانشطة.

مقاربات اشتغالها :

– التشاركية.
– النوع.
– المساواة.
– التبادل المعرفي والعملي مع الشركاء.

مجالات اختصاصاتها:

– الصحة /البيئة.
– الشركات الصغرى.
– محو الأمية /التعليم الأساسي.

للاتصال :

– الهاتف : 53 / 52 93 75 037
– الفاكس : 98 00 75 037
– البريد الالكتروني : amsed @ iam.net.ma
– الموقع الالكتروني : www.amsed.org.ma

المراجع

1. إدريس عباديب دور الجمعيات في التسيير المحلي امساهمة في كتاب "أي مساهمة جمعوية في التخفيف من عجز الديمقراطية المحلية"، الفضاء الجمعوي، الموائد المستديرة لعام 2003.
2. إلهام الكوال، الأنشطة غير الزراعية بالمجتمع القروي المغربي، نموذج السياحة القروية بأكدز، بحث لنيل دبلوم الدرايات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 2008،
3. ابن خلون: كتاب العبر الجزء السادسس 77. تحقيق جزيل بكار.
4. ادريس ولد القابلة،"قضايا مغربية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 758. 28 -02 - 2004
5. البحوث الميداني التي اندرجت و فق المخطط الذي تم إنجازه أثناء تأسيس وحدة العلوم الاجتماعية و التنمية المحلية التابعة لشعبة علم الاجتما ع بجامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الانسانية بمدينة الرباط، التي تهدف إلى تنمية القدرات الميدانية لطلبة الوحدة وإعطاء صبغة ميدانية للتكوين الذي يتم اتباعه خلال الموسم الدراسي 2006-2007 و الذي تم في حدود دائرة أكدز.
6. الحسن الوزامي : كتاب وصف إفريقيا،الجزء الأول، ترجمة محمد حجي و محمد لخضر.
7. رحمة بورقية : الدولة والسلطة والمجتمع : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة. بيروت.1991.
8. سميرة عبد الرحيم، الجمعيات والتنمية المحلية نموذج جمعية حارة نمسكالت أكدز، بحث لنيل دبلوم الدرايات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 2008
9. القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي
10. القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية
11. مصطفى تيليوا : الأهمية السوسيو ثقافية للسياحة الواحية والصحراوية، مقال منشور بالموقع الالكتروني ل"تنمية" بتاريخ 01/02/2006 www.tanmia.ma.
12. وسام خوية، الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المحلية، نموذج الأنشطة المدرة للدخل أكدز، بحث لنيل دبلوم الدرايات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 2008
13. الجماعة القروية لكرامة والتنمية المحلية بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا / بومليك محمد كلية الآداب مكناس
14. مونوغرافيا الجماعة المحلية لكرامة 2007.
15. مونوغرافيا المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي 2005.
16. وثائق خاصة بجمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي بالرشيدية و
17. وثائق خاصة بمصلحة الكتابة العامة للجماعة القروية لكرامة

1. A.Bellaoui:tourisme et système économique des zones de montagne au maroc : état actuel et perspectives d'avenir. le cas du haut atlas de marrakech. Département de géographie. faculté des lettres et sciences humaines. marrakeche.2000
2. A.Kacem et I.Elgaoual ; rapport analytique d'un diagnostic global rapide et participatif de la municipalité d'Agdez. la commune tazzarine. la commune bni zoli. la commune tamagroute et la commune tagnite. Inédit . UNESCO. Rabat. 2008
3. Aziz CHAKER . « le développement social au Maroc entre l'administration publique et l'administration privée question sur la place et la réalité du tiers secteur » ONG et gouvernance dans le monde arabe. colloque organisé dans le cadre du programme MOST (UNESCO). En partenariat avec l'IRD. Le CEDEJ. Le CEPS d'AL AHRAM. Mars 2000 au Caire.
4. Driss BUISSEF. Contribution. La société civile au Maroc. l'émergence de nouveaux acteurs de développement. Sous la direction de Maria Angel Roque.
5. Georges Thines et anes lempereur : Dictionnaire Général des sciences Humaines. Edition Universitaire ;1988
6. Jacques-Menie .Djinn : Le Maroc Saharien Des Origines (au XVIe siècle). Paris ; KLincksied.1982.
7. Jean Mazel : Enigmes du Maroc. Paris ; R.Laffont.1971.
8. Jorge Spill Man : Les Pays Inaccassibles.
9. Jorge Spillmann : Les pays inaccessibles du haut Draa.
10. Khalid boukich. Environnement et développement rural dans le rif central. Mémoire de 3éme cycle en aménagement et urbanisme.rabat.1999.
11. Leon Festinger et Daniel kartz : les méthodes de recherche dans les sciences sociales .Presse universitaire de France.1959
12. M.Alkhaiti et M. ouaziz « vie associative et dynamique locale. perspective pour le développement par la bas ». colloque international « région et développement économique » tom3. rabat _ Maroc 19-20/10/1995.
13. Marcel Mauss : Manuel d'ethnographie. Edition .1926
14. Moustapha CHADLI « la société civile ou la quête de l'association citoyenne » publication de la faculté des lettres et des sciences humaines. Rabat2001. série : Essais et études N° 32
15. N.ACHEMLAL, rapport de stage sur « le mouvement associatif et les stratégie de développement local à agdz », licence professionnelle : coordination et animation de projet de développement. Université Mohammed V-suoissi- faculté des sciences juridiques, économiques et sociales- Salé-, année universitaire 2005- 2006
16. Ouhajou Lekbir : Elkarimi Ahmed; Zainabi Ahmed ; Planification stratégique participative de l' Association Hart Tamskalte pour le Développement ; inédit ; Agdz. Mai 2007.
17. Rapport d'une formation réalisé à Zagora pour la présentation de l'INDH. Zagora. 2006. inédit

Zafarani Haim : Deux mille ans de vie juive au Maroc : histoire et culture.religion et magie. casablanca ; Eddid. cop. 1998

المواد المرفقة

مؤشر الفقر بالوسط القروي حسب الجهات في الاول من شتنبر 2004

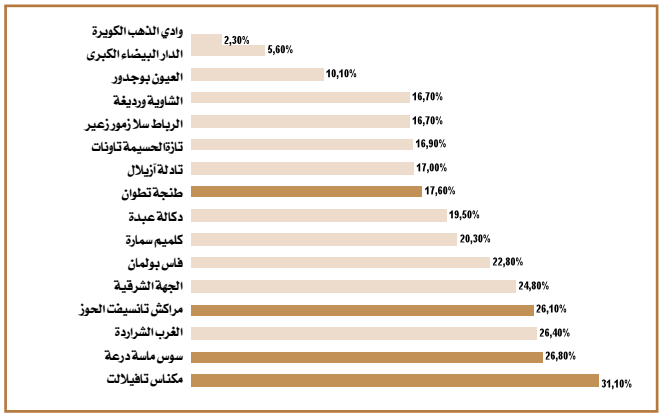

خريطة الفقر بالجماعات

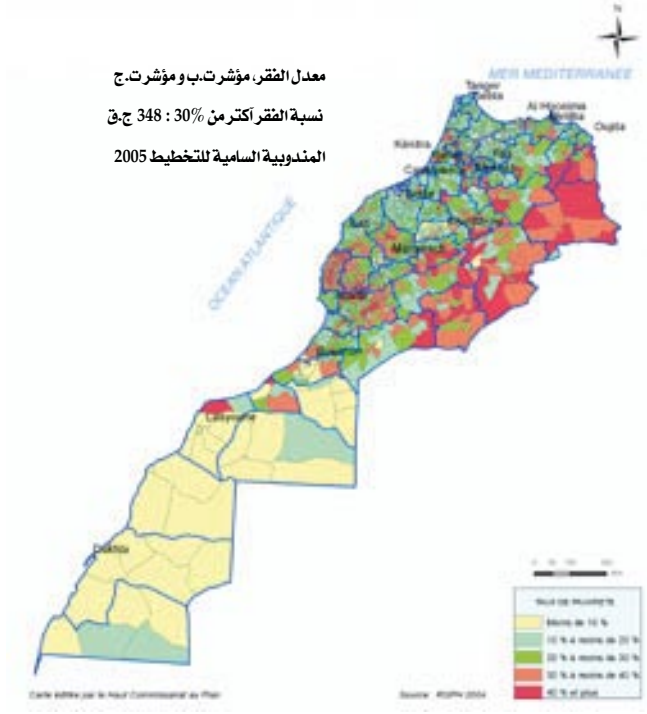

المؤشرات الإنمائية

المؤشرات	بلدية أكدز	جماعة كرامة	الجماعة الحضرية للصويرة	مدينة مارتيل
الفقر الجهوي	28.8%	29.49%	28.10%	17.80%
الفقر المحلي	+30%	27.47%	5.7%	7.11%
الساكنة النشيطة	-	7000	40000	14448
البطالة	16.9%	-	16.35%	12.7%
الأمية	69.3%	70%	30.3%	47%

الأنشطة الاقتصادية

الأنشطة الاقتصادية	بلدية أكدز	جماعة كرامة	الجماعة الحضرية للصويرة	مدينة مارتيل
الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية المأجور عنها	✔	✔	✔	✔
تربية الماشية وحيوانات الجر	✔	✔	_	_
تربية النحل	_	✔	_	_
تربية النحل	✔	✔	✔	✔
الهجرة	✔	✔	✔	✔
الصناعات التقليدية	✔	✔	✔	_
السياحة	✔	_	✔	✔
الصيد البحري	_	_	✔	✔

الانتماء الحزبي للمنتخبين

	بلدية أكدز	جماعة كرامة	جماعة الصويرة	مدينة مارتيل
حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	02	02	02	
حزب الإستقلال	02	01	03	
حزب الحركة الشعبية	02	-	-	
حزب الحركة الوطنية الديمقراطية	02	01	01	
حزب التجمع الوطني للأحرار	01	08	-	
حزب جبهة القوى الديمقراطية	02	-	01	
حزب الحركة الإجتماعية	-	-	-	*
حزب التقدم والإشتراكية	-	-	12	
حزب العدالة والتنمية	-	-	02	
حزب العهد	-	01	01	
حزب اليسار الإشتراكي الموحد	-	-	-	
حزب الاتحاد الدستوري	-	-	03	
رابطة الحريات	-	-	02	
القوات المواطنة	-	-	02	

* لم يتم النطرق إليها في التقرير الخاص بمدينة مارتيل وتم الحديث فقط عن أحزاب المعارضة والموالاة.

LOCAL DEMOCRACY ASSESSMENT IN MOROCCO

Contents

I. Introduction 5
1. Assessment process in Morocco 5

II. General framework of the city 10

III. Representative democracy 25
1. General introduction on the concept of representative democracy and main conclusions 25
2. Institutions 25
3. Operations 35

IV. Interactive democracy 38
1. General view on interactive democracy and important conclusions 38
2. Institutions 38
3. Operations 46

V-Conclusion and recommendations 48

VI. Proposed executive program and following-up tools 53

Summary of the General Report on : Local democracy assessment in Morocco

- Municipality of Agdaz, Commune of Krama, Urban Commune of Essaouira, Urban Commune of Martil -

I. Introduction :

Within the scope of the project of "local democracy assessment in Morocco", sponsored by the Spanish Agency for International Cooperation for Development, in partnership with the International Institute for Democracy and Electoral Assistance and the Moroccan Association of Solidarity and Development, four groups prepared four reports where they present the results of their assessment of local democracy in Morocco, namely in the Municipality of Agdaz (Prefecture of Zagora), the Commune of Krama (prefecture of Errachiddia), Essaouira (Essaouira) and Martil (Prefecture of Tetouan). This report, based on the results of the assessment process in the four regions, is considered as the combined national report which sums up the four reports.

The assessment process aims at evaluating local democracy at the level of participation and representation in order to highlight the advantages and the drawbacks of the local representation process via the political parties, on the one hand, and at evaluating the different types of local participating democracy, on the other.

This process is considered as an auto-assessment process in the form of a specific study on local democracy which was carried out by several groups based on the assessment of local democracy guiding book in order to make recommendations at all levels (for the short, medium and the long term).

1. Assessment process in Morocco :

Usually, the nature of the studied topic determines the ideal techniques to be followed in any study whatsoever. It determines whether we need to follow quantitative[1] or descriptive methods[2]. Since it is a descriptive study which aims to identify different opinions about and the manifestations of the local democracy, this study used primarily [3] the descriptive techniques.

[1] Quantitative methods use a digital model to classify data and statistics in an attempt to understand orientations and behaviors. It requires no reaction between the researcher and the person concerned. The form which will be analyzed statistically is the most important aspect in such methods.

[2] Descriptive methods aim to obtain the person's visions, points of view, reasons, expectations, emotions, experiences, beliefs and orientations. Interviewing is one of the most important aspects in such methods. An interview, according to a descriptive method, should be analyzed by the analysis of the content, contrary to the form which is analyzed statistically. An interview may be characterized by coldness, hesitation or nervousness, according to the reactions between the researcher and the person concerned.

[3] See :
- Leon Festinger et Daniel kartz : les méthodes de recherche dans les sciences sociales .Presse universitaire de France.1959
- Georges Thines et anes lempereur : Dictionnaire Général des sciences Humaines. Edition Universitaire ;1988
- Marcel Mauss : Manuel d'ethnographie. Edition .1926

However, this process witnessed the use of different descriptive techniques depending on the particularities of each working group and the field of study, according to the following :

• The Municipality of Agdaz :

Prior study : Apart from the knowledge any study tries to present, this knowledge is always listed within a general context of scientific and international development. Before moving to the field ground we must first look for all available data which may help us to understand the phenomenon and put it within its correct context.

Such a study requires that the researcher should understand the ruling systems in their historical and development process, taking into consideration the inconformity and unbalance and not just conformity and balance of the components of the studied field. The results of the prior study and statistics, in addition to the relevant reports and files, will determine, thus, the starting point of the study. The field ground works urge the researcher to make use of the different social and human sciences' techniques in order to locate his/her working field which should be geographically, cartographically and administratively determined.

Studying the field via observance : The observant studies the field and describes it in a language that needs to be considered. It acquires or loses its particularities due to the structures whereas other elements, which do not belong to one particular field, interfere. To understand such language we need to understand coherency of this language. Such task is achieved through mere descriptions and using a declarative and descriptive language. Observance gives reference to several data extracted from reality.

Individual interview : Interviews are among the most important techniques of field research which aims at collecting descriptive data that sums up all opinions, beliefs and the personal experience of the interviewed. It depends on the mutual trust between the examiner and the examined to collect data, as much as possible. It requires a logical order of the asked questions which should be clear and easy to be understood and take into consideration the educational level of the examined.

The population of the Circles of the Municipality of Agdaz, the representative of the local authority, an civil society's activist and a player from a political party were all personally interviewed under adequate and suitable conditions and great cooperation and understanding from the interviewed individuals.

Focus group : A focus group is one of the collective meetings where qualitative rather than quantitative data is sought. During a focus group, very limited main questions are asked. The list of secondary less important questions is determined by the

discussions of the group. It is an opportunity for the different elements to speak, where all points of view are presented. However, the discussion leader has to control the topic, manner and the duration of the discussions."

The focus group technique was adopted with the different Circles of the Municipality of Agdaz and the representatives of the active associations, concerned by the municipal field, and the political parties, mainly those represented in the municipal Council. Unlike the personal interviews, the local authority had some reservations on making such interviews, despite the fact that they were carried out inside the citizen's house to guarantee objectivity. This has had an adverse effect mainly on the focus group relative to the political parties, only four of which participated in the event. The population of the Center, although they were the closest to the place where the gathering of the focus group was held, failed to show up as well.

Poll : An opinion poll, which resembles a form, helped the researcher to identify the opinions of relevant population and their manifestations. This poll was concerned by the local population of the different circles of the Municipality of Agdaz regardless of age, citizenship, race or occupation. The survey was conducted with no interference or objections.

Commune of Krama :

The group working in the Commune of Krama successfully held several meetings :

At the level of the Communal Council : A meeting was held in the Communal Council, in which the President of the council, its Secretary General, some counselors and several members of the council's staff all attended.

At the level of the health sector : A meeting was held with the health sector officials (First Doctor and the Head Nurse) on the existing relationship between the Rural Commune of Krama and the health sector and that of the health sector with the other foreign administrations and the organizations of the civil society and the citizens.

At the level of the Regional Office of Agricultural Investment, branch of Krama : A meeting was held with the top official of the agricultural sector in the region of Krama on the mechanisms of managing the local affairs of the commune and how citizen's complaints are received and treated.

At the level of the educational sector : A meeting was held with the Principal of Tariq Ibn Ziad High School and other administrative staff on the existing relationship between the Rural Commune of Krama and the educational sector and that

of this sector with the other foreign administrations and the organizations of the civil society and the citizens.

Meeting civil society's activists : A meeting was held with several civil society's activists on the possibility of creating a three party partnership between civil society associations, communes and foreign sectors.

Krama's citizens and the management of local affairs : To investigate the citizens' points of view about what takes place and explore their opinions about local democracy in the Commune of Krama a form containing several questions was distributed on a sample of 30 citizens whose ages range from 18 to 60 years old.

Urban Commune of Essaouira :

Collecting data : To leave no aspect of the topic ambiguous, it was necessary to search and look for several helping and important details relative to the Urban Commune of Essaouira in order to understand the progress of local democracy at the local and national level.

Observance : Studying the field and revealing its socio-cultural and socio-economic and architectural particularities and their impact on the practice of democracy in the city in order to formulate the study's hypothesizes.

Forms : Through the use of different forms, according to their objectives and their targeted categories, the working group prepared and analyzed forms for the citizens, associations and for the elected citizens.

Interviews : The city is home of several individuals and institutions that are considered as important resources because they fully understand how democracy is practiced in the city. The study, therefore, relies on such individuals and institutions in the individual or collective interviews.

Urban Commune of Martil :

Interviews : Seven associations active in the fields of culture, environment and social development, either at the level of the city as a whole or at the level of neighborhoods were interviewed, and filled a specific form. Besides, a university specialist in local affairs and administrative sciences was interviewed as well.

Long interviews : The President of the Municipal Council of Martil, the Secretary General of the Commune and the President of the Cooperation and Partnership Division were all long interviewed and each of them filled a form. The coordinator of

the opposition was long interviewed and filled his form as well. In addition, the working group attended their conferences and meetings with the citizens, the civil society associations in the city, where they presented the results of their work in the oppositions and assessed the work of the governing majority.

Working meetings : Several working meetings were held with the representatives of four media institutions, local, regional, audio and written, who filled a comprehensive form each.

Polls : The group of researchers investigated the opinions of three main economic players in the city, active in the area of real estate and hygiene. The majority of these players have the privilege of assigned management of vital sectors in the city. The opinions of three different political parties in the city were investigated as well.

II. General framework of the city

Glimpse on the concept of general framework and the important conclusions [4]

The general framework is one of the pillars of the social and human studies, regardless whether it aims to collect quantitative or specific information. Its importance is highly demonstrated in the assessment of democracy, in its local or national scope.

How the mechanisms of the followed governing method in a certain region work can be understood only if all historical, economic, cultural, ethnic, social aspects are revealed. This helps assessing local democracy, revealing, and thus promoting its strengths, and discovering and thus compensating its weaknesses.

In this respect, this report discusses the following points concerning each field :

- Geography and the relative elements ;
- Demography, composition and social relations ;
- The municipal socio-economic - financial basis ;
- Growth and social indexes.

- **Geography and the relative elements.**

	Municipality of Agdaz	Commune of Krama	Commune of Essaouira	Commune of Martil
REGIONAL AFFILIATION	It is affiliated to the Province of Zagora and was created by virtue of the decree # 2-79-281, dated April 7th, 1997. It belongs to the Region of Souss-Massa- Derâa.	The Commune of Krama is located in the Region of Meknes-Tafilalet. Administratively, it is located within the territorial borders of the Commissioner's office of Krama, Circle of Rich, Prefecture of Errachidia, Region of Meknes-Tafilalet.	The commune is located in Southern West of Morocco, off the Atlantic. It is approximately equally distanced from three important socio-economic poles, namely Marrakech, Safi and Agadir. It is the capital of the prefecture of the province that belongs to the Region of Marrakech-Tanssifet-Elhaouz.	The commune is located in the Province of Tetouan, constituting along with the Prefecture of Madiaq-Fnideq and the Provinces of Chefchaouen and Larache, the territorial jurisdiction of the Town Hall of Tetouan in the Region of Tetouan-Tangier.

[4] Extracted from: Ilham EL KOUAL, "Non-Agricultural activities in the Moroccan Rural Community, the Example of Rural Tourism in Agdaz", Advanced Higher Studies Research Paper, Faculty of Letters and Human Sciences, Rabat, 2008.

	Municipality of Agdaz	Commune of Krama	Commune of Essaouira	Commune of Martil
GEOGRAPHICAL LOCATION	65 Km to the south of Ouerzazate and 92 Km to the North of Zagora. It belongs to the Region of Derâa which is located in the Southern East of Morocco, whose geographical coordinates are 99 31N and 7 5 W. The oasis of Derâa stretches at 200 Km, from Aflandra to El Koue 5, covering an area of 23000 Km².	Surrounded as follows: North: the Prefecture of Missoura, Commissioner's Office of Qessabi and the Prefecture of Boulman. East: the Commune of Kir and the Commissioner's Office of Tajit. South: the Commune of Khanek. West: Commissioner's Office of Ait Ezdek, the Commune of Kers Tilalin and the Commune of Amzizl Tlichet.	Surrounded by the Commune of Sidi Kaouki in the South, the Commune of Idda Oukared in the East, the Commune of Ounagha in the North and by the Atlantic in the West.	The Urban Commune of Martil is surrounded by the Mediterranean Sea in the East, the Urban Commune of Madiaq in the North, the Rural Commune of Melaline in the Northern West, the Urban Commune of Tetouan in the Southern West and by the Rural Commune of Assila in the South.

	Municipality of Agdaz	Commune of Krama	Commune of Essaouira	Commune of Martil
GEOGRAPHICAL PARTICULARITIES	The mountains of Agdaz are part of the Middle Atlas. Famous of Kissane mountain, the region enjoys different natural capacities and assets, including mountains, deserts and oases. It is characterised by an arid climate; temperature reaches very high degrees in the summer (range from 38 to 44 c°) and very low degrees in the winter (from 1 to 7 c°). It is also characterised by low rainfalls which do not exceed an annual amount of 110 mm.	Marked by flat elevations and a semi-arid continental climate. Temperature degrees are widely different either between cold and hot season or day and night. The average daily temperature reaches 20 °C while the average annual temperature 40 °C. Hoarfrost is quite familiar in the region, especially in December and January. The Commune suffers from a low precipitation. The average annual rainfall does not exceed 200 mm.	Essaouira enjoys a moderate climate. Temperature ranges from 18 to 28 °C in summer and from 10 to 21 °C in winter. Essaouira is sometimes called "the city of the wind" due to the blowing of a strong wind, locally known as "Sharqi" (Eastern wind), from March to the late August.	The elevations of the Commune are divided into two major units: the Plain of Martil, covering an area of, approximately 1000 Hectar and the Hils of Koudiat Itifour at the Northern borders of the commune. The hills are 332 m above the level of the sea. The beach stretches along an accessible coast. Cliffs and rocky surfaces appear only to the North at Koudiat Itifour. The Commune of Martil enjoys a sunny summer and a moderate and humid winter. The average temperature is 10 °C in winter and 25°C in summer. The area receives an average annual rainfall of 760 mm.

As it is the case in the rest of the Moroccan territory, the four studied regions are characterized by seasonal rains and the severity of climate and natural conditions which have, quite often, a negative effect on the agricultural products, in spite that Morocco is considered as an agricultural country. The richness and diversity of the elevations in the four regions, regardless the fact the beauty of such elevations encourages rural tourism, participate in the isolation of the rural areas and remote villages. This fact negatively affects the population and their rights to education and healthcare. How can we talk then about the participation in elections or the assessment of the municipal and communal councils' work and the attendance of their activities and meetings ?

• **Demography, composition and social relations :**

The four regions concerned by the project of assessing local democracy witnessed a human stability during different eras. Residential groups with different ethnic and social human communities have been established then. Such communities include the following elements:

Social diversity in the Municipality of Agdaz

Amazigh

These tribes are originating from the tribes of Senhaja which invaded Morocco during the Almoravides Dynasty. They were expelled when the Bni Maqel tribes arrived to the region. They settled in the Atlas and the Middle Darâa. They created the Ait Atta Union, in tribute to Dada Atta, one of Sheikh Abdalah Ben Hssain's grandchildren, who was buried in Tlat N Ilktaoun.

Jews

The exact date when the Jews first came to this region is undetermined. There are three different scenarios. The first scenario is what the majority of oral stories say: Jews headed to the colonized regions so that they could easily settle down and exploit the resources, taking use of the destruction caused by colonisation. The second scenario traces back their settlement to the 10th century BC. According to some stories, they came to North Africa along with the Phoenicians or during the immigrations of the European Jews, mainly from Spain and Portugal, in the 15th Century (DC). The third scenario is represented in the palaces that contain Jewish remains with, sometimes, Jewish names (Bni Zoli, Bni Haoune, Bni Asbih, etc.). Sabil Man estimated that 16 families settled in the region and coexisted with its population until to the 30s, when the last family left for the occupied territory: Palestine.

Arabs

Arabs came to this region in two ways; the first during the Islamic conquests and the second when groups from the tribes of Bni Maqel arrived at the region in the 13th century, during the Dynasty of Almohades, and continued till the 16th century. They arrived with the groups of Bni Hilal, moved by the Almohades from Tunisia to the Moroccan desert. They are originating from Yemen. The Bni Maqel tribes, settled in Darâa, used to cross the desert every year to bring their goods to Tombouctou. They were famous of their wealth, properties, agricultural pieces of land and camels.

Draoua (blacks)

Draoua refers in general to the population of the region. However, in the local usage, it mainly refers to the black people. They are the first to settle in the region. Some studies indicate that they came from the West of Ethiopia. Nicknamed the "Techoussein" (sun burned faces), they were the base of the social pyramid of Derâa and the productive instrument in the agricultural sector.

Social diversity in the Commune of Krama

Ait Azdek

The descendants of their grandfather Sidi Ali Abourch or Bibourch. Known as Kramen, which means the nobles in Tamazight, they are considered to be the third major population of the region. From their name, Kramen, was derived the name of Krama. Many stories try to shed light on their origins, but, generally, we can say that they came from the Region of Tanghir (Province of Ouarezazate) in the Southeast Morocco. They brought canes with them and buried them in the palace of Ait Ali in Krama, to indicate their devotion to their first grandfather. The population of this palace is thus the closest Kramen to their grandfather and they, accordingly, forbid burning canes. Many palaces, which look different at the first sight, are derived from this population. Ait Azdek practices agriculture and breeding as they live at an agricultural line next to an important large river.

Emigrants

From the palaces of Ait Issa, Commission's Office of Ben Tajit and some carpenters and craftsmen from the different region of Morocco. 99 % of this population speaks the Tamazight dialect.

Saints

Thanks to their religious position, they dominate the social pyramid, while they represent only 1% of the population. They have certain particularizes. They communicate only in Arabic, have specific names and do not enter into marriage relationships with the Amazigh "Aberberin".

Ait Saghrochen

The descendants of Moulay Ali Ben Omar, whose tomb's location is unknown. The word Saghrochen itself is not easy to explain. Ait Saghrochen are characterized by their traditional clothes. They see tents as sacred place to live in and never to be abandoned even if they construct their houses. Living as nomads, they breed cattle and practice some light agriculture.

Social diversity of the Commune of Essaouirra

Archaeological studies in the island of Mogador, nearby Essaouirra, prove the existence of a Phoenician, Ancient Greek and Roman commercial port. Historians think that Mogador is the ancient name of Essaouirra, derived from the Phoenician word Migdol, which means the little castle.

Essaouirra was built in 1765 by Sultan Sidi Mohammed Ben Abdullah. It was a commercial port open towards foreign trade, in order to strengthen the Moroccan-European relations at the time. Playing a commercial role, Mogador, attracted African traders and caravans.

Thanks to its specific form eminent location, the city was an important commercial spot. Thousands of Jews headed, accordingly, to the region for commercial purposes. They settled in the city and stayed there till the late sixties.

As history tells us, many populations were active in the city. The Jewish population, settled in the city till the late sixties, played an important role in the economic and cultural aspects in the city.

History also records that Essaouirra attracted a host of celebrities: painters, producers, actors and singers, who was inspired by the city in many of their art and cultural works.

Amazighs represent 26% of the population of Essaouirra. However, 84.1 % of men speak Moroccan Arabic (Darija) as a first language and 86% of women speak Arabic as their first language, while only 15.9 of men and 14 % of women speak Tashlhit as their first language. This fact makes it hard for the last category to integrate in the public life and for their children at school.

Other than these categories, there are those who use foreign languages such as French, Spanish, Italian and German. They represent foreigners residing in the Urban Commune of Essaouirra.

Social diversity of Martil

For centuries, Martil has been considered as a dormitory. After spending their daytime working in Tetouan, Martil inhabitants come back to their city to sleep. Tetouanians consider Martil only as an affiliated district to which they head to relax and amuse themselves. This relationship resulted in the delay of demographical development of Martil for decades. The practice of democracy in the city was also affected. The mechanisms of such practice were subject to the great influence of Tetouan on the city. Martil was seen only as a dependent located at the margin of the city. Therefore, local democracy in Martil have been practiced only in the last decades when the development rate started recording new information and providing future visions and challenges, changing the statute of Martil from an affiliated to a neighboring city.

Martil is one of the cities that were specifically built, in the colonization era, according to an architectural plan that served military objectives and strengthened the installations of the Spanish colonizer and corroborated its occupation, building, for instance, Martil castle/tower, customs' headquarters, stores and a church, built by Military Architect Juaqin Salinas, starting from 1912, in the regions adjacent to Martil River's mouth. The city witnessed, after that period, a regular architectural expansion under supervision of Architect Carlos Olivio, starting from 1927. Indeed, a public quarter was built at the cross of several streets and alleys characterized by a regular architectural design.

Since 1999 :

- 22.6% of the population that immigrated to the city came from other communes inside Tetouan and settles in the Urban Commune of Martil.
- 14.6% came from other provinces of prefectures within the jurisdiction of the Region of Tangier-Tetouan.
- 16.3% came from another Moroccan region or milieu.
- 5% represents the direct immigration from rural areas to Martil.

The four reports illustrate that fields concerned by the assessment of local democracy project are an ethnic mosaic made of several tribes from different origins.

These tribes are usually governed by a "tribal council" which has lost some of its roles, mainly in space development and economic resources management, to the interference of the State. The influence of such councils and the ethnic and tribal association factors increase as we move from an urban to a semi-urban to a rural district, due to the exclusion of some categories in the space management participation while others have exclusive power over the management of the local concerns, as it was the case in the Municipality of Agdaz and the Commune of Krama.

All regions witness the rise of a new local population category: foreigners from different nationalities, usually Europeans. Despite the fact that, currently, it does not make a real change in the management of the local concerns, the fact that this stable population category may somehow make a change in the space management in the future cannot be ignored.

- **Socio-economic, financial and municipal base :**

The Moroccan economy has gone through several stages. These stages can be summed up in two major periods[5] :

Pre-colonial period : The Moroccan rural communities relied during this period on grazing and agriculture. This period was characterized by the tribal ownership of lands and the rarity of private ownership of agricultural lands and bartering because the rural population was not obliged to do business using money.

What matters at the time was the survival of the local population through providence mainly of food, water, clothes and a shelter from climate changes.

Post-colonial period : Colonization participated in the rise of the immigration phenomenon of some families due hunger, hard labors and prison. Immigrants either headed to other Moroccan cities (Béni-Mellal, Kénitra, Marrakech, Casablanca, etc.) or abroad (mainly towards Algeria and France). New needs, resulting from their interaction with foreigners, whether within the scope of their relationship with the colonizer or as a result of the influence of the cities on the Moroccan rural areas, were then to be met. To do business, therefore, barter was to be abandoned and replaced by money and currency use. This meant moving from a family production to ensure self-sufficiency to sale and trade oriented production in order to meet new needs: fodder, electricity, drinking water bills, irrigation, children's schooling which requires that they should move to centers away from their homes, medical treatment, ready-to-wear clothes, gas for cooking, etc.

[5] A.Bellaoui :tourisme et système économique des zones de montagne au maroc : état actuel et perspectives d'avenir, le cas du haut atlas de Marrakech. Department of geography, faculty of letters and Human Sciences, marrakeche.2000

Some activities, other than agricultural, appeared accordingly, which might help meeting the needs of the Moroccan families, particularly in a changed climate conditions and especially while traditional machines that did not participate in the increase of agricultural productivity are still used, in addition to the narrowness of agricultural lands due to the multiple number of heirs.

The number of economic activities depended on the studied regions and their climatic and geographic characteristics, elevation and soil nature, water availability and locations. These activities can be listed as follow :

- **Non agricultural paid economic activities :** The expansion of these activities depend on the closeness of the Moroccan villages to the urban and tourism-related centers and the existence of commercial activities in such areas or in neighboring regions. There are several economic activities. In the villages, there are some public and semi-public institutions which require the presence of a staff, construction employees and some liberal profession individuals such as transportation employees, in addition to many civil servants like the authority agent and the civil servants of the rural communes, schools and medical centers, delegations, etc., in addition to the seasonal workers, whose activities are related to agriculture, and the local bands participating in parties, festivals and wedding feasts.

- **Cattle and draft animals breeding :** Cattle and draft animals breeding is one of the most spread economic activities in the Moroccan villages. It is considered as a social distinguishing aspect between the different families and a source of boasting, wealth and glory[6]. It is considered as a kind of saving as well. Some of these animals are sold should any financial predicament or economic and climatic change arises.

- **Trade :** As a non-agricultural activity, trade has many forms. Sometimes, it may be just in the form of selling some consumables and equipment materials by a peddler on the back of an animal (horse, mule or donkey) in the rural areas or by a seller in a food shop or weekly souks and commercial centers in the semi-urban and urban areas.

- **Internal immigration :** Several factors, including successive dryness, the recession of the local economy, based mainly on agriculture and the low agricultural productivity have forced many young people of the region to immigrate to other places outside the territory of their province to work and ameliorate their families' living standards in the Municipality of Agdaz and the Commune of Krama. Essaouira and Martil are target cities.

[6] Rahma BOURKIA, State, Power and Society : A Study on the Stable and Movable within the Relationship between the State and the Tribes in Morocco, Dar Etaliaa, Beirut, 1991.

- **Local craftsmanship :** Local craftsmanship relies on local row materials, such as in making pottery, doum, esparto[7] and canes. It sometimes uses imported materials in textile and embroidery. Such industries usually go from father to children and only meet the local internal needs. Few products are exported to neighboring regions. It suffers from the competition of the similar finished products that are made following modern processes, have a better quality and cost less[8].

- **Tourism :** The long history of the region, the strategic location linking the South with the North and the West with the East, the natural assets and the architectural heritage of the region are the pillars of tourism in the region.

- **Fishing :** Morocco has very large and diversified fish reserves thanks to the largeness of its coasts. It has a coastal fleet (84% of productivity) and a deepwater fleet (15%). The country has diversified rich Fishing products ranging from flatfish, white fish, Mollusks to the Crustaceans. As it is the case with other economic sectors, Moroccan fishing faces several problems, mainly the absence of necessary infrastructures, supervision and organization at the production and selling level.

The economic activities of the studied field are divided as illustrated in the following table :

Economic activities	Agdaz	Krama	Essaouira	Martil
Non agricultural paid economic activities	✔	✔	✔	✔
Cattle and draft animals breeding	✔	✔	-	-
Beekeeping	-	✔	-	-
Trade	✔	✔	✔	✔
Immigration	✔	✔	✔	✔
Craftsmanship	✔	✔	✔	-
Tourism	✔	✔	✔	✔
Fishing	-	-	✔	✔

[7] Local plants used in craftsmanship and widely spread in the desert and semi-desert regions
[8] Khalid boukich. Environnement et développement rural dans le rif central. Mémoire de 3éme cycle en aménagement et urbanisme. rabat.1999. P : 108.

The budget of each commune is illustrated below :

Municipality of Agdaz

The annual general budget equals 5.054.900.00 MAD. It includes service revenues, direct and indirect taxes, returns of properties and a VAT share. The income share the municipality collects reaches approximately 800.000.000 MAD, 16 % of the budget. The municipality receives a share VAT production, the amount of which reaches about 3874000.00 MAD, approximately 80 %. (2007)

Commune of Krama

The commune totally relies on VAT income, which is approximately 90 % of the general budget of the commune. Incomes/expenses were recorded in MAD as following:
2005: 1st part (2391390.21/2391390.21), 2nd part (2004604.85/246309.84);
2006: 1st part (2526195.45/2526195.45) , 2nd Part (2137511.12/1051778.88) ;
2007: 1st part(2675943.70/2675943.70) , 2nd Part (1400918.50/ 149212.14).

Essaouira

The municipality has different income sources. Transfer taxes are listed at the top of such sources. In 2006, it reached 32% of the total income and 33% in 2007. In addition to the transfer taxes, there are also the incomes of temporary occupations, markets (souks), services and local taxes. Almost all municipality expenses are linked to the management, and in particular, the salaries of the civil servants which reaches in 2006 and 2007 20 621 802 MAD and 20 556 210 MAD, respectively, and to the equipment relative to main services such as garbage management, drainage and public lighting, which were assigned to the private sector, the National Office of Electricity and the National Office of Drinking Water.

Martil

The report of Martil does not detail the budget of the city.

Despite the abovementioned numbers, the said communes still need supported by the State budget. They have no financial resources to ensure self sufficiency or even to meet the main and necessary needs of the local population. In Morocco, the communal and municipal councils do not communicate with the local population or the associations, with which they only have a non-institutional relationship. Associations, which only provide services to meet development needs of the local population, replace such councils now.

- **Growth and social indices :**

Regardless the diversity of the economic activities carried out by the active population concerned by the assessment of local democracy, the statistics show that three of these four areas are part of the poorest regions in Morocco, as illustrated in the following two figures :

Poverty index in rural areas according to the regions, on September 1st, 2004

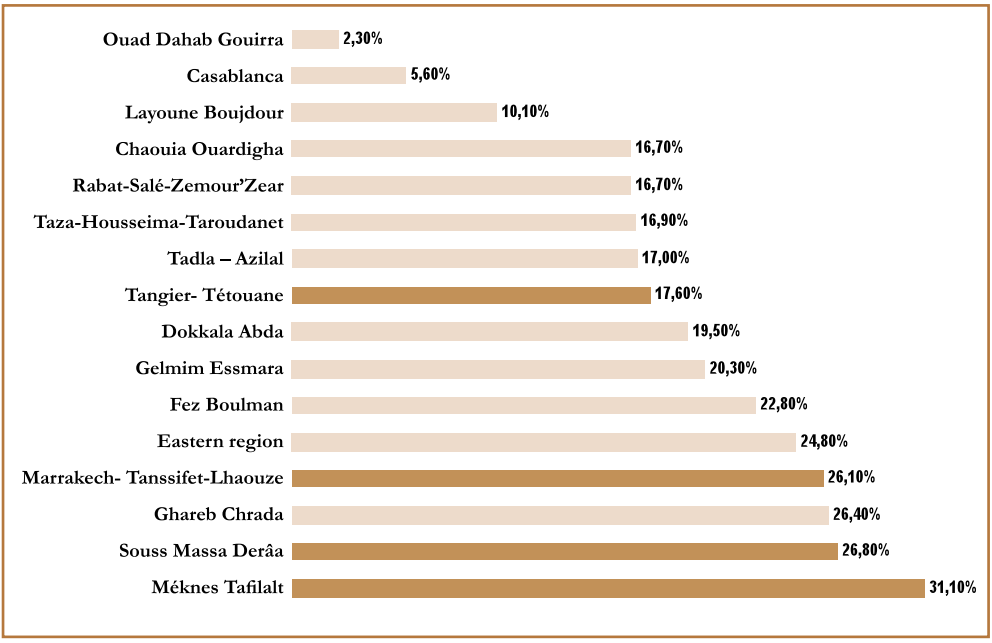

Map of Poverty in Communes
Poverty rate: More than 30%
High Planning Delegation, 2005

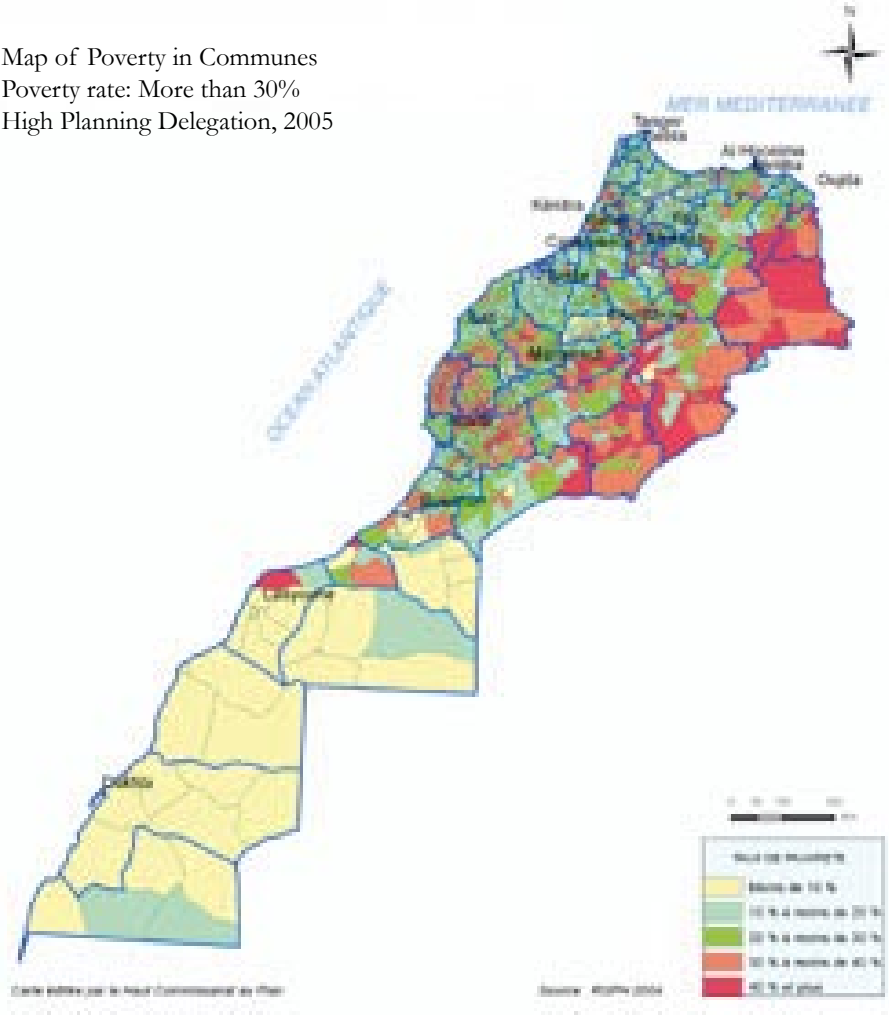

According to the four reports, the rate of poverty is very high in the Commune of Krama and the Municipality of Agdaz, and less severe in Martil and Essaouira, despite the fact that the "city of the wind" belongs to the fourth poorest region at the national level. The Commune of Krama and the Municipality of Agdaz are also characterized by the high rate to illiteracy, in comparison with the other two regions. However, all four regions suffer from a high rate of unemployment, which relatively retreats in Martil.

The above rates are illustrated in the table below :

Martil	Agdaz	Krama	Essaouira	Indices
17.80%	28.8%	29.49%	28.10%	Regional poverty
7.11%	+30%	27.47%	5.7%	Local poverty
14448	-	7000	40000	Active population
12.7%	16.9%	-	16.35%	Unemployment
47%	69.3%	70%	30.3%	Illiteracy

These regions suffer from deterioration in several domains, but each with a different rate, but these rates are worse in the Municipality of Agdaz and the Community of Krama. Classified among those domains are:

Education : The educational sector suffers from the deterioration of the infrastructure, the absence of socio-cultural animation spaces, little incomes and low quality, low participation of the institutions in their management, lack of continuous training and the expansion of the overfull classroom phenomenon. Besides, the more the level of education is high the less is the attendance rate. Indeed, the rate of students in elementary and secondary schools is the highest while it is very low in high schools and universities.

For instance, 22995 is the number of students in all cycles of both the private and public sectors, in Essaouira. Scholarization rate in the 6 to 11 years old category reaches 103 % while 2.6% is the rate of students who abandon primary school and 5.3% secondary and high school.

Health : The first controversial health aspect in the Municipality of Agdaz, the Commune of Krama and Essaouira is the reproductive health. The newborn death rate is high due to the problems that a pregnant mother should face, including bad health care, remoteness of health centers, lack of equipments, malnutrition due the decline of living standards, increase of the delivery average for each woman, non-existence of delivery rooms in many regions, unavailability of ambulances and bad equipments in the center's clinics.

In addition, the fact that only one lavatory exists in a house at best, nonexistence of bathrooms, stinginess in the use of water for fear of paying more and the coexistence of humans and cattle inside one house are all factors that participate in the propagation of dirt, garbage and bad smells. This has diverse effect on man's health and the propagation of diseases that are caused by uncleanness, such as trachoma, dyspnea and skin parasites. Among the treatment strategies we encounter the popular alternative treatment for which the population opts due to financial expenses modern medicine requires.

However, the report of Martil highlights that the city, thanks to the fact that its territorial jurisdiction exists within an urban area, enjoys health supervision aspects, which are usually found in cities. It is possible then to move quickly to the available health centers in the city and to benefit even from health infrastructures of the neighboring city of Tetouan.

Residence : The Commune of Krama and the Municipality of Agdaz are dominated by rural housing characteristics. The four reports highlight the weakness of the infrastructures and growth, in addition to the fact that stables are built inside the houses of the rural or semi-urban regions with no drainage systems and the use of "private holes" instead.

Roads : Including the four studied regions, Morocco has bad and weak roads which do not help ensuring a sufficient communication between the components of the internal domains, on the one hand, and the neighboring cities on the other. Except the main axis, the internal roads, lining neighborhoods, are bad and get worse in winter when great pats are transformed to holes and pools full of rainfall.

The felt weaknesses of the infrastructures and growth indices explain the nature of the administrative relationship between the population and the Communal and municipal councils, mainly in the remote regions. Isolated and remote region is urged not to contact the municipalities and communes only for administrative purposes.

III. Representative democracy

1. General introduction on the concept of representative democracy and main conclusions[9]:

Representative democracy is a type of democracy where voters choose freely and secretly, in a plural election, representatives, parties' partisans or independent, to act on their behalf at local (local councils), regional (regional councils and national (parliament) level.

The four reports illustrate that people trust the political parties less and less and highlight the marginalization of young people, women, illiterate citizens and immigrants, who are usually the winning card of those parties during the process of election through the exploitation of poverty, unemployment for young people, illiteracy for women, particularly during their campaign.

Besides, the concept of "party", which requires a clear agenda and stable members and headquarters, does not exist in the representative democracy in Morocco. Instead, other socio-economic alternatives govern the aspects of political life in Morocco. Kinship, wealth and power of candidates determine the results of local elections.

Moreover, it is documented that the governing law of the previous local elections contained several gaps that may affect the progress of democracy. It does clearly determine the educational level of the candidates and there is no enforcement of penitentiary laws to fight against bribery during the electoral campaigns.

2. Institutions :

- **National and legal framework :**

A political party is[10] a permanent regime. It is an institutional position established by virtue of an agreement of a host of people, who should enjoy their civil and political rights and share the same principles, to participate in the management of public concerns in a democratic way and for objectives other than making profits. Political parties participate in the organization of the citizens and represent them. Accordingly, they participate in promoting the political education, the participation of citizens in the public life and in the qualification of elites who are able to assume public responsibility and animate the political domain.

[9] Driss Oueld Lqabla, "Moroccan cases", Hiwar El Moutamaden (Debate of the civilized), N° 758, Feb 28th, 2004
[10] According to Law # 36-04 relative to the political parties

Political parties choose and practice their activities freely, under the provisions of the Moroccan Constitution and in accordance with provisions of this law. Shall be null and void any political party that is established for a reason or an objective that contradicts the provisions of the Constitution and the laws or aims to attack Islam, monarchy or the territorial unity of the kingdom, any religious, linguistic, ethnic or regional political party and any political party created in general upon a discriminating basis or a basis that violates human rights.

Adult Moroccans, men and women, can freely adhere to any legally-established-political party. However, no one "elected to either of the two houses of parliament, having been accredited by an existing political party can join another party until the term of his mandate or until the date on which a decree setting the date for general legislative elections to either the Chamber of Representatives or the Chamber of Councilors is issued". Shall not be entitled to adhere to any political party :

1. Militaries from different ranks and public force commissioners;
2. Judges and judges of the Account Supreme Court and the Account Regional Councils and presidents of communes and districts and their deputies;
3. Authority officers and agents;
4. Those not stipulated above and who are not entitled to the syndicate right in accordance with Decree # 2.57.1465, dated February 5th, 1958, relative to the practice of civil servants of the syndicate right, as replaced by Royal Edict # 010.66, dated October 12th, 1966.

At the local level, however, the four reports, and mainly those of Essaouira and the Municipality of Agdaz and Krama, confirm that election candidacy excludes women and young people. No woman, at all, can be found in a position of power in the board of a political party while almost no young person, or only few, can assume such a position. It should be pointed out that that there were no real disputes between the candidates during the last electoral campaign. There were just some oral quarrels and disagreement that cannot be reported and settled in a court.

Before tackling the nature of the electoral regime and its performance, we need to define the administrative authority and list its missions and mechanisms of controlling its performance:

- **Administrative authority :**

The administrative authority represents the State and the executive power in the different territorial administrative divisions of the kingdom. The local authority officials carry out their missions according to laws that contract their capacities, as if they have honoring capacities, with no obligatory military and administrative training that should be liked to such capacities :

Missions and competences	Capacity	Administrative authority official
Implementing royal edicts, laws and regulations and executing the government's decrees and orders.	Representatives of the King, his delegates in the provinces and Prefectures	Governors
A real administrative task. In some special cases, they can investigate a crime.	Judicial Police Officer	1st Vice-Governors
Helping Judicial Police Officers, informing their superiors of all crimes and felonies that they hear about, investigating, if need be, the violations of the Criminal Code, Employment Code, Foreigners code and some provisions known as the different police and collecting relevant data.	Judicial Police Officer	Commissioners & Pashas
A real administrative task. They refer any complainer or whiners to the Royal Gendarmerie (rural police) centers.	Judicial Police Agent	Vice-Commissioners & Pashas, working police civil servants, gendarmes with no judicial police officers capacity and some civil servants and agents

Most local administrative authority officials belong to different administrations. We find gendarmes affiliated to the National Defense Administration, while the national security police and authority officials belong to the Ministry of Home Affairs. Besides, some civil servants and agents are affiliated to other different ministries, such as the Ministry of Agriculture and the Ministry of Finance, etc. This fact put these officials under double control, from the executive power and their superiors as well.

In general, the competences of the local administrative authority are as follow :

- Preserving the order and the general security within the jurisdiction of the commune and creating associations, gatherings and newspapers ;
- Organizing elections and courts of communes, districts and vocational syndicates and settling social disputes ;
- Organizing liberal professions and controlling the importation, possession, promotion, sell, use of weapons, ammunitions and bombs or carrying them out ;
- Controlling the continents of announcement, advertisement and emblems;
- Authorize hunting and issuing passports ;
- Controlling the prices and organizing alcohol or alcoholic beverages trade ;
- Controlling CDs and other audio-visual recordings ;
- Conscripting individuals and properties in the compulsory military service ;
- The general organization of the country in case of war.

• **The electoral regime and its performance :**

	Municipality of Agdaz	Commune of Krama	Commune of Essaouira	Commune of Martil
Nature of the regime	It relies on the circles regime (that is the individual casting regime). It is based on ethnic considerations and tribal interests. It does not aim to organize the participation of voters. The standards that determine which candidate should run for this or that public office do not take into consideration the candidate's political agenda or orientations. They are rather dictated by the Tribal Council which obliges everyone to vote for its candidate.	Due to the rural characteristics of the Commune of Krama and in accordance with the provisions of the Moroccan Electoral Code, the applicable regime is the direct individual ballot.	During the last elections of the Communal Council in Essaouira, the individual ballot was adopted. Due to the fact that the population of the Urban Commune of Essaouira will have exceeded 350 00 inhabitants by the time of the elections of 2003, the adopted regime in the region is the list ballot.	The individual ballot regime, that is to say the "candidate of the district".
The center: 3 districts	The Municipality of Agdaz is divided into three communes and 11 districts distributed as following: The center: 3 districts Agdaz the Palace: 5 districts Asselim: 3 districts	The commune is divided into 13 electoral districts. These districts are not equal in terms of size, surface and numbers of voters. Besides, the tribal differences are the prevailing differences between the districts, except in the District of Center of Krama . A semi-urban area, this district contains a non-harmonious tribal population. The other districts, however, are, usually, governed by the belonging to a palace or a tribe.	During the last communal election, the Urban Commune of Essaouira was divided into 31 electoral districts that included 79 polling stations. The districts were not equal in terms of size, population and voters' number. The division was not based on specific conditions. Some districts included 200 voters while others have more than 2000	Electoral division of Martil is not illustrated in the report of the city

The results of the electoral regime	The results give rise to several disputes and refutability. However, such disagreements are made just orally and never brought before a court. This regime has negatively affected the running of electoral campaigns. It does not represent the number of votes and results in, what is known as, inappropriateness in the distribution of chairs in favor of one of the participating political parties. It leads, as well, to a situation where the President is independent from the council.	Aversion to the participation in elections due to the absence of young people in the political life in general. It is always the same old faces. More than that, some families continue running in certain districts and offices are transmitted by inheritance, leading to an aversion to the whole process, lost of trust, the expansion of bribery and buying votes either by money or main food.	Neither the regime of parties nor the electoral regime could affect the formation of the communal Councils and its Board, nor even electing the President, in the last communal elections. The council was formed and the missions were distributed agreeably between the strong poles which activate economy in Essaouira. The objective of competing over important chairs was determined by the architectural, tourism-related and cultural aspects. Immediately after the elections, parties disappear from the agenda of the council.	It resulted in inappropriateness in the distribution of chairs in favor of one of the participating political parties. It leads, as well, to a situation where the President is independent from the council.
The electoral campaign	Its resources are divided by two: parties' resources divided up between the candidates at the beginning of the electoral campaign by the national board of each party. They do not exceed 2 500 MAD per candidate. And personal resources, from the candidate's own money. The Districts of Asslim, however, are an exception. It is the Tribal Council who sponsors and supports the candidate the council designates to win unanimously	The electoral campaign is a station of promises for the candidates and a provocation inciting station for the candidates	The State participates in sponsoring the campaign under the conditions of the Decree of the Ministry of Home Affairs. The ruling party, however, totally relies on its businessman leader's sponsorship. Not does he just sponsor the branch of Essaouira, he also sponsors the party at the national level and branches of the region. The amount spent to sponsor the campaigns of some lists is 10 times the legal budget fixed for such cause.	The political parties are sponsored by some lobbies from the private sector, mainly during the elections. Sometimes, they impose certain candidates to save their interests.

Campaign's topic	Most topics of the local electoral campaign are concerned by: the sector of services, administrative management and how to improve incomes and build partnership. It is crystal clear that the topics of the agenda of the local administration are not linked to the agenda of the electoral campaign. More than that, some new necessities, with no relationship with the topics of the campaign like education, drainage and health, arise.	he electoral promises are an important factor in ballot. Voting for a candidate depends on his promises, usually linked to specific interests like the employment of a son or a relative, for example, and other personal interest.	The agendas of the national parties are almost absent during the electoral campaign. They are replaced by the necessities of the population of Essaouira: drainage, health, re-housing the inhabitants of the ancient neighborhoods, rehabilitation of some marginalized neighborhoods, employment, cultural and sport activities, social aid, etc.	The candidates of the last election were very interested in the following main issues: health, employment, education, infrastructure (water, electricity, roads, etc.), hygiene, and investment attraction and tourism. These topics are relevant at both the local and national levels.

• **Regime of political parties :**

Several political parties are active in the four studied regions. However, the parties represented in their councils are:

	M. Agdaz	C. Krama	C. Essaouira	Martil
Socialist Union of People's Forces	02	02	02	[11]
Independence Party	02	01	03	
People's Movement	02	-	-	
National Democratic Movement	02	01	01	
National Rally of Independents	01	08	-	
Front of Democratic Forces	02	-	01	
Social Movement Party	-	-	-	
Party of Progress and Socialism	-	-	12	
Justice and Development Party	-	-	02	
Alahd party	-	01	01	
Party of the Unified Socialist Left	-	-	-	
Constitutional Union	-	-	03	
Alliance of Liberties	-	-	02	
Citizens' Forces	-	-	01	

[11] Not illustrated in the report of Martil. Only opposition and majority parties were discussed

However, faithfulness of an active member towards his party does not depend on the agenda of the party or its political orientations. Members change their membership to other parties whenever their interests contradict the other members'. And the same thing for the alliances, that take place during or after the elections. Such alliances are just a card used to reach the quorum needed during the Municipal Council vote to make suitable decisions, appropriate for the members of such alliances, with majority or opposition alliances and without losing one's chair.

In general, we may say the concept of "political party" is clearly absent in the different regions concerned by the assessment, neither within the majority nor the opposition sides. Therefore, there is no effect on the performance of the President of the municipal council, the elected council and the administrative authority in general. Some individuals, however, practice freedom of criticism but not publically and do oppose the ruling majority but according to the logic of criticism freedom and not by submitting alternative policies and programs to be discussed in the council's sessions.

Every political party should have[12] a written agenda, articles of associations and a statute. The agenda should determine, in particular, the principles and objectives of the party, under the provisions of the Moroccan Constitution and laws.

The articles of association determine, in particular, the regulations of the management of the party and its administrative and financial organization in accordance with the law, while the statute determines how the party's bodies should be run and the conditions and formalities under which these bodies meet.

Political parties must be organized and managed under democratic principles that guarantee the participation of all members in the management of the different bodies. Their articles of associations should fix the number of women and young people that should take part in the managing bodies of the parties.

Political parties must have central organizing structures and may have branches at the regional, provincial, prefectural or the local levels. The manner according to which candidates of a party are chosen and commended should be based upon democratic principles.

- **Elected officials :**

The elected council[13] manages the matters of the commune. Its mandate and the conditions of electing the council shall be determined in accordance with the provisions of the Election Code. The number of each communal council's elected members is fixed by virtue of Decree, taking the regulations and the conditions stipulated in the Election Code into account.

[12] In accordance with Law # 36-04, relative to the political parties.
[13] In accordance with Law # 78.00, relative to the Communal Charter.

Among its members, the Communal Council elects its president and several deputies to form the Board of the Council. The mandate of the board's members is the same as that of the Communal Council. The Election of the board shall take place within 15 days following the date when a Communal Council is elected or when the previous board collectively stops executing its tasks, for any reason whatsoever. In all cases, the council meets upon a written summon issued by the competent administrative body. Under the quorum conditions, the meeting of the council, which the local administrative authority shall attend or be represented in, shall be presided by the oldest member while the youngest among the attending members, who can write and read, is assigned to write the proceedings of such meetings and prepare their report. The President and the deputies of the council are elected by virtue of a runoff voting system, in a secret ballot. For the election to be correct there should be a separate place for casting vote, a transparent box, ballots and non-transparent envelops bearing the seal of the local administrative authority. At the first stage, the President and the deputies can be elected only by an absolute majority of the attending members' votes.

Contrary to the parliament legislative election, in which the party's candidate is imposed by the party's regional or national board, elected officials in local elections do not reflect, usually, a certain political orientation in their parties. In fact they are elected as individuals backed first and foremost by their ethnic background and affiliation. Bound by their interests, they move subsequent from one party to another without taking into consideration whether such party belongs to the opposition or the majority.

Indeed, the regional or national board of a party does not interfere in choosing the party's candidates in the local elections. It is the party's local board that nominates the right candidates, among the closest individuals to the inhabitants and those who usually provide support for them and have their trust. But usually, the Tribal Council in the Municipality of Agdaz and the Commune of Krama is sought, for it is only the council which can choose a certain candidate and guarantee his unanimous victory.

Some of the competences of the Communal Council President are as follows :

- The Communal Council President is the executive power of the commune. He chairs the Communal Council and officially represents the commune in all civil, administrative and judicial aspects. He manages the administration of the commune and sees to its interests, in accordance with the applicable laws and regulations.
- He chairs all communal council meetings except the meeting where the administrative audit is discussed and voted. He actually attends this meeting but leaves right before the vote takes place. Unanimously, the attending members of the meeting elect, without discussion, a chairman for the meeting who should not be a member of the board.

- The president executes and controls the execution of the decisions made by the council and takes all necessary measures to achieve this aim.
- He represents the Commune before any court except in cases where he is personally involved, acting on behalf of a third, as a partner or as a collaborator and in cases that concern his spouse, parents of children.
- The presidents of the communal councils are, ipso facto, entitled to carry out the missions of the communal judicial police, the communal administrative police and the missions that are given in accordance with the applicable laws and regulations to Pashas and District Commissioners, except in cases that come within the scope of the local administrative authority competences.
- The Communal Council President is entitled to carry out the competences of the administrative police in the fields of healthcare, hygiene, public peace and traffic security, making regulatory decisions and via taking permit, order and prohibition measures.
- The Communal Council President has the capacity of a Civil Status Officer. It is worth mentioning that such capacity may be assigned to the deputies or the communal civil servants, in accordance with the provisions of the law relative to the Civil Status. Under the conditions stipulated in the applicable laws and regulations, the President compares copies to their originals and authenticates the signatures they bear. But the President can assign such tasks to the Communal Secretary General or Heads of Divisions, according to the applicable laws and regulations.
- The President can automatically, at the expenses of the persons concerned and under the conditions stipulated in the Decree in force, take all measures that aim to guarantee traffic security, peace and the public health protection.
- The President, if need be, may request the competent local administrative authority to use public force to guarantee and enforce respect to his decisions, in accordance with the applicable legislations.
- The Communal Council President is in charge of the communal interest. He is the superior of the communal civil servants. In charge of appointment in all communal vacancies, the president sees to the matters of the permanent, temporary and short term civil servants, under the conditions of the applicable laws and regulations.

The council has, in particular, self-competences and others assigned by the State[14] :

Self-competences :

- Economic and social development ;
- Fiscal, financial and communal properties related concerns ;
- Construction and land preparation ;
- Local public equipments and facilities ;

[14] For more information please go back to Article 1, Chapter 4, of Law # 78.00, relative to the Communal Charter.

- Healthcare, hygiene and the environment ;
- Social and cultural activities and equipments ;
- Corporation and partnership.

Competences to be assigned :

- Building and preserving schools, education institutions, hospitals, medical centers and treatment centers ;
- Carrying out forestation plans and improving the preservation of the natural parks located within the territory of the commune ;
- Building and preserving small and medium water installations ;
- Protecting and restoring the historical monuments and the cultural heritage and preserving the natural sites;
- Building and preserving rehabilitation and vocational training centers ;
- Training communal civil servants and elected members ;
- Infrastructures and public interest equipments.

Counseling competences :

The Communal Council gives suggestions and presents petitions and points of view, and for these reasons it :

- Invites the State institutions and other institutions governed by the Public Law to carry out the works needed to boost the commune's economic, social and cultural development, if such works are beyond its competences and power or the capacities put under its disposal ;
- Examines any project to be accomplished by the State or by any other commune or public institution within the jurisdiction of the commune and must give its opinion about any project to be accomplished by the State or by any other commune or public institution within the jurisdiction of the commune, if the accomplishment of such project necessitates the commitment of the commune or has an effect on the environment ;
- Gives its opinion concerning the policies and the designs of the land preparation and construction and the borders of the communes' borders. It should also give its opinion about the projects of the preparation and construction, in accordance of the applicable law and regulations ;
- Gives its opinion whenever it is required by the applicable law or whenever the State or any other commune requests so.

The inhabitants proved that they had no sufficient ideas about the competences of the Municipal or communal council. They hold different opinions about the subject. Some think that the role of the population is limited only in the elections, while others

believe that the elected members were chosen by the inhabitants themselves, and, therefore, we must respect such choice. Another category believes that elections are just a false scene and that the whole scene is already drown; no need thus to think about the elections' results and how things work within the council.

3. Operations :

- **Elections' management**

Elections are organized by the Ministry of Home Affairs, represented by the local administrative authority. Any procedure or condition relative to the organization of the elections is stipulated in the Elections Code and the Decrees of the Ministry of Home Affairs, staring from submitting the electoral lists to the announcement of the results and forming the electoral communal councils. Ad-hoc administrative and dispute solving committees are created along with assigning courts to solve the electoral disputes.

Article 1 of the Communal Charter defines communes as territorial units governed by the Public Law, financially independent and have a legal entity. They are divided into urban and rural communes.

Communes are created and omitted by virtue of a Decree. The Center of a rural commune is fixed in accordance with a Decision of the Minister of Home Affairs. Upon suggestion of the Minister of Home Affairs or the Communal council concerned, the name of a commune may be changed after consulting its council.

In Morocco, the Communal elections are usually held once every six years, a period that can be prolonged. The Elections Code determines the conditions and the procedures of the elections' organization, including list submission, electoral campaigns and Councils' election. Moreover, it determines the ballot's type in the local Communes and the size and the structure of the communal councils.

Article 4 of the Elections Code defines a candidate as a Moroccan, male or female, has at least 18 years old and resides in the commune. Therefore, foreigners are not entitled to participate in such elections.

In the last few years, chances to participate and submit one's candidate were equal for all social categories. This year, however, a women's quota is imposed for the next communal elections. Indeed, according to the law, 12 % of the councils' members to be formed as a result of the next elections, due on June 12th, 2009, will be women.

Besides, all provisions relative to the electoral disputes are laid down in the Elections Code as well.

The four reports, however, mention that there was no complaint, falsification or fraud accusations. The right to participate in the elections was guaranteed for everybody, with no discrimination and taking into consideration the inhabitants with special needs and helping them to cast their votes, in accordance with the Elections Code Procedures. Control, by the rest of the civil society institutions and international organizations, was carried out only in Martil and the Municipality of Agdaz, in the presence of :

- The National Elections Control Observatory ;
- Elections Control Group of Associations ;
- Haret Tameksalet Development Association ;
- Human Rights Advisory Council ;
- INDA, Elections International Center.

These organizations prepared after assessing the operation several reports and give many recommendations none of which has seen the light yet.

- **Voters' participation :**

During the last elections, the voting age fell to 18 years in order to encourage the participation of young people, who did not, in fact, participate in great numbers due to insignificance of raising-awareness programs carried out by the political parties and civil society associations and because young people lost trust in the political participation. Besides, political parties become active only during elections' periods. Awareness about the political participation in the studied fields is, accordingly, very limited and weak.

As it is the case in all parts of Morocco, the four reports highlight that adhesion in the political parties is very limited. People do not trust the capacity and works of parties, which, for their turn, fail to persuade new members and convince them to adopt their principles and visions, for they adopt glittering slogans that cannot be achieved in reality and have no intern democracy. Besides, leaders of some parties occupy their chairs for a long period and prevent young and competent individuals able to see to the population's concerns and to achieve realistic programs from taking their positions.

Local democracy is strongly linked to the participation of every component of a society in the democratic process. One of the important indices which prove the point is the participation of women in elections. Advanced societies give women the opportunity to play their role in constructing a democratic society through their active participation in the elections.

Morocco, as well, is one of many countries that adopt women's active participation along with men in the different social, economic, political, cultural and intellectual aspects. The country gives thus a chance for building and developing an energetic and balanced society that can meet the needs of modern life and escort human development in the 21st century.

In this respect, women's participation in the elections has an important position in Morocco. The kingdom sees this participation as a right (the Constitution and the Elections Code) that allows women to access leading position through submitting their candidatures and votes. Election is not a target itself. It is a means via which women can reach leading positions in the institutions where decisions are made, which is a way to reach development and establish equality and social justice for men and women alike. Still, women's participation is still weak and did not exceed 12 % despite the fact that several human rights bodies request that this share should reach one third.

In general, women's participation, as candidates or voters, is an important step to measure development process in the country. The fact that she has acquired her full constitutional right to be equal to man and that she actually practices this constitutional right through submitting her candidature or voting, and even if the number of female participants is equal or close to that of men's, does not necessarily mean that women have a similar or close quota as men's (50%). This means that equality provided by the laws does not solve all women's problems or eliminate discrimination against them. Elections are a civilized process and women's participation in such process highlights its true and real democratic characteristics.

IV. Interactive democracy

1. General view on interactive democracy and important conclusions :

Not only is participative democracy the ideal model in modern politics, it is also model for achievements. The more citizens are able to discuss the future of their city the more the commune is able to work and accomplish its objectives and the more the political system takes into consideration the expectations of its members the more effective it will be.

As it is the case with the representative democracy, interactive democracy does not have diversified communication mechanisms and nonconformity of the currently used mechanisms with the Moroccan particularities, characterized by the high level of illiteracy, the long interval between the center and the other affiliated districts and the growth of the population that speak Tamazight and do not understand Arabic, nor Moroccan Arabic (Darija) even.

Besides, communes need to be backed from the State's budget for they do not have financial resources to ensure sufficiency or even to meet the basic and necessary needs of the local population. The Moroccan communal and municipal councils do not communicate neither with the population nor the associations with which they have only non-institutionalized relations. The associations' activities are limited to providing services to meet the development needs of the local population and ignore to tackle the political aspects and the management of the local concerns.

2. Institutions :

- **Local authorities and interactive democracy :**

The democratic local administration is distinguished from the other local administration through four main points: total openness towards its citizens, treating its citizens upon a fair and equal basis, transparency of its organizational structure and procedures and responding to the needs of the citizens.

- **Openness :**

On ground studies in the four regions concerned by this assessment proved that more than 50% of the population does not know that citizens can attend the meetings of the council and that the citizens should be informed via announcements and other ways about the date and agenda of open meetings. 47% of the population knows nothing about the announcement that should be displayed and that some concerned civil society's activists and players are invited to attend council's meetings.

Some believes that it is due to several reasons. They believe that it is mainly due

to the fact that no real and sufficient efforts are made to diffuse the information and encourage the citizens to participate in decisions-making at the local level, total elimination of illiterate women by the administration and husbands as well, inexactness concerning the meetings' dates, nonconformity of the methods used to announce and communicate such information with particularities of the region and failure to take into consideration the high level of illiteracy.

As for the open meetings and activities of the council, there is no, or at least very limited, participation of the local population. A lot of people think they are not concerned and qualified and believe that nothing can be expected from such meetings. Besides, nonconformity of the meetings' dates and the activities of the inhabitants and their duties make it impossible for them to attend, mistresses in particular. Moreover, people believe that the meetings are open indeed but just according to the law. As they believe, there is no attendance to such meetings due to the problem of illiteracy, announcement failure, the fact that neither the citizens nor the local concerns officials are seeking the participation of the population and the fact that the role of citizens is just to cast their votes and choose their representatives. The relationship between the authority and the citizens does not exceed issuing and receiving some administrative documents.

- **Honesty/Equality :**

Taking into consideration that they do not trust the political system and the parties' works and missions as a whole, a lot of people believe that the electoral process and its results, the Municipal Council or its decisions, exclude several categories, women, young and disabled people in particular. The results of an on ground study in the Municipality of Agdaz and the Commune of Krama illustrate this point.

In Martil, marginalization and repulsion acquire a different aspect. According to the report, marginalization in the city has first and foremost an economic and social connotation. This means that those who live under poverty line, unemployed or who find it hard to integrate within the city's economic and social tissue feel that they are marginalized and consider that the authorities fail to make it easy for everybody, which paves the way to inequity and detriment, manifested in a form of marginalization and repulsion.

As for the Urban Commune of Essaouira, the report confirms that the Municipal Council of Essaouira has an important women's representation (13%) and even an important representation of those with Amazighi origins. However, this privilege does not result from the development of a political awareness and belief in the parties' work in the city. Instead, it linked to the conditions that led to the current council such as the electoral system and alliances, etc.

On the other hand, no specific programs or polities, concerning certain categories

such as women, people with special needs, poor people, were recorded in the council of Essaouira, except the privileges and facilities granted to foreigners to settle down and invest in the city, which are usually supported by bodies other than the council.

- **Transparency :**

In general, any citizen can examine the documents of the commune, in accordance with the provisions of the law. These documents concern the budget, administrative audit, meetings' reports, structure design and the announcements of professional tests and examinations. The Municipal Council of Essaouira has done little to develop other means to be closer to the citizens and communicate with them, such as using modern technology of communication and building a website to introduce the commune and its bodies and programs.

The four reports, however, highlight that the practice of transparency is very limited, due to several reasons, including interference in favor of family members and relatives, bribery, nepotism and own interests. In addition, the interests of the inhabitants and their choices are not usually in conformity with the interests of the local authorities and the municipal council's alliances.

- **Responding to citizens' needs :**

The needs and problems of a population are numerous and vary from one region to another. However, for the inhabitants, this diversification is lost when it comes to the services provided by the municipal council. They all unanimously agree that such services are not satisfactory. They point out that while the infrastructure is weak (road, hospital, garbage management, absence of lighting in almost all streets) taxes are high and do not take into consideration the living standards of the inhabitants. In addition, garbage management does not include all the regions that are affiliated to the municipality despite the fact of paying their annual taxes. Besides, nepotism and postponement of executing some procedures are widely spread.

Under such conditions, which have an adverse effect on space and human resources management, the exclusion of poor and marginalized categories from accessing some services become even greater. This fact explains why inhabitants quite often resort to civil society's associations to overcome some temporary difficulties. Sometimes, associations lead hygiene, medical, vaccination, awareness, etc. campaigns, a role that should be in fact played by the municipality.

• Civil society, private sector, international community and media :

Statistics on the number of associations in Morocco differ from one institution to another. It is believed that the number of these associations is somewhere between 20000 and 30000 associations. The different development stages of the Moroccan associational tissue are not determined. Some, however, divide this development into 3 stages :

First generation: Elite and bourgeois aid associations. Composed by privileged members, big companies' owners, highly ranked officials and dignities, they included the most important local and national clubs. They did not aim to change the society. They had important financial resources, usually exploited to give contributions such as school accessories, glasses for children who suffer from sight problems or equipments for people with special needs. Some of these associations are still operating and provide the first meal in Ramadan[15] (Muslims' holly month).

Second generation: In the early 80s, a second generation appeared. Known as regional associations (Fez, Saisse, Big Atlas, Rebat El Fath, Bouregrag, etc.), the second generation associations were linked to the local elites as well. They benefited from continuous support of the public authorities and their position as public associations (non-profitable). The regional associations were similar to the fist category but were more privileged, had more authority and were highly supported by the authorities. They easily found their headquarters and received financial support for their activities. These associations aim to integrate the rural and urban elites to participate in the political transition Morocco witnessed at the time[16].

Third generation: The third generation associations were development associations concerned by the social, development and economic activities. Since early 90s, these associations have made a great progress. The concept of using the local population powers saw the light through these associations. The Organizations of International Cooperation and other donors started looking for partners who are close to the local population to play the role of a coordinator between them and this population. The local inhabitants are invited to participate through their associations in making decisions and executing and supervising development projects. These associations do not depend on the public authorities and are very competent in fighting poverty and marginalization[17].

[15] Aziz CHAKER , « le développement social au Maroc entre l'administration publique et l'administration privée question sur la place et la réalité du tiers secteur », NOG & governance in the Arab world, a meeting held within the scope of MOST Program (UNESCO). In partnership of IRD, CEDEJ, AL AHRAM CEPS. March 2000, Caire. PAGE 2.
[16] Moustapha CHADLI « la société civile ou la quête de l'association citoyenne » publication of the Faculty of Letters and Human Sciences, Rabat. Serie: Essays & Studies N° 32page 25.
[17] Aziz CHAKER (ibid).

These factors have participated in the creation of several associations to meet some needs such as hygiene, health, eradicate illiteracy and encourage scholarization, generalize training, income generating activities and environment protection. Other associations appear: associations to support small companies, associations of solidarity and associations that take care of a certain social category (children, women, young people, etc.). Currently, we are witnessing the birth of a new kind of associations, such as political awareness, human rights and transparency associations. In addition, some associations enlarge their interference borders to create an integrated development for the inhabitants .

Civil society in the four regions is made of associations, national and international non-governmental organizations, national organizations and associational unions:

- **The Municipality of Agdaz :**

Category of the organization		T. number
Local associations	Associations operating in the municipality (Agdaz and Asslim) concerned by development and primary school, Afaq Association for the unemployed people, Afaq Deraa Association, Irrigation Association Federation, Students' parents Associations, cultural associations, sport associations, Students' House Association, Unions (Tamskalet Neighborhood Association, Association of Deraa Union), women associations.	22
National non-governmental organizations	The Moroccan Association to Support Local Initiatives, Moroccan Association for Solidarity and Development.	02
International non-governmental organizations	Belgium Cooperation, A French association, Japanese Cooperation, US Embassy.	04

• **The urban Commune of Essaouira :**

The number of associations operating in Essaouira is increasing. There are more than 400 different associations in the commune including the social and cultural, neighborhoods', educational, students' parents, sport, professional associations in additions to those concerned by the people with special needs[18].

• **Martil :**

Although Martil counts more than 102 associations, only 10 are permanently active and operate on regular basis. Martil's associations are concerned by different fields and domains:

- Cultural associations: cinema, theatre, etc ;
- Students' parents associations ;
- Professional groups and associations: for fishermen, traders, farmers, etc. ;
- Comprehensive development associations: North Forum, initiatives, etc. ;
- Sport associations ;
- Environment associations ;
- Women and children associations ;
- Unemployed young people associations ;
- Social work associations ;
- Neighborhoods' associations.

• **Commune of Krama :**

Name of associations	Date of creation	Category (objectives)	Number of members			Address
					Total	
Kir Oasis Association	2002	Development	01	08	09	Center of Krama
Akham Ameqran Association	2004	Development	0	11	11	Center of Krama
El Khir Association	2000	Development	0	09	09	Takrirt
Women Association of Krama	1998	Development	11	0	11	Qsar El Kbir
Aghram Ikhtar Association	2004	Development	02	11	13	Qsar El Kbir
Ait Assoud Amro Association	2002	Development	0	09	09	Ait Assoud Amro
Lahri Association	2006	Drinking water	0	09	09	Lahri
Talhrit Association	2006	Drinking water	0	09	09	Talhrit
Water Association of Moukar	2006	Drinking water	0	11	11	Moukar

[18] CERED publication « population et développement » 1998, page 393

Moukar Zintouar Association	2001	Development	0	13	13	Moukar
Kir Alaala Association	2001	Development	0	13	13	Titnali
Moulay Ali Ben Omar Association	2006	Agriculture	0	31	31	Center of Krama
Titnali Cooperation	2005	Agriculture	0	11	11	Titnali
Sidi Ali Abrouch Association	1992	Agriculture	0	11	11	Center of Krama
Farmer's Association	1999	Agriculture	0	11	11	Center of Krama
Oum Essad Coorporation	2006	Agriculture	0	07	07	Center of Krama

This diversification, however, does not conceal the fact that associations still face several problems, among which are :

- The fact that State bodies and the local communes do not have a comprehensive view about the role associations play to ensure development, which request clear massages about the participation of these associations ;
- Technical problems that prevent transparency in the associations' self-finance and in their resorting to foreign financial resources, which cannot be subject to any audit or accounting check ;
- The absence of a legal framework to facilitate the quantitative integration of associations into the sustainable development efforts ;
- Lack of sufficient financial and human resources ; almost all non-governmental associations are inexperienced and have no work professionalism concerning the administrative and financial management and projects' preparation, execution, supervision and evaluation.

Associations receive support (benefits) from public communes either in a unilateral action or through a mutual agreement. The unilateral action deprives associations from their entities and submits them to the will of the local commune. The mutual agreement, on the other hand, gives associations the chance to negotiate with the other party which, as well, defends its own interests, which means that the commune already recognizes the entity of the association[19].

It is understood that the local elected individuals take more profit when an already made agreement is imposed on the associations which are in a weak position, contrary to the local communes. If an association wants to rebalance this scale of power in its favor, it should abandon its isolation by creating a unified coalition with other similar associations or guaranteeing technical support for the unions it is affiliated to.

[19] M.Alkhaiti et M. ouaziz « vie associative et dynamique locale, perspective pour le développement par la bas », international meeting « région et développement économique » tom3, rabat _ Maroc 19-20/10/1995. page 216

An association provides services for the inhabitants. Since they generate no financial benefits, most of these services are sponsored by the contracting public commune. The topic of the agreement between the association and the said commune is similar to relinquishment, demonstrated in providing services to a third, and, as far as the manner of sponsorship is concerned, to the market. Associations do not have the necessary qualification to stand against the pressures of the local authorities which they beg their assistance, unless they realize how to use their rights to obtain what they seek. They withdraw and waive such right whenever they refuse submission to what the local commune seeks to impose. Here arises the problem of control. How donations are spent is controlled whenever a donation is granted to an association, to ensure that they are not transferred to other parties.

This information is isolated. Among the institutionalized participations, nothing can promote the local associational movement and the small communal bodies (committees of neighborhoods, councils of villages, etc.) and build such institutions following a certain method that entitle them to participate in the local administration, mainly in the preparation and the execution of the development plan and communal budget. However, this supposition encounters several problems :

- Absence of a legal framework of a large participation: Unlike in other countries, the Communal Charter of 1976 does not highlight the popular participation. This charter does not determine, as in other countries, the legal framework within which associations can try and adopt institutionalized forms of the popular participation[20].
- When we talk about local communes we also talk about the elected individuals who usually consider the development associations as a means of political rivalry. They feel obliged, then, either to contain them (chairing or affiliate them to a political party or a person) or totally marginalize them.
- Partnership practiced by the communes has two sides. Communes always doubt the intentions of the local non-government organizations, and particularly those who have direct contact with the inhabitants. The electoral district casting ballot takes into consideration the development of the closeness partnership. Almost no local, rural or urban, elected individual like to have rival in his jurisdiction. Therefore, elected individuals refuse all openness attempts towards any social player, regardless how active and competent this player is[21].

Unlike local development associations, the relationship between the international non-governmental organizations and the local communes is slightly smooth. These organizations bring several competences and sometimes very considerable financial resources that strengthen the local commune's work.

[20] Driss ABADI, "Role of Association in Local Management", a participation in the book of "what asociationsla participation to lighten the Local democracy defct", spatoal associations, round tables, 2003 62.
[21] Driss ABADI (ibid).

Partnership, however, faces several problems :

- There is no legal framework that fixes the rights and duties of the participating parties. Several initiatives fail due to the absence of a shared legal reference upon which the initiators rely to accomplish their project. We should admit, however, that the current legal gap is not necessary bed. It is a fertile ground for the State to follow up and benefit from the current partnership experiences.
- Resorting to temporary partnerships, that is to say limited and immature operations, not originating from a strong will to accomplish a development project. Instead these operations are carried out just to save the situation and meet some temporary politival needs.

3. Operations :

• Ways and forms of communicating with the citizens :

The four reports illustrate that the local administration and the different components of civil society in the four studied regions use the following methods to communicate with the citizen :

- Announcement at the Municipal Councils;
- Personal relations: neighbors or relatives;
- Distribution of few prints;
- Consulting meetings;
- Centralized working groups;
- General presentations and exhibitions;
- Local associations use the mosque to inform citizens about some decisions, particularly in the rural areas.

• Communication with the citizens :

The results of the on-ground studies prove the existence of a lobby that makes all decisions and the exclusion of women, especially illiterate women, from information access and the participation in making decisions. It is true that some associations are consulted in some seasonal points, but only associations chosen by the local authority have such a chance. It is worth mentioning that there is no structured communication with the citizens who ignore how local concerns are managed.

• Public opinions and popular initiatives :

All reports highlight that public opinions and popular initiatives are used to discuss the internal problems of the municipality or within the framework of making decisions relative to its policy in managing public concerns or spending the budget.

The aforesaid points prove that interactive democracy suffers from the absence of communication and nonconformity of the currently used mechanisms with the Moroccan needs, characterized by a high level of illiteracy, long intervals between the center and the other districts affiliated to the councils jurisdiction and the growth of the population that speak Tamazight and do not understand Arabic, nor Moroccan Arabic (Darija) even.

There are no legal provisions that allow local institutions to diversify their communicational methods and means with the citizens, no financial support to adopt such diversification and no continuous training for their staff to activate it. Local inhabitants, however, believe that this situation is part of the electoral scene as a whole. They think that this situation aims to consecrate the making-decision monopoly and approve decisions without consulting the citizens or take their needs into consideration.

V-Conclusion and recommendations

Various recommendations and remarks were made in the four reports. We include them as were mentioned in each report, despite the fact that some of them are general and not practical, to guarantee more authenticity. These recommendations are as follows:

Municipality of Agdaz :

The recommendations made in the report concern an essential point that was stressed by the different categories that were subject to the survey, which is the absence of a one and unified strategic planning in the municipality of Agdaz, a planning that guarantees work to all parties, each in his domain and according to his specialty, but within the framework of a unified program that entails the steps and projects of these parties. These recommendations are divided into three categories, listed according to the time needed to execute each recommendation.

Short term recommendations are based on the necessity of framing the electoral process by all civil society's components, namely associations, political parties and the municipal council, through organizing awareness raising campaigns that encourage the population to participate in political activities in general and in the electoral process in particular. Besides, everybody should be concerned by the decision-making in management of the local municipal council.

Medium-term recommendations are related to the revision of the political or associations-related offices to their local working methods, and especially the political parties that are not followed-up or supported by the regional and national offices, in order to ensure the continuity of their activities. For more democracy activation, whether representative or interactive democracy, it is primordial to create mechanisms for communication between, on the one hand, the parties, concerned by the study, and the population, on the other.

Long-term recommendations can be summed up in the need for making changes in the law governing local elections on the one hand, and the communal charter, on the other. Changes in the law governing elections should include raising the educational level of candidates, adopting the list regulation in the local elections, adding and activating punitive laws in order to combat bribery, and changing the time during which local elections are held to coincide with the presence of the Moroccan immigrants, to ensure that no social category is excluded. Amendments in the communal charter should include the necessity to support the municipal council resources and control its performance, and give associations the right to be represented in the council and participate, thus, in making decisions and activating the good governance in the management of the local concerns.

Commune of Krama :

Recommendations are divided according to the chronological order :

	At the local level	At the national level
Short-term	• Coordination between various main players to evaluate the previous phase. • Outlining a strategic planning of the commune • Rationalization the use of available resources • Creating a communication network within the commune • Making information available to everyone (the creation of a website / local newspaper). • Benefitting from exemplary experiences of neighboring areas.	• Supporting the representatives of the foreign departments and providing them with the necessary equipments. • Taking use from the existing young manpower in the region • Activating decentralization
Medium-term	• Continuous training of communal civil servants. • Supporting and strengthening the capacities of communal councils. • Mobilizing the workforce and involving it in the achievement of local development projects, following simple technical means. • Providing basic infrastructures for the population (roads, electricity, water etc.) • Involving citizens and institutions in the construction and censorship operations. • Ensuring transparency and equitable distribution of services • Making benefit from and ameliorating traditional alternation experiences concerning the local and communal concerns.	• Activating the amendments of the communal charter of 2008. • Activating the amendments of the Family Code. • Supporting and strengthening civil society's capacities. • Reconsidering the Fiscal Law, relative to the local communes and conform its provisions to the local particularities. • Organizing forums for young people • Creating bodies to represent children.

Long- term	• Ensuring the involvement and participation of all groups and strata in society, especially young people and women • Developing civil education programs targeting in particular the population in the isolated areas. • Setting specific and binding criteria to determine the borders of the electoral districts.	• Reconsidering development policies in the region • Reconsidering the communal charter to allow a wider participation of all key players. • Reconsidering the Electoral Code to allow the formation of coherent and efficient local councils • Reconsidering the electoral division to allow the formation of coherent electoral constituencies. • Reconsidering the law of political parties to allow the formation of powerful parties and exit out of the Balkanization situation. • Reconsidering the law of public freedoms to grant the Ministry of Justice or the Ministry of Social Development the power to authorize the creation of associations, instead of the Ministry of Home Affairs. • Reconsidering the Fiscal Law, relative to the local communes and conform its provisions to the local particularities.

Urban Commune of Essaouira :

The recommendations made in the report of the Urban Commune of Essaouira are as follows :

• Short term :

- Prepare an outline of economic and social development.
- Set a severe system that enables the local commune to receive the payment of rent and temporary occupations.
- Create methods and tools to communicate with the citizens and with the other players.
- Adopt of a tenacious administrative structure for human resources and communal interest management.
- Activate the role of the commune's Secretary General.
- Activate the deliberative role of the council, through all its members, no matter what their political positions are.
- Activate the role of the political parties through supervision and mobilization.
- Strengthen the capacities of civil society associations and qualify them to participate in the decision-making in the commune.

- Integrate modern technology in the management of the commune.
- Adopt a participatory and developmental approach in the preparation, implementation and evaluation of the commune's budget.
- Invest members' skills and experiences in the communal management.
- Set a training program to strengthen the staff and members' capacities.
- Rehabilitate of the commune's building.
- Assign the management of some sectors to other bodies (the wholesale market, bus station road and the butchery).

Medium term :

Infrastructures	- Reform and generalize the drainage network - Rehabilitate several residential neighborhoods and provide them with the necessities
Social field	- Re-house the inhabitants of the falling houses - See to the needs of people with special needs via using clear standards in the designs - See to the needs of women and young people through the creation of guiding and training free spaces
Cultural and sportive field	- Create sport and cultural spaces - Guide and support sport and cultural associations
Economic field	- Promote small and medium-sized investments and encourage companies - Organize craftsmanship - Create commercial markets / a weekly market
Tourism	- Organize and restructure the sector of tourism - Control prices of institutions and tourism-related facilities - Create medium-sized tourism-related activities

Long term :

These recommendations are associated to a national aspect:

- Give large powers to the local communes
- Reduce the traditional guardianship and inaugurate a new era of judicial control
- Prepare positive discriminatory laws and measures in order to expand the participation of women and young people in the management of the communal affairs.
- Activate the role of the account regional councils. These councils should control and examine the budgets prepared by the communal councils.

- Adopt results-based management in the management of local communes

- Give large powers to the secretary general in the communal councils.

- Local Commune civil servants should graduate from specialized schools and institutes in management and administration.

- Strengthen the concept of real decentralization in the formulation of the local communes' development policy.

- Reconsider the communal charter and the electoral laws

Martil :

Similar to the other reports, the recommendations follow a chronological order:

Short term :

- Invite the urban commune to improve communication with its general environment, to use modern technology tools to guarantee that all male and female citizens are aware of the communal council's activities and to discuss and publish all information and documents.

- Invite the urban commune to revive and activate the of cooperation and partnership department and provide it with the necessary tools and specialized and competent human resources.

- Invite associations to strengthen their executives' capacities by creating internal training programs.

- Invite associations to improve their communication with all citizens, male and female, and involve them in the evaluation of their programs.

- Take initiatives to raise the degree of confidence of all citizens, male and female, in local administration, political parties and electoral processes, for example through the organization of forums to assess the outcome of the current municipal council, and inform them about the new pattern of voting which will be performed during the next communal elections for the first time in their commune, and involve them in the development of electoral political programs.

Medium term :

- The local municipal council must create a mechanism to institutionalize the citizen participation (for example, a local advisory council), build confidence with other local players, especially civil associations and private sector institutions and promote more transparency in the local public policies.
- Improve coordination and cooperation between local players to reach agreement, avoid wasting energy and resources and reduce dispute incidents.

- Improve the local development scheme in the city, prepared in 2006 by the Urban Commune of Martil, supported by the Moroccan Urban Forum, in order to set a strategic plan for the city, adopting a participatory approach in its preparation, implementation and evaluation.

- Improve coordination between the local players, especially between the local commune and national pkayers (local programs and national programs).

- The private sector has to support local development programs more effectively, transparently and clearly. It has to create a communication tool between all citizens, male and female, and the media.

- The political parties have to reconsider their work methods and their relationship with the citizens, male and female, in order to pass the narrowly and temporary work, to cope with the local affairs on a permanent basis and to participate in the local decision-making.

- Provide better working conditions for the opposition within the council give it access to any documents or information and consider its opinions whenever they may bring benefit to the public interest.

- Civil associations have to create a framework for cooperative work that adopts an agreed vision of local affairs, in order to develop and improve their capacity to influence public local policies.

Long term :

- The central authorities, especially the Ministry of Home Affairs, have to reconsider the legal framework governing the work of local communes, in order to eliminate the strong trusteeship, by abolishing the prior control system and strengthening a subsequent control system of the local communes' decisions and work.

- Reconsider the role of accounts regional councils of and enlarge their competences to promote subsequent control mechanisms in local communes.

- Strengthen the legal framework governing the electoral processes by the inclusion of procedures and requirements that clearly and severely criminalize the use of money and bribery.

- Promote gender equality concerning the right of political participation by increasing the women's quota during in the next communal elections expected on June 12th, 2009, and find new techniques and ways to organize that give this step the necessary legal characteristics by adding a relevant provision into the organizing laws of the local elections.

- conduct public opinion polls of the citizens, male and female, before making any amendment that may affect a local democracy's fundamental aspect (for instance, changing the ballot type or the competences of the council ...).

VI. Proposed executive program and following-up tools

The findings of the studies highlight that the absence of participatory program and a unified vision of all partners concerned resulted in an imbalance of applying the local democracy's principles. This refers us back to the concept of participatory strategic planning to manage local concerns which requires a rigorous program and the openness of the institutions towards each other, as well as the participation of everyone in this process.

Local democracy is not a ready recipe or a determined form to be imported. It is a building process and a series of complex and continuous operations in a determined space and a specific time. Creating a committee including all local players, concerned by local democracy, is one of the most effective way to follow-up and measure the progress of local democracy, due to the fact that this committee will include players who are directly concerned by local democracy and can follow the process on a daily basis, which facilitates the tracking and daily monitoring of the situation. The committee will prepare periodic, every 6 months or annual reports about the progress made in the domain of local representative or interactive democracy. Moreover, this committee must always be in direct contact with the citizens who are the center of the entire democratic process.

This committee should be an independent body composed of all local players. Its task should consist of the assessment of democratic local communes :

- Through the preparation of studies on the democratic situation of the commune ;
- By suggesting solutions and alternatives to promote and ameliorate the local democratic situations ;
- By reading and analyzing the budget, based on specific approaches ;
- By developing a clearly defined plan to support local democracy in the commune;
- And through the reparation of periodic reports on the practice of democracy in the commune.